تم التصحيح رجب/1433هـ=

(الكلمة أقوى من الرصاصة)
الجهاد السلمي الأكبر

(أبو بلال)د. عبد الله الحامد
أستاذ الأدب السابق في جامعة الإمام/بالرياض
نسخة مهذبة معدة لطبعة ثانية

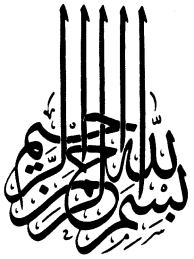

آية صريحة:

"ولتـــكن منــكم أمـــة
يدعـــون إلى الخـــير
ويأمــرون بالمـــــعروف
وينـــهون عن المنـــكر،
وأولئـــك هم المفلـــحون"

وحديث صحيح صريح:

"خيــر الجهـــاد
كـلمـة عـــــدل
عنـد سلطــان جــائـر"

شكر

أشكر رفاق سفينة الجهاد السلمي،للعبور من (الحكم العضوض) إلى (الحكم الشوري)الذين انطلقوا في المملكة العربية السعودية، في أعقاب حرب الخليج الثانية، سنة 1411هـ(1990م)،ولا سيما في (لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان الشرعية)، ومؤيديها الذين زودوني بملاحظاتهم على هذا الكتيب. وخاصة الذين همشوا ما لديهم من ملاحظات، على مسودته سنة 1414هـ (1993م)،على أن شكرهم لا يلزم منه تبعة أحد منهم عن أي شيء فيه.

المقالة الأولى

الفريضة الغائبة: الجهاد السلمي

أ=أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر:

جاءت نصوص الشرعية قطعية الدلالة والورود، لتؤكد أن النضال المدني جهاد (بالمعنى الخاص)، بل تؤكد أن الجهاد السلمي، جهاد الكلمة صنو الجهاد العسكري، ونكتفي من ذلك ببضعة أدلة:

أولها:قوله تعالى: (فلا تطع الكافرين وجاهدهم به جهاداً كبيراً)(الفرقان:52) أي جاهدهم بالقرآن، والنص صريح على أن الجهاد هنا جهاد كلام لا جهاد حسام،

ثانيها:قوله تعالى: «جاهدوا المشركين بأنفسكم وأموالكم وألسنتكم» (رواه أبو داود والنسائي).

ثالثها: قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي، إلا كان له حواريون وأصحاب، يأخذون بسنته، ويتقيدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف، يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل» (رواه مسلم).

رابعها: قوله تعالى" يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم"(التوبة:73 والتحريم9)، وقد ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم، لم يقتل المنافقين ولم يقتلهم، فتبين أن ذلك الجهاد جهاد مدني سلمي،بالمصابرة والمعاركة السلمية.

وفوق هذا وذاك ذلك وقد نبه نبي الهدى في أحاديث عديدة، قطعية الدلالة والورود إلى أن مرتبة هذا الجهاد العظيم، تعلو على الجهاد العسكري، ومن أهمها:

الأول: عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ «أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَقَدْ وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْغَرْزِ: أَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ»(روه النسائي وأحمد).

وعَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: «عَرَضَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم رَجُلٌ عِنْدَ الْجَمْرَةِ الأُولَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ فَسَكَتَ عَنْهُ، فَلَمَّا رَأَى الْجَمْرَةَ الثَّانِيَةَ سَأَلَهُ، فَسَكَتَ عَنْهُ، فَلَمَّا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْغَرْزِ لِيَرْكَبَ قَالَ: أَيْنَ السَّائِلُ؟ قَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ ذِي سُلْطَانٍ جَائِرٍ» (رواه ابن ماجه).

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: "خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم خُطْبَةً بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى مُغَيْرِبَانِ الشَّمْسِ... فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ الدُّنْيَا خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، وَإِنَّ اللهَ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا فَنَاظِرٌ كَيْفَ تَعْمَلُونَ... أَلاَ لاَ يَمْنَعَنَّ رَجُلاً مَهَابَةُ النَّاسِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِالْحَقِّ إِذَا عَلِمَهُ، أَلاَ إِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ" (رواه أحمد)

وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم: "أَفْضَلُ الْجِهَادِ كَلِمَةُ عَدْلٍ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ أَوْ أَمِيرٍ جَائِرٍ" (رواه أبو داود، وابن ماجه)

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ) صلى الله عليه وآله وسلم) قَالَ: "إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْجِهَادِ كَلِمَةَ عَدْلٍ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ"
(رواه الترمذي وحسنه).

وصحح الألباني هذا الحديث بطرقه.

فجعل الرسول الكلمة من الجهاد في الذروة، والكلمة هي نوع من أنواع العمل المدني.

الثاني: وأكد الرسول فضل جهاد الكلام أيضاً فعن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله" (رواه الحاكم وصححه، وصححه الألباني ايضاً).

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم: "سيد الشهداء يوم القيامة حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر فنهاه وأمره فقتله"(أخرجه الطبراني في الأوسط).

ب=الفرق بين الأمر بالمعروف والجهاد السلمي:

هذا الجهاد يتفق مع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في أن كلاً منهما أمر بمعروف ونهى عن منكر، ولكن الجهاد يختص ببروز عنصر المخاطرة والمغامرة، التي قد تبرز في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد لا تظهر، وإن كان كلاهما أيضاً (احتساب) مدني، ولكن لا تطلق كلمة جهاد إلا إذا كان سياسيا.

ج=عناصر الاتفاق بين الجهاد السلمي والعسكري:

الجهاد الشرعي (بالمعنى الخاص) له ثلاثة شروط:

الأول: ازدياد عنصر المشقة والأذى، حتى يصبح مخاطرة أو مغامرة، تعرِّض حياة الإنسان للهلاك، أو ما له للمصادرة، أو أمنه للخوف. ويتفق جهاد الكلمة وجهاد الرصاصة، في أن كلاً منهما يعرض صاحبه لهلاك النفس، وذهاب المال والأولاد.

الثاني: أن يكون ذلك في سبيل المصلحة العامة للمسلمين.

الثالث:أن يكون في إطار التجمع والتكتل.

فكل منهما يهدف فيه المجاهد إلى الحسنيين: أو إحداهما:عزة الملة والأمة والسيادة، ويرجو فيه صاحبه الشهادة،(انظر أبو بكر الجزائري:في المنهاج:باب الجهاد)

إذا حاولنا أن نخرج من إطار ثقافتنا الشائعة، التي وسعت المفاهيم، فأضاعت دلالتها المحددة، فلقارب (مصباح)النص القرآني والنبوي، فلعل الأجدى أن نفهمه من خلال (زجاجة) التطبيق النبوي والراشدي)، لأنها التطبيق المعياري للدين،، أي قبل عهود الاختلال الديني،وأيضا من خلال (مشكاة)حقائق علم السياسة والحضارة والعمران في الأمم. لأن هذين شرطان ضروريان للوعي الشامل بمقاصد الشريعة؛(ولمزيد من تأصيل هذين الشرطين في

منهج فقه الكتاب والسنة انظر: كتاب المصباح في زجاجة ومشكاة:دار الناقد الثقافي 1430هـ(2009م) فبذلك يوشك أن ندرك أن الجهاد، مفهوم له وظيفة معينة محصورة محددة، ولكن وسائله متعددة، غير معينة ولا محددة ولا محصورة.

الجهاد له مفهوم ثابت مطلق كلي محوري، يتلخص في أنه إعلان حالة الطوارئ، لدفاع عدو متربص أو مهاجم.

وسنجد لمفهوم الجهاد- عند تحليله - شروطا أهمها:

1- أن يكون المجاهد صحيح المقصد، لا يريد بعمله مالاً ولا جاها ولا سلطانا ذاتيا، إنما يريد وجه الله والدار الآخرة.

2- أن يكون المجاهد مصيباً، أي أن تكون الحرب عادلة، فلا يصح تقديم (البغي) على أنه استشهاد، ولا قتل المدنيين والعزل وأهل الذمة، ونحو هذه (الجرائم)، على أنها جهاد.

3- أن يكون دفاعيا، ضد عدو قد أحدق بالحمى، فهو دفاع عدو محتل أو مهاجم، أو متربص ينتظر الفرص السانحة.

4- ومعنى أنه يهدف إلى مصلحة الجماعة، فليس منازلة يهدف فيها المسلم إلي غرض فردي خاص، لكي يختص نفسه بأجر الجهاد أو الاستشهاد، بل فضله وأجره، مربوط بمصلحة الأمة، وهذا يعني أنه مرتبط يحسن التفكير والتدبير معا، أي بعقلانية الأداء، فهو مرتبط -إذن- بالنجاح المادي والمعنوي.

د=الفرق بين الجهاد العسكري والسياسي السلمي:

ويتميز الجهاد السياسي السلمي عن الجهاد العسكري بأمرين:

الأول: أن الجهاد السياسي جهاد سلمي، أداته القلم واللسان، والتكتل الاجتماعي عبر المظاهرة والإضراب والاعتصام، لا ينفجر فيه مسدس ولا رشاش، ولا يرفع أصحابه سوطاً ولا عصا.

الثاني: أنه في الغالب جهاد داخلي، فالجهاد الخارجي يهدف إلى الحفاظ على سلامة كيان الدولة وثغورها من العدوان، ونصرة المضطهدين والمقموعين والمظلومين، في كل مكان، ومساعدتهم على الخلاص من براثن الطغيان.

فالجهاد الداخلي يهدف إلى مقاومة انهيار الأمة الداخلي وانحرافها، لأن غيبة روح الشورى تؤدي إلى الاستبداد، والاستبداد يؤدي إلى الاستعباد والاضطهاد، فيقتل الحرية والحيوية في الأمة، فتنشل الإرادة وتفسد الإدارة والاقتصاد، فيحدث الخراب والانهيار.

الثالث:الأصل في الحياة الإنسانية هي السلام، والأصل في علاقات المسلمين الدولية بغيرهم هي المسالمة؛ كما قال السيد سابق(فقه السنة:فصل متى تشرع الحرب)"القاعدة[في الإسلام] هي السلام، والاستثناء هو الحرب"، أما في الجهاد السلمي؛ فهو القاعدة، فلا يمكن ضمان تقييد

نزعات الاستبداد دون جهاد، من أجل ذلك فإن الجهاد السلمي دائم مستمر، والعسكري عابر مؤقت.

الرابع:الجهاد العسكري فرض كفاية، إذا قام به من يكفي سقط الاثم عن الباقين، أما الجهاد السلمي، فهو فرض عين، لأن استمرار المواطنين في تقليم أظافر الطغيان كلما طالت، هو صمام الأمان، فاشتراك الناس في المظاهرات والاعتصامات والبيانات وفي التصويت والترشح والترشيح في الانتخابات؛ هو ضمان حقوقهم، فتبين بذلك أن الجهاد السلمي فرض على الأفراد حتى يزول الاستبداد، كما قال القرضاوي:"المظاهرات إذا استهدفت إيقاظ الأمة؛ فهي خير جهاد".

الخامس: في الجهاد العسكري لا يجوز أن يتمنى المرء أن يلاقي العدو، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:لا تتمنوا لقاء العدو، فإذا لقيتموهم فاصبروا" (رواه البخاري ومسلم)، ولعل علة ذلك كف العداة عدوانهم،(كما أشار النووي في شرح مسلم)، فقد كفى الله المؤمنين القتال، لأن الأصل في العلاقات بين المسلمين وغيرهم هي المسالمة،أما في الجهاد السياسي، فينبغي للإنسان أن يعرض نفسه للأذى، مادام يطيق ذلك، لأن الأصل في نشاط المجتمع المدني أنه لجام الفوضى واطر الحاكم.

أما في الجهاد المدني فثمة قاعدة: باسم الله رب الغلام، وكما قال ميمون بن مهران " إني أكره البلاء إذا أقبل، فإذا أدبر لم يسررني أنه لم يكن"(ترجمته/ في النبلاء للذهبي)

من أجل ذلك قال الإمام الغزالي "يجوز للمحتسب بل يستحب له أن يعرض نفسه للضرب والقتل إذا كان لحسبته تأثير في رفع المنكر، أو كسر جاه الفاسق ، أو تقوية قلوب أهل الدين ".

وما ربطه الغزالي بين التأثير والأذى مسألة ضرورية ، أي أن الإنسان لا ينبغي أن يعرض نفسه للأذى، إلا إذا كان المنكر كبيراً يستحق التضحية، بأن يكون للإنكار أثر بين حاضر ومستقبل. وأحرى ما يكون ذلك في الجهاد السياسي، ولذلك يستحق الجهاد السلمي السياسي أن يوصف بأنه المدني الأكبر، كما بين البحث في مقالة أخرى"الجهاد المدني الأكبر:جهاد الاستبداد".

السادس: أن الجهاد العسكري لا يجب على المرأة وكبير السن، وإن كان جائزا لهما، ولكن الجهاد السياسي واجب على الجميع فاشتراك المرأة فيه لن يعرضها للفتنة، واشتراك المسن لن يعجزه، ولقد رأيت عند محاكمتنا(دعاة دعاة الدستور الإسلامي:البيعة الشرعية:قوامة الأمة الثلاثة) من العجزة طوى أكثر من خمس مئة كيل، أحدهم كان يجر رجليه على عربة، وكان لحضور النساء والصبايا في قاعة المحكمة أثر عجيب، جعل القضاء يفيء إلى محاكمة شبه سرية، كي لاينفضح.

2=لمـــــاذا فـــــاق جهـــــاد الكلـــــام جهـــــاد الحســـــام؟
أولا:لأن الأعمال بالنتائج

ياشباب الإسلام يا طلاب الأجر الأكبر:لماذا فاق فارسا مقداما، مدربا على فنون الحرب،إنسان عادي جداً، وقد يكون رجلا ضعيفا وقد يكون امرأة عادية، وقد يكون ضعيف الجسم والحول، وقد يكون مهمشا محتقرا مستضعفا، وليس من الفقهاء والعلماء ولا من الزهاد؟، لأنه لم يحتقر نفسه، بل صاح بالطاغية:اعدل أو اعتزل.

أ – الحفاظ على داخل الحصن أفضل من نشر الإسلام في الخارج:

لمَ كانت كلمة الحق أمام السلطان الجائر أعظم الجهاد، وصار شهيدها في مرتبة سيد المجاهدين(حمزة بن عبد المطلب)؟

من هذه النصوص، يتبين لنا حكم شرعي، ينبني على الجزم واليقين، لا على الظن والتخمين، هو أن الدين يوجب مقاومة انحراف السلطان، ويعدها جهاداً مفروضاً، حتى إنه يجعلها في المرتبة الأولى من الجهاد، وهذا ما تشير إليه عبارات الحديث عندما تصفها بـ(خير الجهاد) أو(أفضل الجهاد).

فهو أولى وأحرى وأجدى وأقوى،لأننا نحتاج على الدوام إلى الجهاد المدني الأكبر:جهاد الاستبداد حتى الاستشهاد، ولكننا لا نحتاج إلى الجهاد العسكري؛ إلا في حالات محددة مستثناة، هذا هو واقع التاريخ عموما والإسلامي خصوصا.

ومن الطبيعي إذن أن يكون الجهاد المدني الأكبر؛ صنواً للجهاد العسكري، فهما فرسان يتباريان، ويتعادلان في الميزان.

فالشهيد تحت ظلال الكلمة وسائر الوسائل السلمية، كالبيان والمظاهرة والاعتصام، والإضراب عن العمل والطعام ، كالشهيد تحت ظلال السيوف، حقيقة لا مجاز فيها.

ولا يشكك في هذه الحقيقة إلا فقيه طوعه الاستبداد، حتى تآلف مع الفساد، فغفل-رغم صلاح نيته وعمله الفردي والروحي- عن مقاصد الشريعة،ونصوصها المحكمة الصريحة، وأغفل منهج فقه الكتاب والسنة، وغفل عن مبادئ العقيدة، ونسي قواعد السياسة الشرعية، ومن غفل عن هذه الأربع-مهما كان علمه وقدره- أصابه رين وغبش، فلا يستطيع أن يرى من

حقائق الشريعة علاجا للتردي السياسي، والتحدي الإمبريالي الإفرنجي،فضلا عن فقيه مخادع منحه الحكام الرتب والألقاب، وغروا به العوام، ومكنوه من الإعلام.

لماذا؟ لأن الحفاظ على مركز المدينة مقدم على بناء اسوارها.ففساد الولاة، هو الذي يدمر مناعة الأمة، ويشجع الغزاة. لأن الأسوار لا تبنى قبل بناء المدائن.

ب= أن المجاهد الواحد قد يرد شرا كبيرا عن الأمة:

ولأن الكلمة الصغيرة قد ترد عن الأمة شرا كبيرا، رغم أنها جهد فرد واحد.

قال (المظفر)أحد الفقهاء"وإنما كان أفضل لأن ظلم السلطان يسري في جميع من تحت سياسته وهو جم غفير، فإذا نهاه عن الظلم؛ فقد أوصل النفع إلى خلق كثير بخلاف قتل محارب"

وقال آخر:إنما صارت لكلمة الحق عند السلطان الجائر هذه المنزلة ، لأن هذه الكلمة قد تجنب الأمة كثيرا من المشكلات والقلاقل، وربما أغنت عن معركة حامية ، لا بد منها لإحقاق حق ، أو للابتعاد عن كارثة.

بذلك نعرف لماذا يتساوى المجاهد بالكلمات وسائر الوسائل السلمية، منزلة حمزة بن عبد المطلب؟ ويصبحان جارين في الفردوس الأعلى؟ إنه في منزلة صحابي مهاجر من السابقين إلى الإسلام، الذائدين عن الدين يوم بدر العظيم، المستشهدين يوم أُحد الشهير.

فأي منزلة يريد الطالبون أفضل من منزلة حمزة؟ وأي فضيلة يسعون إليها أعلى من فضل حمزة؟ أن يكون إنسان عادي جداً، في رتبة حمزة بن عبد المطلب، وقد يكون رجل عادي لم يتدرب على فنون الحرب، وقد يكون امرأة عادية، وقد يكون ضعيف الجسم والحول، وقد يكون مهمشا محتقرا مستضعفا، وليس من كبار الفقهاء والعلماء ولا كبار الرؤساء ولا من الفرسان قواد الجيوش ولا من الزهاد المتبتلين، ولا من حملة الشهادات العليا والأوسمة والنياشين والألقاب،بل هو مثقف أو طالب علم أو عامي عادي، ولكنه من الصابرين على بلاء الاستبداد، الذين يوفون أجرهم بغير حساب.!!

ج=ترسيخ مبدأ الصراع السلمي:

وهذه الأوسمة التي كللت جبين المجاهد السياسي المدني، تشير إلى أن الحفاظ على بنية الدولة الداخلي، يعادل الحفاظ على سورها الخارجي، وبأن الحفاظ على قوة الدولة، يعادل دفاع العدوان بالجهاد العسكري، بل تقول: إن نشر العدالة في ربوع بلدان الاستبداد، أولى من بنشر الإسلام بين غير المسلمين.

هذا الحديث يؤكد أهمية بناء الثقافة السياسية المدنية، التي تدل الناس على أن الجهاد السلمي صنو الجهاد العسكري، لأن الأمة تحتاج إلى الجهاد السلمي طوال الحياة، أما الحربي فمخصوص بدفع عدوان غزاة فهو في أوقات مستثناة.

ومن أجل ذلك نجح الصحابة فى العهد الراشدي، لأنهم وازنوا بين الجهادين الداخلي والخارجي، فاستمر المجتمع قوياً، والخلافة راشدة قائمة، فوصل المسلمون إلى مشارق الأرض ومغاربها، في فارس والسند والهند، وفي أفريقية والأندلس. ثم اختل التوازن، فظهر الجهاد الخارجي الحربي،وضمر الجهاد السياسي السلمي الداخلي وتضاءل ، فسقط الحكم الشوري العادل، وبدأ البنيان ينهار من الداخل.

د=لأن الإسلام لم ينتشر إلا بالحكم الشوري:

أول عرى الدين هي الحكم الشوري، فلما انتقض ضاعت الأمة وضعفت الدولة، وانتقضت الصلاة، كما جاء في الحديث الصحيح"لتنقضن عرى الإسلام عروة عروة، فأولهن نقضا الحكم.

ولم ير كثير من الناس بداية الانهيار، لأن العربة ظلت منطلقة، بسبب قوة الدفع الأولى التي أشعلها الجيل الأول في العهد الراشدي،-كما بين المفكر الحجازي عبد الحميد أبو سليمان- لقد ظلت آلات المحرك تدور، عبر القرون المفضلة، ولم يدرك المسلمون أن قوة الدفع توقفت منذ قرون، وأن الحكم الجبري الجائر وإن حقق انتصارات فى الفتوح، إنما يعمل بأثر قوة دفع العربة وشحنها. وليست الفتوح من إنتاجه. إنما هي ثمرات أشجار الزيتون، التي غرسها الصحابة السابقون، لم يدرك عديد من الناس أن أصل دائهم وسبب محنهم، إنما هو الحكم العضوض. وأنه لن يستطيع دفع العربة من جديد، فترك الناس الملك العضوض يعضهم بأنيابه، ويبطش بهم بأظفاره، ما دام –يعلن-أنه يجاهد فى الخارج.

دون أن يتساءل كثير من فقهاء الصالحين في ظلال الاستبداد: هل كان غزوه جهادا حقيقيا، أم غزوات نهب وقمع، تريد أن تستعبد الآخرين باسم الإسلام،كما تساءل الحسن البصري عن الحجاج الذي فتحت في عهده بلاد السند: عندما قال إن الناس كانوا يدخلون في عهد النبوة والخلفاء الراشدين في دين الله أفواجا، وفي عهد الحجاج صاروا يخرجون من الدين أفواجا.

هل نصدق إن الله سيهدى الناس إلى الإسلام بجناة قساة طغاة؟

غزوات المستبدين غزوات وحروب طائفية وجاهلية، تفضي إلى استعباد الأمم والطوائف ونهبها وقمعها باسم الإسلام، كما استعبدوا العرب، حتى قتلوا فيهم الحرية والشهامة والكرامة، واستبدوا بالدولة والإدارة، وسلبوا الأموال وألهبوا الظهور بالسياط.

ثم تهاوى الحصن وسقط من الداخل، كأي إنسان يعب من الخمر حتى يترنح لا يدري بنفسه، عند ذلك أصبحت الأمة لقمة مطبوخة ناضجة، جاهزة للسقوط في أول يد تتناولها، وأول فم يكشر أنيابه، وعندما جاء العدوان الخارجي، لم يجد مقاومة ولا منازلة، لأن أسس بنيان الدولة قد انهارت منذ القرن الهجري الرابع، ومن أجل ذلك سقط المسلمون بين براثن التتار، وسقطوا أمام الزحف الصليبي، وها هم يتساقطون كالتين في أفواه حيتان المحيط الأطلسي.

من أجل ذلك يمكن أن نقول بكل اطمئنان: إن الجهاد السياسي السلمي الداخلي ؛هو الجهاد المدني الأكبر، وإنه فريضة شرعية عظمى، عرفها السابقون فنجحوا، ونسيها المتأخرون فأخفقوا، فهل يصلح آخر هذه الأمة، إلا بما صلح به أولها؟

3=لماذا فاق مجاهد الكلمة مرتبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟

أ= ما ذا تقتضي الأولويات؟:

كان لسلفنا الصالح -رحمنا الله وإياهم- طوال العصور، صفحات مشرقة من الاحتساب، كانوا مهتمين بالأمر بالمعروفات والنهي عن المنكرات، فقد كان سفيان الثوري آمراً بالمعروف وينكر على الملوك، وإذا لم يستطع أن ينكر المنكرات بال دماً من فرط توتره.

وكان يزيد بن هارون والأوزاعي من الآمرين بالمعروفات والناهين عن المنكرات. كذلك كان أبو نعيم الفضل بن دكين، ومئات غيرهم من من تحدث عنهم المؤرخون كالذهبي –في كتاب النبلاء، ولكنهم كانوا من أسباب رسوخ الاستبداد-وهم لا يشعرون-، عندما أخلوا بأولويات مقاصد الشريعة، بتركيز طاقاتهم على إنكار الفواحش الصغرى دون الكبرى.

وكان القضاة ينكرون المظالم الصغرى، ويأخذون للأفراد حقوقهم من بعض، فإذا كان الظالم هو الحاكم، فلا مجير للضعفاء ولا قضاء، وكان شيخ الاسلام أبو اسماعيل عبدالله الهروي " يدخل على الأمراء الجبابرة، فما يبالي بهم"(ترجمته/النبلاء).

وكان عبدالغني المقدسي يكسر الطنبور ويريق الخمور، ولا يخاف من السيف، ويدخل على الحاكم غير هياب ولا وجل وكأنه أسد(انظر سير أعلام النبلاء) ، وكذلك أحمد بن محمد النوري الزاهد، الذي كسر أواني خمور الخليفة المعتضد، وعندما اقتادوه إليه، سأله المعتضد: من أنت؟ قال: محتسب قال من ولاك الحسبة؟ قال:الذي ولاك الإمامة، فأطرق المعتضد وقال ماحملك على مافعلت؟. قال شفقة عليك(ترجمة النوري/ النبلاء).

ب=لكي لا تتبدد الطاقات في الثانويات:

أجل كان المحتسبون على العموم، والفقهاء على الخصوص يعرضون أنفسهم للأذى، ومواجهة السلطة، ويقدمون تضحيات ضخمة، ولكن هذه الطاقات ركزت على إنكار منكرات الأفراد، كشرب الخمور، فكانوا يكسرون أواني الخمور وآلات اللهو ومراتع الفجور، ولكن (سكر السلطة)وهو أشد فتكا بالأمة، لا يكاد يجد من يكفه.

وكانوا يحافظون على أعراض أفراد الأمة،ويكفون العدوان عليها، ولا سيما اغتصاب النساء،(ولكن اغتصاب الأمة وعرضها ظل مستباحا)، وكان للمحتسبين ولا سيما الفقهاء شجاعة في انكار المنكرات، كالزاهد اليونيني الذي وصفه الذهبي بـ(أسد الشام)،و كانت عصا تسمى (العافية) يضرب بها الذين ينامون عن قيام الليل، ولما طلب منه الملك-الذي سمى نفسه- العادل أن يدعو له قال له" كيف أدعو لك والخمور دائرة في دمشق". ومنهم منذر بن سعيد البلوطي الأندلسي وعبيد الله بن بطة. ومحمد بن جرير الطبري.

لم تكن التضحيات قليلة، ولكنها لم تكن تراع الأولويات، قد يمتحن العلماء في أمور مذهبية ظنية أو ثانوية غيرها أولى منها أو أهم ، أو يستدرجون لمعارك غير ذات أولوية، فتتبدد طاقاتهم في أمور ثانوية. بل وقد تستثمر طاقاتهم لتبديد طاقات الأمة، وهم لا يشعرون. وقد تكون أعمالهم صوابا-إذا نظر إليها معزولة عن سياقها-، ولكن الأمراء المستبدين يستثمرونها لنشر مفاسد أو منكرات تورث ما هو أفظع وأشنع.

لقد خاض عديد من الفقهاء معارك كبرى، وواجهوا بها الفساد، كأحمد بن حنبل، وابن الجوزي،والحافظ عبدالغني وأبي بكر بن الخطيب البغدادي والحبال وأبي الحسن أحمد بن يوسف السلمي الملقب بحمدان ، ومنذر بن سعيد البلوطي ، وسحنون وابن عقيل وصدقة بن الحسين وابن الجوزي. ونحوهم وهم مشكورون في ما فعلوا، ومعذورون في ما تركوا، أما اليوم فإن التردي السياسي هو أساس كل فساد، وأساس كل إخفاق أمام التحدي الحضاري، وذلك يدعونا اليوم إلى التركيز على الجهاد المدني الأكبر: جهاد الاستبداد.

ج=الأمر بالمعروف الاجتماعي (احتساب)عادي والأمر بالمعروف السياسي جهاد جهاد أكبر

كلمة الخير والحق والعدل وسائر الوسائل السلمية، لها حالتان:

الحالة الدنيا: درجة الاحتساب: وأن تكون بين يدي سلطان عادل، يستمع إلى كلمة النصح والرأي، ويعدها جزءاً من البيعة الشرعية، ويدرك أن البيعة الشرعية، إنما هي تعاقد اجتماعي، بين الأمة ومن اختارته، وكيلاً عنها في إدارتها، ونائباً عنها في القيام بشؤونها، وتنفيذ رأيها في تحقيق مصالحها، وعليها أن تطيعه أفراداً وجماعات، ما دام يطيع نوابها (عرفاءها) الذين يجسدون ومض عينيها، ونبض قلبها.حاكم يدرك أن مقتضى الوكالة، وأن شرط صحة البيعة صدوره في قراراته عن إرادة الأمة عبر نوابها وجمعياتها الأهلية.

وكلمة الحق والعدل والخير في هذه الحالة، إنما هي أمر بالمعروف ونهي عن المنكر، فلا معروف أعلى من العدل، ولا منكر أشفع من الظلم، كما قال الشيخ محمد عبده. ولكنها ليست جهاداً، لأن عنصر المشقة والمخاطرة والمغامرة مفقود، وإنما هي في المرتبة الثانية،

الحالة العليا:درجة الجهاد أن تكون بين يدي سلطان جائر، يظن أن على الأمة واجبات وليس لها حقوق، ويزعم أنه أدرى بمصلحة الأمة من نوابها فهو متفرعن، يريد الطاعة بالمنكر –لا بالمعروف-، وهو يرى أنه يستطيع أن يقيم العدل من دون الصدور عن إرادة الأمة التي يبلورها ويقنطرها نوابها وجمعياتها الأهلية، وهو يسمى مطالبة الأمة بحقوقها (نصيحة) ويلزم الناس أن تكون نصيحة سرية، فهو متغطرس، يخاف شره.

والكلمة- في هذه الصورة- مغامرة ومخاطرة، قد يدفع ثمنها داعية الحقوق المدنية والسياسية غالياً، فهو معرّض لقطع رزقه، أو مصادرة ماله، أو التضييق عليه واضطهاده، أو

عزله عن وظيفته، أو سجنه أو قتله، وفي هذه الحالة تصبح الكلمة وسائر الوسائل السلمية جهاداً، أي في المرتبة العليا بل إنها تصل إلى درجة الامتياز وتصبح من أفضل الجهاد، ويكون قائلها، إن قتل، شهيداً من الطراز الأول، يعادل حمزة بن عبد المطلب.

4=لماذا فاق صريرُ قلم الرصاص أزيزَ قذيفة الرصاص؟/ لأن الأجر حسب المشقة أيضا

<u>إن المجرمين في السجون تصبرهم الشياطين على فظائعها، وطلاب العدالة في مغرب العالم ومشرقه، أعدم منهم الألوف وصابروا على ما أصابهم، حتى وصلوا/فكيف لا يصابر قوم لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة،وتتنزل عليهم الملائكة: أن لاتخافوا ولا تحزنوا وأبشروا"؟</u>

أ –مخاطرة من يقول للجائر :اتق الله، أعظم من مخاطرة المحارب:

لماذا يبلغ صاحب الكلمة السياسية وسائر الوسائل السلمية ،منزلة صاحب المدفع في لنذكر أولا بأن للجهاد شرطين:أن يتسم بالمخاطرة بالنفس والنفيس، وأن تكون وظيفته نفع الأمة والملة.

فكل من صنوي الجهاد يتفاضلا حسب قاعدتين شرعيتين:

أولاهما: قاعدة الأجر على قدر المنفعة، وقد قاربناها في مقالة سابقة، لعلها بينت أن الجهاد السلمي أكثر نفعا.

الثانية:قاعدة الأجرعلى قدر المشقة، ولعل هذه المقالة تبين أن الجهاد السلمي أشق من جهاد الحرب.

إن الكلمة وسائر الوسائل السلمية الشجاعة أمام الطغاة؛ تعرّض صاحبها للمخاطر والمهالك، أكثر من الحرب. لماذا؟ لأن المجاهد في الميدان ضد العدوان العسكري، يجالد في معركة جلية، فالسلاح يكاد يكون متكافئاً، والعدد يكاد يكون متقارباً. والمجاهد العسكري بين احتمالين: نصر وعزة في الدنيا، أو شهادة سريعة، لن يذوق فيها الموت أكثر من مرة واحدة، وألم الاستشهاد فى الحرب – كما ورد في الحديث الصحيح – كقرصة إحدى القوارص".

أما مجاهد الكلمة وسائر الوسائل السلمية، فهو فرد أعزل، أمام سلطة ذات بأس شديد، كالعصفور الجريح بين يدي قط جائع،وكالحمل الوديع أمام نمر كاسر، واحتمال هلاكه أكثر من سلامته،

كما قال الخطابي:"وإنما صار ذلك أفضل الجهاد ; لأن من جاهد العدو كان مترددا بين الرجاء والخوف، لا يدري هل يغلب أو يغلب . وصاحب السلطان مقهور في يده فهو إذا قال

الحق وأمره بالمعروف فقد تعرض للتلف ، وأهدف نفسه للهلاك ، فصار ذلك أفضل أنواع الجهاد من أجل غلبة الخوف".

ورغم كل هذه المخاطر لم يوجل، لأنه خاف الله، فكان كما قال العز بن عبد السلام:تذكرت الله، فصار السلطان أمامي كالقط.

ب=المجاهد السلمي عرضة لتشويه عرضه ودينه(اجتماعيا):

والمجاهد في المعركة؛ يجاهد في ميدان مكشوف، وأهداف الحرب معلنة، فإن سلم عاش بطلاً مجيداً، وإن مات قضى حميداً شهيداً، وهو في كلا الحالين، محمود الذكر والسيرة، يعزز الناس أهله وذويه، لأنهم أسرة البطل والشهيد، ويرفع ذووه هاماتهم على الناس، بما بنى لهم بطلهم من شرف الدنيا وذكرها الحسن، وبما خلف لأسرته وإقليمه من حسن الأحدوثة، ومن أجل ذلك يجد تشجيعا وتحميسا، فهو مصدر فخر على كل لسان.

أما المجاهد المدني، فهو يجاهد في معركة خفية مبهمة عند الناس، ولا سيما في زمن موت السنة وحياة البدع، ولذلك يتعرض حياً وميتاً، للتشويه والتجريم، وهويبتسم ويقول"اللهم اغفر لقومي، فإنهم لا يعلمون".

وللسلطة الطاغية فقهاء خادعون ومخدوعون، وإعلام يزيف الحقائق، يجعل سمعة المجاهد المدني فى الحضيض، إنه يصابر ويواصل، رغم أنهم يجرمونه ويشوهونه، دنيوياً ودينياً. عبر أذرع الطاغية الأربعة:البوليس، والقضاء، والتعليم ووالإعلام.

فإن عاش المجاهد المدني طليقاً صابر على تعرض رزقه للمصادرة والتضييق، وتعرضت حياته للملاحقة والمطاردة، وصابر ومعه أهله وذووه، على العزلة والخوف والقلق، وصابر على تعرض عرضه ودينه وعلمه وأهله للحصار وللتشويه، وصابر على أساليب المباحث الجهنمية، التي لا يدركها إلا من جاهد أو شاهد"وإنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب".

ج=المجاهد السلمي عرضة لتحطيم سمعته(قضائيا):

ولسلطة الجور قضاة جور يعتبرون الاحتساب والأمر بالمعروفات الإدارية والقضائية تدخلا في شئون ولي نعمتهم، وشوشرة عليه، وإخلالا باحترامه وطاعته، ويعتبرون المطالبة بالبيعة الشرعية، على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم: قوامة الأمة خروجا.

فجهاد المنكرات السياسية السلمي –عندهم-فتنة، وفريضة الكلمة المجاهدة جريمة،والتنظير لقوامة الأمة من البدع، ولا يقول بسلطة الأمة إلا مبتدع، ويجب قمع دعاة البدع، ويجوز قتلهم تعزيرا أو حدا.

وقضاة الجور يعتبرون الجهاد السلمي بغيا وخروجاً على الإمام، وقد يعتبرونه حرابة وإفساداً في الأرض، وقد يعتبرونه خيانة عظمى، تخل بالأمن المستقر وتفرق الجماعة

المجتمعة، كما قال أحد فقهاء غساسنة الإمبريالية الأطلسية: "الخروج على الإمام بالكلام كالخروج عليه بالحسام"، أي إنه يقول:تعامل علي مع الخوارج(قبل أن يحملوا السلاح) بدعة، وتعامل المستعصم مع طلاب البيعة الشرعية هو السنة.

والرأي والتعبير والاجتماع والتجمع ، وسائر الوسائل السلمية، كالبيان والمظاهرة والاعتصام، والإضراب عن العمل إنما هي عندهم فتن وبغي.

بل إنهم يعتبرون المجاهد المدني –عندما يضرب عن الطعام-مطالبا بحقوقه أو حقوق الأمة في السجن آثما، ولو رزقه الله الشهادة في إضراب عن الطعام؛لعدوه منتحرا لا يدخل الجنة، ولا يقبر في مقابر المسلمين، فيا ويل الشريعة والمسلمين من فقهاء الاستبداد وقضاته!

من أجل ذلك يصدر قضاة الظلام صكوك الحرمان والتشويه، ويلعن فقهاء الظلام هذا المصلح على المنابر، ويتبارى مثقفو الظلام في وسائل الإعلام، آناء الليل وآناء النهار، في تمزيق عرض المصلح، ويلصقون به كل صفات الذم، فهو تارة فاجر فاسق ، وتارة منحرف مارق، وتارة أخرى مبتدع يدعو إلى بدعته، وتارة أخرى عميل للاستعمار، وهو تارة أخرى كافر ملحد زنديق.

ومن يقرأ التهم التي رمي بها المصلحون أمثال عبد الرحمن الكواكبي ومحمد عبده وجمال الدين الأفغاني وسائر دعاة الحكم الشوري وحقوق الإنسان، في كل زمان ومكان؛ يدرك طرفاً من فنون التشويه.

5=فرد أعزل أمام دولة مدججة بأنواع السلاح

على قدر أهل العزم تأتي المصائب:

أ=صبر المجاهد السلمي ليس صبر ساعات إنما هو صبر سنوات وأعمار:

فالاحتساب في الأمور العادية، لا يكون دون مصابرة الإنسان على الضنى والأسى، كما قال أويس القرني: "إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لم يدع للمؤمن صديقاً، نأمرهم بالمعروف، فيشتمون أعراضنا، ويجدون على ذلك أعواناً من الفاسقين، حتى والله لقد رموني بالعظائم، وأيم الله لا أدع أن أقوم فيهم بحقه" (الاعتصام: 139/1). رحمنا الله وإياك يا أويس هذا الابتلاء على الاحتساب في شق الشريعة الروحي والمدني الفردي، فما بالك ببلاء الجهاد السياسي؟، ماذا سيقول عن دعاته كتاب الاستبداد.

والفارس من فرسان الجهاد المدني فرد أعزل؛ أمام قوة الدولة وجبروتها،وفوق ذلك «لا يجد على الخير أعواناً» يشدون ظهره، ولا عصبية يركن إليها، عندما يصبح الخوف في مدينة النهب والقمع والصمت سيد الأخلاق.

وهو رغم خذلان الإخوان؛ لا يقول قولة عمرو بن معدي كرب:

فلو أن قومي أنطقتني رماحهم=نطقت ولكن الرماح أجرت
بل يقول قولة أويس" وأيم الله لا أدع أن أقوم فيهم بحقه"!
ومن أجل هذه المصابرة صار أفضل من حامل الرشاش.
لأنه يصابر معلنا سخريته بالأوباش وخفافيش الظلام والقتاتين والمرجفين، بل والمثبطين والخوارين الصالحين الذين يخدمون الاستبداد وهم لايشعرون،" الذين قال لهم الناس:إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم، فزادهم إيمانا، وقالوا: حسبنا الله ونعم الوكيل، فانقلبوا بنعمة من الله وفضل، لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله، والله ذو فضل عظيم"
والمجاهد السلمي عبر الكلمة السياسية وسائر الوسائل السلمية، كالبيان والمظاهرة والاعتصام، والإضراب عن العمل، يصابر على أنواع من الابتلاء:
أولها: أنه يواصل مصابرته وهو يتوقع مداهمة منزله من زوار الفجر كل حين، فكلما طرق باب بيته، جهز نفسه متوقعا القبض عليه.
وأشقها: أنه قد يصابر على ابتلاء غيابة السجن، وما فيها من تضيق وتعذيب نفسي وجسدي، ويصابر على بفظائع الإهانة والتحقير، ويصابر على جلسات التحقيق شهوراً، ويصابر على ضنى المحاكمة والتجريم شهوراً، ويصابر حين يقضي في السجن بضع سنين، وقد يصابر وهو يقبع في زنزانة صغيرة، يقاسي فيها ألوان العذاب، وهو رغم الضيق مبتسم صبار يرجو أن ينجح في الاختبار، وأمام عينيه لافتة"ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين، ونبلو أخباركم"(:31)، ولافتات من النضال :
وكنت إذا أصابتني سهام=تكسرت النصال على النصال.
ومنها أنه يصابر على محاولات غسيل مخه، التي لها أساليب متعددة، تنجح في أحيان كثيرة، في تحويل المصلح إلى (مصلح سايق)، إن لم تنجح إلى مواطن(منافق موافق)، مولع بتشويه رفاقه بالأمس، وتسفيه طلاب الإصلاح السياسي.
وهو يصابر غير آبه بشياطين الجن المسلطين أو المتسلطين الذين يوسوسون للمصلحين، لأن شياطين الجن المسلطة أو المتسلطة؛ لا تريد أن يقيم أهل الإيمان العدالة، لكي لا يكون عدلهم هاديا إلى الله، بل تريد أن يقيمها أهل الفساد والفجور والشرك، لكي يخلبوا بها ألباب الأمة.وهو ينتصر على شياطين الجن التمسلطين والمسلطين، كما انتصر على شياطين الإنس المتسلطين والمسلطين.
بل ولعله يواجه نوعا غريبا من التسليط ، استخدمه الجيش الأمريكي (البنتاقون)،(كما ذكرت وثائق وينيلكس) ولعل البنتاقون اقتبسه من الموساد الصهيوني؛ الذي اقتبسه اليهود من الفراعنة، ولعل من تشبه بفرعون في طغيانه؛ لن يتورع في الاقتداء به في (السحر)، واستخدامه للتفريق بين دعاة الإصلاح السياسي، وقد يستغرب خالو الذهن أن ينتصر المجاهد السلمي السجين على السحر.

ولكن المجاهد السلمي يزوده إيمانه وصلاته وصيامه، بسور متين وحصن حصين، فلا يقربه شيطان إلا خنس أو احترق، وإذ اذك يتجلى اليقين بقوله تعالى"إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه، فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين"، فيزداد صلابة على صلابة،

ومنها صبره على ما يتعرض له من أمراض الجسد، كالقرحة وضغط الدم والشلل، والسكري وتساقط الأسنان، والروماتزم وآلام الظهر والأطراف، ونحوها من أمراض التعذيب والسجون.مدركا أن كل الناس يألمون،حتى الطغاة في قصورهم،سيموتون في فرشهم،والآلام تعبث في جسومهم، ويزيده مناعة إدراك الفرق:"إن تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون، وترجون من الله مالا يرجون"

ب=أسرة المجاهد المدني تحاصر معه:

وكل محنة يحولها صبره إلى منحة، وقد تشاركه فيها أسرته، وقد تكون سببا من أسباب عظم أجرهم، بسبب ما ينالهم من مؤذيات سرية وعلنية.

ومنها مصابرته على قطع رزقه، فقد يخرج فيجد نفسه فقيراً مرمياً في قارعة الطريق.

ومنها مصابرته على محاصرته أسريا واجتماعيا، فقد يخرج وقد اعتزل أهله كل أليف، وابتعد عنهم كل رءوف، ونفر منهم كل ودود،فكان صبره مصدر قدوة حسنة، تعلم الناس فن التضحية، والمصابرة.

بل لقد يحاصر أولاده، حدثني أحد دعاة الحكم الشوري، قال:خطبت لابني من أربع أسر كلها تقول:الفتى مثال الرجل المرغوب، لكن أباه مجرم سياسي!!

وتحدث أحد دعاة الحكم الشوري في مصر(في التلفاز) عن مانال أسرته، كال كلما خطبت ابنتي قالوا لخاطبها أبوها مجرم سياسي(وأظنه عبد الحميد قنديل)!!

ومنها مصابرته على عوامل الخوف والحذر، وإقدامه رغم أنه يترقب خلاصه على يدي جلاده، في أكلة مسمومة، أو غيلة مكتومة، غير هياب ولا وجل:

ولست أبالي حين أقتل مسلما=على أي جنب كان في الله مصرعي.

ومنها مصابرته على محاولات توريطه فى جريمة، تظهره أمام الناس، فاسد العقيدة أو فاسد الأخلاق، ومنها مصابرته على محاولات استدراج الغافلين و الطائشين من ذويه، إلى فخ منصوب من أفخاخ التشويه، من أجل إجباره على الصمت، أو فوق ذلك إجباره على التراجع عن جهاده المدني السابق، واعتبار ذلك الجهاد والنضال خطأ في الاجتهاد أو زللا من الأفعال أو الأقوال.

ج=صبر سنوات بل أعمار لا صبر ساعات:

فصبر الجهاد المدني الأكبر ليس صبر ساعة، بل ولا ساعات، إنما هو صبر سنوات على الجهاد، وصبر عمر مديد على الثبات.

وإن قتل المجاهد المدني شهيداً، لم يقتل بين عشية وضحاها، لن يقتل حتى يصابر على ما في السجن من تعذيب وتضييق، وقد تمر سنون وهو لم يحاكم، ولا يموت حتى يمر بصنوف الأذى والعذاب،كما قال امرؤ القيس:

فلو أنها نفس تموت جميعة=ولكنها نفس تساقط أنفسا

بينما مجاهد المعركة لا يجد من ألم القتل إلا نحواً من ألم قرصة الزنبور والنحلة، كما ورد في الحديث الصحيح.

ورغم مشقة كل هذه الآلام فإن المجرمين العاديين يصبرون –بحكم الغريزة-على مثلها وما هو أفظع، وقد تعينهم الشياطين. فما بالك بدعاة العدالة في مغرب العالم ومشرقه، الذين قتلوا في صحراء سيبيريا، يعدون بمئات الألوف، ورغم ذلك صابروا، وصبروا، لأن الإرادة تدفعهم إلى المصابرة، وكان شعارهم:

بصرت بالراحة الكبرى فلم ترها=تنال إلا على جسر من التعب

هؤلاء قوم قد لا يرجون الجنة، فما بالك بقوم يرجون الجنة، ويدركون أنهم إلى الله راجعون، وصدق الله العظيم "الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا: إنا لله وإنا إليه راجعون، أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المفلحون"

د=لا نامت أعين الحمناء

لقد رأيت وسمعت من الثقاة، من عذاب الدعاة والمحتسبين والمجاهدين، ما يفوق الوصف،بحيث تصورت أن كل ما نقرأ عن صبر السلف الصالح من ملاحم الصبر على الاضطهاد التعذيب، خلال ألف عام، لا يعادل في كيفيته، ما في سجن واحد، من سجون التعذيب التقني، في الدولة العربية زمن الهيمنة الأطلسية.

وشاهدت وسمعت من الثقاة صبرا عجيبا، وشعورا بالفرحة والسعادة والغبطة، لا يشعر به من هم طلقاء خارج السجون. إنه مصداق قوله تعالي"إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا؛ تتنزل علهم الملائكة أن لا تخافوا وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون، نحن أولياؤكم في الحياة الدنيا..."

إنهم هم الذين يحفرون الأنهار في الصحراء، والنهر لا يرجع إلى الوراء، ولا يعرف ما هي القهقرى، إنهم رغم ضخامة الظلام، يرون الضوء يزداد توهجا، كلما جاهدوا:

زعم الفرزدق أن سيقتل مربعا=أبشر بطول سلامة يا مربع

6=كيف يؤطر أمراء تطرف وعنف الحكم العضوض بأسلوب (باسم الله رب الغلام!):

((موجز) قد يظن فقهاء غافلون أن حديث (باسم الله رب الغلام خاص" بالدفاع عن الشق الروحي الذي يحصرون به العقيدة والتوحيد، وينسون أن: لا إله إلا الله، لا تتم حتى تحرر الناس من خوف ورجاء سواه، كما نص على ذلك حديث "لتتبعن سنن من كان قبلكم"، وحديث "لينقضن الإسلام عروة عروة، فأولهن نقضا الحكم، وحديث "أول ما تفقدون من دينكم الأمانة"

أ – نموذج البطل الشهيد في ثقافتنا:

لقد قرر الإسلام فضل جهاد الكلمة على جهاد الرصاصة، فلم يقل الرسول الكريم: إن سيد الشهداء، هو الفدائي الذي غامر بنفسه، وتخطى حواجز الخوف، حتى قتل الطاغية. على أن هذا النموذج هو الذي يتبادر إلى الذهن، عند الحديث عن البطولة والشجاعة، فنموذج البطل الشهيد – في ثقافتنا السائدة – هو من يتأبط رشاشه، ثم يفرغ الرصاص في جمجمة الطاغية الجبار، وهو في هذه الحالة مقتول لا محالة.

وهذه الصورة ألصق بالمفهوم التقليدي للبطولة والفتوة، وأخلد في أذهان الناس، ولذلك فإن (خالد الإسلامبولي)، ظل في ذاكرة الملايين، نموذجاً للبسالة والشجاعة، والجرأة والفروسية.

ولكن حكمة الشريعة ليست بالرأي العابر، الذي ينظر إلى مفهوم الشجاعة، مرتبطاً بالجلبة والإثارة والحدة، بل هي مرتبطة بالنتائج البعيدة المدى، فهي تؤكد ما عرفته الأمم بالخبرة:حسن التفكير ينتج حسن التدبير، باعتبار هاتين الصفتين من نسيج الإيمان. ولذلك جاء في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال"ليس الشديد [أي الشجاع]، بالصرعة[الرجل الذي إذا صارع أحد صرعه] أنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب"(رواه البخاري ومسلم). وجاء في الحديث أن خير المجاهدين من يقول كلمة العدل في مواجهة الطاغية، وأن خير الشهداء هم الذين يعلنون كلمة عدل أمام الطاغية ثم يجندلهم الطاغية.

إذن ليس الشهيد محصوراً بالذي يصارع صراعاً مادياً دموياً حتى يجندل في الميدان، بل إن له نموذجا آخر، هو الشهيد المدني السلمي، الذي يفتح صدره لرصاص الرشاش، هو أحرى وأجدى لأنه هو سبيل بناء دولة العدالة والشورى، ذلكم هو الفدائي السلمي، الذي بدا أمامه الجبار الجائر كالقط-كما عبر عز الدين بن عبد السلام-فصارع السفاح صراعاً معنوياً رمزياً، سالا سلاح الموقف المعبر بالكلمة. هذا كما صرح الحديث، له أرفع الدرجات في (سلم الشهادة).

الرسول صلى الله عليه وسلم ينهى المجاهد العسكري، عن تعريض نفسه للأذى،إذا لم يكن ذلك ضروريا، يحقق هدفا مهما، فلا يطلب الشهادة لذاتها ولذاتها، بل يطلبها لأهدافها في نصرة العدالة والشورى التي هي سر عز الأمة والملة، فعن عبدالله بن أبي أوفى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ، في بعض أيامه التي لقي فيها العدو ، ينتظر حتى إذا مالت الشمس

قام فيهم فقال "يا أيها الناس ! لا تتمنوا لقاء العدو واسألوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاصبروا،واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف"(رواه البخاري ومسلم).

في مقابل ذلك نجد الرسول صلى الله عليه وسلم يأمر المجاهد المدني بالتعرض للذى، فيقول: خير المجاهدين هم الذين يعرضون أنفسهم لأذى الفرعون، بقولة الحق أمامه.

ب= حديث باسم الله رب الغلام وسوء فهم عند بعض الفقهاء:

عن صهيب بن سنان الرومي، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"كان ملك فيمن كان قبلكم،وكان له ساحر، فلما كبر قال للملك : إني قد كبرت، فابعث إلي غلاما أعلمه السحر".

"فبعث إليه غلاما يعلمه، فكان في طريقه ، إذا سلك ، راهب . فقعد إليه وسمع كلامه، فأعجبه. فكان إذا أتى الساحر مر بالراهب وقعد إليه،فإذا أتى الساحر ضربه، فشكا ذلك إلى الراهب، فقال : إذا خشيت الساحر فقل : حبسني أهلي، وإذا خشيت أهلك فقل : حبسني الساحر"

"فبينما هو كذلك إذ أتى على دابة عظيمة قد حبست الناس . فقال : اليوم أعلم آلساحر أفضل أم الراهب أفضل ؟ فأخذ حجرا فقال : اللهم ! إن كان أمر الراهب أحب إليك من أمر الساحر فاقتل هذه الدابة، حتى يمضي الناس، فرماها فقتلها، ومضى الناس،فأتى الراهب فأخبره، فقال له الراهب : أي بني ! أنت اليوم أفضل مني . قد بلغ من أمرك ما أرى، وإنك ستبتلى، فإن ابتليت فلا تدل علي"

"وكان الغلام يبرئ الأكمه والأبرص ويداوي الناس من سائر الأدواء، فسمع جليس للملك كان قد عمي، فأتاه بهدايا كثيرة، فقال : ما ههنا لك أجمع ، إن أنت شفيتني . فقال : إني لا أشفي أحدا، إنما يشفي الله، فإن أنت آمنت بالله دعوت الله فشفاك، فآمن بالله . فشفاه الله، فأتى الملك فجلس إليه كما كان يجلس . فقال له الملك : من رد عليك بصرك ؟ قال : ربي . قال : ولك رب غيري ؟ قال : ربي وربك الله . فأخذه فلم يزل يعذبه حتى دل على الغلام "

"فجئ بالغلام . فقال له الملك : أي بني ! قد بلغ من سحرك ما تبرئ الأكمه والأبرص وتفعل وتفعل . فقال : إني لا أشفي أحدا،إنما يشفي الله، فأخذه فلم يزل يعذبه حتى دل على الراهب، فجئ بالراهب، فقيل له : ارجع عن دينك فأبى . فدعا بالمئشار، فوضع المئشار على مفرق رأسه، فشقه حتى وقع شقاه، ثم جئ بجليس الملك فقيل له : ارجع عن دينك فأبى . فوضع المئشار في مفرق رأسه، فشقه به حتى وقع شقاه"

"ثم جئ بالغلام فقيل له : ارجع عن دينك، فأبى . فدفعه إلى نفر من أصحابه فقال : اذهبوا به إلى جبل كذا وكذا،فاصعدوا به الجبل، فإذا بلغتم ذروته ، فإن رجع عن دينه ، وإلا فاطرحوه. فذهبوا به فصعدوا به الجبل . فقال : اللهم ! اكفنيهم بما شئت، فرجف بهم الجبل فسقطوا . وجاء يمشي إلى الملك، فقال له الملك : ما فعل أصحابك ؟ قال : كفانيهم الله .

فدفعه إلى نفر من أصحابه فقال : اذهبوا به فاحملوه في قرقور ، فتوسطوا به البحر . فإن رجع عن دينه وإلا فاقذفوه، فذهبوا به، فقال : اللهم ! اكفنيهم بما شئت . فانكفأت بهم السفينة فغرقوا . وجاء يمشي إلى الملك . فقال له الملك : ما فعل أصحابك ؟ قال : كفانيهم الله"

"فقال للملك : إنك لست بقاتلي حتى تفعل ما آمرك به . قال : وما هو ؟ قال : تجمع الناس في صعيد واحد، وتصلبني على جذع ،ثم خذ سهما من كنانتي، ثم ضع السهم في كبد القوس، ثم قل : باسم الله رب الغلام، ثم ارمني، فإنك إذا فعلت ذلك قتلتني"

"فجمع الناس في صعيد واحد، وصلبه على جذع، ثم أخذ سهما من كنانته، ثم وضع السهم في كبد القوس ثم قال : باسم الله ، رب الغلام، ثم رماه فوقع السهم في صدغه، فوضع يده في صدغه في موضع السهم، فمات".

"فقال الناس : آمنا برب الغلام . آمنا برب الغلام . آمنا برب الغلام . فأتى الملك فقيل له : أرأيت ما كنت تحذر ؟ قد والله ! نزل بك حذرك . قد آمن الناس فأمر بالأخدود في أفواه السكك فخدت، وأضرم النيران . وقال : من لم يرجع عن دينه فأحموه فيها . أو قيل له : اقتحم . ففعلوا حتى جاءت امرأة ومعها صبي لها فتقاعست أن تقع فيها . فقال لها الغلام : يا أمه ! اصبري ! فإنك على الحق"(رواه مسلم و الترمذي وصححه الألباني أيضا).

مفهوم المعارضة السلمية، فتح الصدور لرصاص الرشاش، هو خير أسلوب لهداية الناس. وقد يقول بعض الفقهاء الغافلين-أيقظنا الله وإياهم- إن حديث الغلام خاص بالدفاع عن الشق الروحي من الدين الذي يحصرون به العقيدة والتوحيد، وهذا رين قديم منذ العصر العباسي يجددونه اليوم، فالتوحيد إنماهو هو شهادة ان لا إله إلا الله، ولا تتم الشهادة حتى تحرر الناس من خوف ورجاء سواه، كما نص على ذلك الحديث الصحيح"لتتبعن سنن من كان قبلكم"، والحديث الصحيح "لينقضن الإسلام عروة عروة، فأولهن نقضا الحكم، والحديث الصحيح "أول ما تفقدون من دينكم الأمانة"، و والحديث الصحيح "تتداعى عليكم الأمم"، وآية "اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا"، والحديث الصحيح عن عدي بن حاتم الذي فسرها.

ج – نتائج جهاد السلام أبقى من جهاد الحسام:

وقد يتعجب كثير من الناس، كيف تكون كلمة أو مظاهرة عزلاء ساكنة، أعلى منزلة من رصاصة شهباء أوغزوة مدوية، ولكن العجب يتبدد عندما يقرنون الأسباب بالنتائج، والوسائل بالغايات، ومن يتابع حركة التغيير في الأديان والدول والحضارات، ويتأمل أثر الكلمات في إنتاج المواقف، وأثر المواقف في خلود الكلمات يدرك السبب، وإذا أدرك السبب بطل العجب. مئات الشخصيات المجاهدة هدت بكلماتها طغيان التجبر والقهر، حتى خرَّ الباطل أمام قوة الحق.

وهذه المواقف لا بد من أن تثمر ولو تأخر الثمر، كما قال تعالى" إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد"

فلنتذكر كلمات السلف من الصحابة الذين أقاموا معالم العدل والشورى، ولم يفرقوا بين عروتي الملة:عروة الحكم الشوري وعروة الصلاة، ولا سيما الذين صدعوا بها أمام الطاغية السفاح، كالحسين بن علي وعبد الرحمن بن أبي بكر، وعبد الله بن الزبير، وعبدالله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص.

ولنقتد بالسلف الأموي الذي اتبعهم (بإحسان) ولم يفرق بين عروتي الملة:عروة الحكم الشوري وعروة الصلاة، كسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب، والحسن البصري.

ولنقتد بالسلف العباسي الذي لم يفرق بين عروتي الملة:عروة الحكم الشوري وعروة الصلاة، كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل، وابن تيمية وابن القيِّم والعز بن عبد السلام.

ولنقتد بالسلف الصالح الذي يفرق بين عروتي الملة:عروة الحكم الشوري وعروة الصلاة، فى عصور الهيمنة الإفرنجية،كجمال الدين الأفغاني وعبد الرحمن الكواكبي ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا، وحسن البنا وسيد قطب ومحمد باقر الصدر وعبد العزيز البدري، وغيرهم.

لقد هاجم الطاغية الكلمة وأصحابها، كما يهاجم وحشاً كاسراً، أو جيشاً غازياً، لما لها من قوة، ولذلك اعترف أكثر من طاغية، بأنه لا يحس بتفرده في الحكم، ما دام المصلح الفلاني ينبض ويومض، ولذلك برر أحد سلاطين الجور (في نجد)قتله أحد الفقهاء المصلحين فقال ما معناه «كيف لا أقتله وهو ينقض بالقول كل ما فتلت من فعل».

ومات السلطان الجائر، وبقي موقف الفقيه، لأن كلمة الحق المكتوبة بالدم، ليست نصاً مخطوطاً بماء الذهب في مكتبة التراث، إنما هي روح شفافة يمنحها الصبر والجهاد والاستشهاد، هيئة طير محلق في السماوات، فتكتسي أجنحة وريشاً، وتحلق في الأعالي فوق الوهاد، فتحدق إليها العيون، وتخفق لها القلوب، فتكون القدوة الحسنة.

وبذلك يصبح الضعيف الأعزل، ذلك المرمي بين أرجل بوليس السلطان، بطلاً شاكي السلاح، يرسم بدمه وصبره طريق خلاص الأمة، ويضع لافتة كتب عليها: هذا طريق الكرامة.

وينبغي للدعاة إلى الله، أن يدركوا أهمية الدعوة إلى الحكم الشوري(الدمقراطية)، وأن يسترخصوا الحياة، ليعبّدوا الطريق لحياة أمة تبحث عن قدوات، تعلمها أن العدل ثمرة التضحيات المتواصلة المعلنة، لا دعوات القنوت الساكتة.

إنه الجهاد السلمي، إنها الكلمة الهادئة والمظاهرة المنسابة، تهزم الدبابة المجنزرة المصفَّحة، والمدفع الذي يدك المدن، إنها الكلمة الهادئة المجنحة بالموقف الثابت.

د=عندما ينقلب السحر على الساحر:

قد سلك المجاهد أسلوب الغلام مع الملك الجائر المتفرعن، لقد تعلم الغلام الإسلام من الراهب، بدلاً من أن يتعلم السحر من الساحر (كما رغب الطاغية،الذي يريد أن يخدر الأمة عن

طريق مدارس السحر التي تخرج له نوعا من الجلادين، تأسيا بأخيه فرعون الذي جعل السحر والكهنة جزءا من وسائل ترويض الفعاليات المدنية وتخديرها، وشل نفوسها وأجسادها، وعلاقاتها).

قال الغلام؛ إنك لن تقتلني إلا بوسيلة واحدة

فقال السلطان: ما هيه؟

فقال الغلام: أن تجمع الناس في محفل، ثم تتناول قوسك، ثم ترميني قائلاً: باسم الله رب الغلام.

الملك طبق ما قال الغلام، عندها تهاوى جسد الغلام، وحلقت روحه فوق رؤوس الناس، فآمن الناس كلهم برب الغلام، وأعلن السلطان بغبائه، المبادئ التي أراد الشهيد إعلانها، فأدرك الناس أن دين الغلام هو الصحيح:

لولا احتراق النار ما جاورت× ما كان يعرف طيب عرف العود

وهكذا يكون موت أجساد مجاهدي السلام، حياة لقلوب الأمة، وتكون دماؤهم المراقة نوراً يشعل في روح الأمة شعل الحرية والكرامة والاستقامة، كما قال الله تعالى: (وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون) [السجدة: 24].

لا نامت أعين الجبناء

7=الجهاد المدني الأكبر قوة الجماهير الشعبية الناعمة

كيف تدك عروش الجبابرة؟

أ– الطاغية ينهزم في جولات تكشف ستره أمام الناس:

إن الجهاد السلمي الذي يرفع لواء العدل، وفق نموذج "باسم الله رب الغلام،ولا سيما في عصر الإعلام المفتوح، وإن بدا لطيفا يقوم بأربعة أدوار تقلب السحر على الساحر:

الدور الأول تعرية الأوضاع الفاسدة،فالطاغية يتظاهر بالتقوى والعدالة، والكلمة الثائرة المصابرة تقول له: القضاء فاسد والدليل هو كذا وكذا، الإدارة فاسدة الدليل هو الأرقام. أنت تدعى أنك تحكم بالإسلام، وتعذيبك الناس في السجون ينقض البيعة، وترك المساواة في واستئثارك بالثروة والسلطة ينقض البيعة ، فالإسلام والطغيان لا يجتمعان، الطغيان من نواقض الاسلام (للمزيد انظر كتيب (الطريق الثالث : الدستور الإسلامي منقذا من الإمبريالية المتلبسة بالحداثة والفرعنة المتلبسة بالإسلام والعروبة معا/دار الناقد الثقافي 1430هـ(2009م)).

الدور الثاني: تعرية الطاغية أمام ضميره أيضا، من المهم أن يتعري الفاسدين أمام ضمائرهم.

فينهزم الجائر أمام ضميره في الجولة الأولى، لأن العدل والحق، مزروعان في فطرة وعقل كل إنسان (فِطرَة الله التي فَطَرَ النَّاس عليها)، والظالم مهما التمس لنفسه المعاذير، يكتوي بتوتر الوجدان، ومهما ظهر وحشا قوي المراس، مغلوب من الداخل، كثير القلق والهواجس، فعندما يشبع السفاح غروره وتسلطه، ويروى بالانتقام عطشه إلى الدماء وتوحشه، يستيقظ ضميره بعد المنام، ويظل شبح الضحايا يطارده، كلما غفا صحا، كما ظلت أشباح الشهداء والضحايا كسعيد بن جبير، يلاحق الحجاج، حتى مات مهزوماً مفلساً، كما ظل أشباح طغيان (نيرون) تلاحقه، حتى أفضت به إلى الجنون.

وسيهزم الجائر أمام الناس في الجولة الثانية، إذ ستظل قضية الثأر تلاحقه، كما ظلت أشباح شهداء الإخوان المسلمين ومعذبيهم، تطارد فراعنة مصر، فظلوا يعانون الجراح الداخلية، يتعذبون آناء الليل وآناء النهار، ويموتون هلعاً وخوفاً، في صور مأساوية أقسى من القتل المباشر، ويترقبون أن يشووا في التنور الذي أوقدوه عشية أو ضحاها. ولعذاب الآخرة أشد وأبقى.

ب=كشف ستر الفقهاء والقضاة المندمجين في (الحكم العضوض):

ودور ثالث:تعرية فقهاء الظلام ومثقفيه من حراس الاستبداد من الخادعين المغضوب عليهم، والمخدوعين الضالين العميان.

وثمة دور رابع: شق طريق النجاح الجهاد السلمي، بإيقاظ الجماهير المخدرة، التي أوهمها فقهاء الطغيان ومثقفوه ، أن فقدانها العدل بسبب ذنوبها، وأنها صبرها على الطغاة إنما هو من (التكفير)، وقالوا لها: لا بد من أن تنسحقي تحت أقدام الطغاة لتكفري عن (خطاياك) ، و لتحصدي الكرامة في الدار الآخرة.

وإيقاظها من غفوتها، لتدرك أن للمقاصد الشرعية، وسائل ناجعة، لكي تقوم بالمظاهرات والاعتصامات والإضرابات، فطلائع فرسان الجهاد المدني-بمواقفهم الشجاعة- يشقون مجرى النهر، لترسيخ الوسائل السلمية، أسلوبا فعالا في مقاومة الانحراف السياسي.

لأن النفوس جبلت على محاربة الجبر والجور، والتطلع إلى الحرية والعدل فإذا وجدت الأمة فوارسها وأبطالها صرعى وقتلى، ووجدت مصلحيها في غيابات السجون وأقبية التعذيب والتقتيل، انبثق فيها رأي عام، طوفان هادئ كالماء، يسير سيلا في الشوارع، فلا يستطيع الجلاد أن يقاويه، لأنه يفتح الصدور، ومهما قتل جلاوزة جنوده، فإن كثرة الناس ستغلب البوليس، عندها يستيقظ البوليس من سباته، فينحاز إلى دعاة العدل والشورى، ويدرك أنه أمن للوطن والأمة والملة، وليس أمنا للطغاة، وقد يتدخل الجيش، فيمنع الطاغية من التمادي في غيه.

وقد يتدخل الرأي العام الدولي، ففي عصر الإعلام المفتوح، لا يستطيع السفاح أن يتمادى، هذا هو أسلوب مدرسة غاندي، في التغيير السلمي، وغاندي استوحى فكرة الجهاد السلمي، من ثقافة (فاطمة) تلك المسلمة في جنوب أفريقيا التي عرفته بالإسلام.

وبهذه الفكرة هزم الهنود الإمبراطورية التي لاتغرب عنها الشمس.

إنه أسلوب باسم الله رب الغلام، سرعان ما يشرب الجلاد والجزار، من الكأس نفسها التي سقاها الضحايا.

وبذلك خسر الجائر حياته وأمنه، وخسر مجد الدنيا، وخسر مجد الآخرة.

لقد كانت هذه الكلمة العزلاء مصيدة للطاغية، حين استهان بها، وظن أنه سيعيش محتميا بحصونه الثلاثة: (الإعلام والشرطة السياسية والمحاكم العسكرية) رغم أنف الأمة. لأن المصلحين المجاهدين ولا سيما الشهداء ذوي عقل واسع، خدعوا الطاغية ذا العقل القاصر، الطاغية ظن أن ساعات عزه هي آخر المشوار، فانشغل بذاته ولذاته، وكره لقاء خالقه ورازقه، فظن أن المجاهدين المدنيين مثله؛ من طلاب المال والجاه والشهرة والحياة الفانية، فعاقبهم وفق مقياسه.

ولكن المجاهدين رحبوا بهذا العقاب، لأنهم أدركوا أن موتهم حياة لأمتهم، وكآبتهم تتنج للأمة مشاهد من الأفراح والأعياد، ولكن الطغاة لا يعلمون:

يقضى على المرء في ساعات محنته×حتى يرى حسناً ما ليس بالحسن

ج= البوصلة والثبات عاصم المصلحين من الانقلاب من سجون السفاح إلى دواوينه:

ومجاهد الكلمة وسائر الوسائل السلمية، كالبيان والمظاهرة والاعتصام، والإضراب عن العمل والطعام معرض على كل حال للفتنة، أكثر من مجاهد السلاح، والنجاة من فتنة السراء أشق من النجاة من فتنة الضراء.

وقد ينقلب الإنسان من صف إلى صف، بقفزة واحدة، من صف المصلحين إلى صف المداحين والمنافقين، أو على الأقل فى صف المحبطين اليائسين الذين يعممون تجربتهم الذاتية المحبطة على من حولهم.

ولعل شيئا من ذلك وقع فى العصر الأموي لفقهاء كثيرين، بعد إخفاق مسعاهم لإصلاح السلطان، فى ثورات ابن الاشعث والحسين بن علي وثورة القراء،عندما شاع فقه (الارجاء) كالحسن البصري والشعبي وميمون بن مهران رحمنا الله وإياهم.

ومن نماذجهم الشعبي، الذي تحول من مصلح ثائر خلف محمد بن الأشعث، إلى نديم يلقمه عبد الملك الطعام،قائلا:"لحديثك يا شعبي أشهى إلي من الماء البارد".

هذا كما رسخ فقه الضرورة في العصر العباسي، تحت عنوان (الصبر على الإمام الجائر) . ونسب بعد ذلك إلى السنة والجماعة، بسبب الغفلة التي رانت في عصور الاستبداد عن الفرق بين حالة الاضطرار وحالات الاختيار، وأطلق عليه بعدها منهج السلف الصالح، وقد فند الكاتب هذا الوهم في كتيب(السلفية الوسطى:العدل عديل الصلاة لا سلفيات الاستسلام للطغاة ما أقاموا الصلاة؟/سلسلة إصدارات مدرسة ثقافة الدستور والمجتمع المدني الإسلامي/ دار الناقد الثقافي /دمشق/ 1430هـ(2009م).

والذي يتأمل أحوال الناس، الذين تعرضوا للاضطهاد، ولا سيما الذين دخلوا السجون، يجد أن بعض المصلحين فتنوا فلم يستمروا، نسأل الله السلامة والاستقامة.ولذلك وصف الله عباده المخلصين بالحرص على الاستعاذة من الفتنة إنهم يرددون: (ربنا لا تجعلنا فتنة للذين كفروا) أو (ربَّنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا) فالمجاهد السياسي- إذا ثبت وصبر- جدير بهذا الوسام.

8=شعار "الشهيد الحي" حقيقة أم من أوهام الرهبان؟/ الجهاد المدني حتى الاستشهاد مشروع لدحر الاستبداد

((الموجز)تأملات أخرى في حديث باسم الله رب الغلام:إن الطغاة وفقهاء المسكنة، لا يريدون أن يتقدم الناس للتضحيات، بل يريدون أن يموتوا بأنواع الأمراض التي يفرزها القهر والفقر كالخمور والمخدرات، كالسكري والقرحة والسرطان، أو في سجون التعذيب والكآبة.

أ= أوهام في لباس سنن:

بعض الدعاة والفقهاء-وفقنا الله وإياهم- حرفوا مفهوم الجهاد عبر طرق شتى:

أولها: خرافة جهاد القلوب التي هي علامة على مرض القلوب العام، وقد بينا في مقالة أخرى أنه لا يصح تطبيق الإنكار بالقلب؛ إلا إذا كان فعالا في لجم الظلم، أو كان المنكر بقلبه لا يزيد عن عشر الأمة.

ثانيها:توهمهم أن صورة الإنكار باليد محصورة بتكسير أواني الخمر، أو ضرب أهل الفسق، أو حمل السيف لإصلاح الحكم، ونسيانهم أن (المظاهرة والاعتصام والإضراب) من أجدى أنواع جهاد اليد.

ثالثها:الحفاظ على الشرف والعرض أهم من الحفاظ على المال والحياة، وهذه نزعة إنسانية.لأن البشر الكرام جبلوا على الفداء والتضحية وحب الاستشهاد، ورخص الحياة عليهم إذا كانت ذليلة، فالموت العزيز لديهم خير من الحياة الذليلة، كما قال عنترة:

لا تسقني ماء الحياة بذلةٍ= بل اسقني بالعز كأس الحنظلِ.

واختر لنفسك منزلاً تعلو بهِ= أو مت كريماً تحت ظل القسطلِ

رابعها طلب الشهادة مشروعٍ، تلك التي قال في مثلها خبيب:
ولستُ أبالي حين أُقتلُ مسلماً=على أي شقٍ كان في الله مصرعي
وذالك في ذات الإله وإن يشأ=يبارك على أوصالِ شلوٍ ممزعِ
الثاني: أنه كشف للعالم كله مخازي الاستبداد، كما فعل العزيزي في تونس.
خامسها:أن الفدائي بذلك يجرأ الناس على المطالبة بحقوقهم. فهلموا إليه يا طلاب الحقوق ، واستنفروا معكم كل من حولكم خفافا وثقالا، لنذود عن حرماتنا بدمائنا، وحرياتنا وحقوقنا.
ولعل من أسباب الاستشكال أن الاستشهاد على طريقة باسم الله رب الغلام، لم يكن شائعا في عهد النبوة، فهو من أنماط المقاومة،الوسائل الحديثة، التى لا تكاد تجد نصاً عليها في كتب الفقهاء المتقدمين. ولكل عصر نوازله التي تحدث، وينبغي لأهل العلم تنزيل الوقائع على النصوص، وعلى الحوادث والوقائع المشابهة لها.
ولكنه ليس من شق العقيدة الروحي، والعبادات التوقيفية، بل هو من أساليب الدفاع عن الحقوق، وهي مجراها العادات، كما قال الشاعر:
سأحمل روحي على راحتي= وألقي بها في مهاوي الردى
فإما حياةً تسر الصديق= وإما مماتاً يغيض العدى

ب=مشروعية تعريض النفس للأذى والسجن:

إن تعريض النفس للقتل، (وهي كمباشرة قتلها(كما سيبن الكاتب في مقالة تالية)، تلك هي الرسالة التي يوصلها : الحديث الصحيح "باسم الله رب الغلام" إذا قدرتم النتائج، فاستدرجوا الطاغية إلي قتلكم.
لأن الغلام دل الملك على كيفية قتله، فلم يستطع الطاغية قتله لولا إقدام الغلام على إعلامه بطرقة قتله. وذكر ابن تيمية رحمنا الله وإياه (الفتاوى 540/28) أن الغلام أمر بقتل نفسه لأجل مصلحة ظهور الدين، ولا جرم أن الحكم الشوري عروة الدين الوثقى،فيستفاد من ذلك أنه يشرع للإنسان أن يعرض نفسه للقتل،وإن غلب على ظنه أنه مقتول، مادام في ذلك مصلحة للمسلمين، وقد أكد ذلك الأئمة الأربعة.
والصحابة رضي الله عنهم كانوا ينغمسون في العدو، يتسببون في قتل أنفسهم، والمتسبب في الشيء كفاعله،فقد أعان على قتل نفسه من أجل إحياء الدين، فدل على جواز أن يسعى المجاهد في قتل نفسه لمصلحة جهادية راجحة
ولحديث باسم الله رب الغلام له شواهد أخرى:
أولا ماورد في حديث الغلام نفسه، أن أصحاب الأخدود، كانوا" يتعادون فيها ويتدافعون"، أي أنهم كانوا يلقون أنفسهم في النار بأنفسهم،فهل كانوا منتحرين ؟

ثانيا:حديث يأجوج ومأجوج وفيه "....فيقول المسلمون ألا رجل يشري نفسه ، قد وطّن نفسه على أنّه مقتول؟،قال : فيتجرّد منهم رجل لذلك محتسبا لنفسه،"(رواه أحمد وابن ماجة وابن حبان والحاكم وصححاه).

وثالثاحديث الماشطة:عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً) :لما كانت الليلة التي أسري بي فيها، وجدت رائحة طيبة، فقلت: ما هذه الرائحة يا جبريل ؟ قال: هذه رائحة ماشطة بنت فرعون وأولادها، قلت: ما شأنها ؟ قال: بينما هي تمشط بنت فرعون، إذ سقط المشط من يدها، فقالت: بسم الله. قالت بنت فرعون: أبي ؟ فقالت: لا، ولكن ربي وربك ورب أبيك الله . قالت: وإن لك رباً غير أبي ؟ قالت: نعم. قالت: فأعلمه بذلك ؟ قالت: نعم"
"فأعلمته بذلك، فدعا بها فقال: يا فلانة ! ألكِ رب غيري ؟ قالت: نعم، ربي وربك الله الذي في السماء، فأمر ببقرة من نحاس فأحميت، ثم أخذ أولادها يلقون فيها واحداً واحداً، فقالت: إن لي إليك حاجة. قال: وما هي ؟ قالت : أحب أن تجمع عظامي وعظام ولدي في ثوب واحد فتدفنا جميعاً. قال: ذلك لكِ بما لكِ علينا من حق. فلم يزل أولادها يلقون في البقرة حتى انتهى إلى ابن لها رضيع، فكأنها تقاعست من أجله، فقال لها: يا أمة اقتحمي، فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة. فاقتحمت"(أخرجه أحمد وابن ماجة)
والشاهد في قوله: "اقتحمي... فاقتحمت" فهل هذه أيضاً منتحرة ؟ ولِم لَم يكن مثواها إلى النار ، وفي هذه القصة رد من احتج بحديث: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم التعذيب بعذاب الله وهو الحرق بالنار.

قال أحد الفقهاء فهي قد ألقت نفسها بنفسها إلى الموت في ذلك التنور،مع أنها تسببت في قتل أولادها معها أيضاً بإصرارها على الإيمان وتحدي الطاغوت.والقاعدة الأصولية تقول: شرع من قبلنا هو شرع لنا ما لم يخالف شرعنا. ولم يأت ما يخالف هذه الفعلة في شرعنا.
وشاهد رابع:قد ذكر المؤرخون (في فتوح الشام)أنه جرحى المسلمين الذي سقطوا (يوم اليرموك)استقوا ماء فجيء إليهم بشربة ماء فلما قربت إلى أحدهم نظر إليه الآخر فقال: ادفعها إليه، فلما دفعت إليه نظر إليه الآخر فقال: ادفعها إليه، فتدافعوها كلهم من واحد إلى واحد حتى ماتوا جميعاً-من العطش- ولم يشربها أحد منهم، رضي الله عنهم. أهـ قلت: هل يعدون من المنتحرين ؟!؟ لم منع الأول منهم نفسه عن الماء وهو يعلم إن لم يشرب حتماً سيموت ؟!؟ وكذلك الآخر والآخر ؟!؟

ج= مصطلح الشهيد الحي :أليس من أدب الرهبنة؟:

إن الطغاة وفقهاء المسكنة، لا يريدون أن يتقدم الناس للتضحيات، بل يريدون أن يموتوا بأنواع الأمراض التي يفرزها القهر كالسكري والقرحة، أو في سجون التعذيب والكآبة.

إن فقهـــــاء المســـــكنة لا يفقهـــــون قـــــول الشـــــاعر:

تقضـــــي المـــــروءة أن نمـــــد جسومنـا=جســـــراً فقـــــل لرفاقنـــــا أن يعبـــــروا

إنها ليست جسورا من إسمنت وحديد، بل من ماهو أقوى.

ولا يفقهون قول الشهيد سيد قطب رحمنا الله وإياه:" النفوس الضعيفة يخيل إليها أن للكرامة ضريبة باهظة، لا تطاق، فتختار الذل والمهانة هرباً من هذه التكاليف الثقال، فتعيش عيشة تافهة، رخيصة، مفزعة، قلقة، تخاف من ظلها، وتَفْرَقُ من صداها".

فكرة(الشهيد الحي)، إذا كان المقصود بها التحذير من أن لا يغامر المجاهد النفيس، وأن لا يتصدى للطاغية، وأن لا يعرض نفسه للقتل، فكرة غير عملية، لأن نصوص الجهاد حتى الاستشهاد قطعية،فالذين يقدمون حب الدنا على حب الدين والكرامة قوم فاسقون،

نعم ليس المقصود بذم الدنيا في القران والسنة أن لا يريد الناس الحياة،فالدنيا مزرعة الآخرة، ولكن المقصود أن لا يكره الناس الموت، إذا دعا داعي التقى والحمى، من أجل حياة رخيصة، في ظلال فساد وإذلال، وقمع واستعباد، فالدنيا ليست هدف المؤمن، بل مزرعة الآخرة.

ومن أجل ذلك تصبح التضحية في سبيل الدفاع عن عزة الملة والأمة من الجهاد، الذي يشرع فيه الاستشهاد، لكي لا يكون المسلم أقل فقها من أحرار العالم الذين ناضلوا كل سفاح، الذين أدركوا قانون"احرص على الموت توهب لك الحياة".

ولكي لا يخدرنا الفقهاء الرهبان الذين أصابهم خور الطبيعة والعزيمة، أو غشاوة ضباب الطغيان، فقادوا الناس إلى الهزيمة، ولكي نعلم أنهم أقل فقها من النمل والنحل.

9=ما المخرج من النظام التربوي الذي يفرز أمة "كغثاء السيل"؟

الإيثار يعلمنا التضحية والأنانية تعلمنا الجبن والخوف

أ=مشروعية تعريض النفس للقتل:

ليس قتل النفس أسلوبا مشروعا، في حالات الاختيار، ولكنه مشروع في حالات الاضطرار، وكذلك هي مواجهة الطغاة، ليست خياران إنما هي اضطرار، وكل حركة دفاع وتضحية، فليست من الانتحار.

فمن قتل نفسه محتسبا، (في إضراب عن الطعام ونحوه)وقد راعى الأهداف الشرعية للجهاد، التي هي الدفاع عن الحقوق الفردية والجماعية، التي هي دفاع عن الأمة والدولة والملة، فهو شهيد، فلو أن مجموعة من الناس صامت عن الطعام، في سجن أو في ميدان، عشرات الساعات، حتى قتلها الظمأ أو الجوع، ولا سيما تحت ضوء وسائل الإعلام، من أجل

الدفاع عن الحقوق الفردية أو الجماعية؛، لكان ذلك داخلا في أعظم الجهاد، وأعظم أنواع الاستشهاد.

لأن قتل النفس مشروع إذا كان هدفه سلامة الفرد أو الجماعة من العذاب أو كشف عورات طلاب الحقوق الفردية أو الجماعية، لأنها من مصالح الأمة العامة، فالوسائل لها حكم المقاصد،مادام المقصد من الاستشهاد هو التنكيل بالظلمة وإقامة معالم الحكم الشوري،وكسر شوكة المستبدين، وإعلاء كلمة الله، فهذه المقاصد كلها مشروعة، لأنها وسائل حفظ الشريعة والدولة والأمة، فالوسيلة مشروعة أيضاً ، كما قرر الأصوليون،مادامت لا تعارض نصا صريحا أو قاعدة قطعية.

ومن شواهد ذلك أن الفرنسيين لما استعبدوا الجزائر، كانوا إذا أسروا رجلا من الأعيان، وخزوه بإبرة تسكره، وترخي مفاصله، فيبوح بكل ما لديه عن المسلمين، فاستفتى الناس المتفقهة فأفتتهم: أنه يجوز للإنسان أن ينتحر مخافة أن يوخز بالإبرة، وهو في عداد الشهيد.

ب=لافرق بين تعريض النفس للقتل ومباشرة قتلها:

والدال على قتل نفسه كقاتلها.

كما قال أحد الفقهاء:لا يفرق بين الدال على قتل نفسه في سبيل الله لإعلاء كلمة الله وبين من يقتلها في سبيل الله لإعلاء كلمة الله إلا من انتهج نهج الظاهرية ، الذين أجازوا أن يبول الرجل في كوب ثم يسكبه في الماء الراكد، وقالوا: هناك فرق بين البول في الماء مباشرة والبول في الكوب، وقالوا إن البول في الكوب؛ لا يشمله النهي عن البول في الماء الراكد.

وبناءا على ذلك؛ لا يصح أن يقال:الغلام دل على قتل نفسه ولم يقتلها بنفسه، لأن المتسبب في الشيء كفاعله

ولا حجة لمن اعتبر ذلك من تقليد الرومان واليونان في حفاظهم على شرفهم، قال أحد الفقهاء:إذا وافق الكفار الفطرة؛ فنحن أحق بها منهم، وكما في الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء. فقال: ما هذا ؟ فقالوا: هذا يومٌ صالحٌ هذا يوم نجَّى الله بني إسرائيل من عدوهم فصامه موسى. قال: فأنا أحق بموسى منكم. فصامه وأمر بصيامه(متفق عليه). عن عائشة رضي الله عنها أن قريشاً كانت تصوم يوم عاشوراء في الجاهلية ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيامه حتى فرض رمضان وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: من شاء فليصمه ومن شاء أفطر (رواه البخاري)،فهل يقول قائل صوم عاشوراء من ابتكار غيرنا.

وفي حديث أبي هريرة مرفوعا "إنما بعثت لأتمم صوالح الأخلاق"،وفي رواية "حسن الأخلاق"، وفي رواية الموطأ "مكارم الأخلاق" (وكلها روايات صحيحة) فصوالح الأخلاق فطرة الله التي فطر الناس عيها، وقد اهتدت إليها الطبائع البشرية، وأكدتها الشرائع السماوية.

ج=للحكم العضوض أساليب ينبغي التصدي لها بأساليب فعالة:

فحذار من فتاوى فقهاء المسكنة، الذين لم يجاهدوا الطغيان، لكي يتمرسوا بأساليب المقاومة، فلا يصح أخذ فتاوى المقاومة والجهاد من القعدة، عن الجهاد المدني،وقد ذكر ابن تيمية رحمنا الله وإياه(الفتاوى 442/28)أن الإمامين عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما إذا اختلف الناس في شيء قالوا: فانظروا ماذا عليه أهل الثغر، فإن الحق معهم لأن الله يقول: أهل فإن الحق معهم، لأن الله يقول: والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا(العنكبوت:69).

فلا قيمة لفتاوى فقهاء الإنكار بالقلوب، في علم (المناسك) فما بالك بفتاواهم في علم (المعائش)وإن يغروا الناس بصلاح أشخاصهم وقوة ذاكرتهم على حفظ المتون .

إنه لا يدرج جهاد الاستشهاد والإقدام، في أبواب الانتحار والإحجام، إلا غافل أو فقيه ظاهري لا يؤمن بالقياس، أو متمسكن يكره التضحية يرضى العيش في الهوان،.

ومن أخذ فتاوى أهل المسكنة والرهبنة، الذين يشيعون في الأمة الهزيمة، فهو كمن يسلم يده لأعمى يهديه.

هؤلاء لا يفقهون قول مانديلا:"إننا نقتل أنفسنا عندما نضيّق خياراتنا في الحياة، العظمة في هذه الحياة ليست في التعثر، ولكن في القيام بعد كل مرة نتعثر فيها، إن الإنسان الحر كلما صعد جبلاً عظيماً وجد من ورائه جبالاً أخرى يصعدها، الحرية لا يمكن أن تعطى على جرعات، فالمرء إما أن يكون حراً أو لا يكون حراً، الجبناء يموتون مرات عديدة قبل موتهم، والشجاع لا يذوق الموت إلا مرة واحدة".

في ظلال الحكم البوليسي قد تقل وسائل الدفاع السلمية عن الحقوق، فالدول البوليسية قد تلاحق الناس في كل مكان، ولا سيما عندما تكون أعدادهم قليلة، أو تكون مظاهراتهم هبات عابرة، لا تقدر على الاستمرار بضعة أيام، فتحمل رموزهم إلى السجون، فيقبعون فيها، عرضة للمخدرات والأمراض النفسية والجنون.

أن موت الفدائي على هذه الحالة خير من أن يموت قطعة قطعة في زنازين التعذيب، التي قال عن الموت فيها امرؤ القيس:

فلو أنها نفس تموت جميعة ولكنها نفس تساقط أنفسا

الانتحار المذموم هو أن يقتل المرء نفسه، عندما تنهار أعصابه، من أجل أن يتخلص من تبعة الحياة،يأسا وجزعا وقنوطا، أما أساليب الدفاع عن الكرامة والشرف والمروءة والعرض والمال والدين، فهي من الجهاد المبين، ولكن ضحايا فقه الرهبنة لايشعرون.

د=محطات الرحلة الثلاث: الإيثار فالتضحية فالنجاح:

كيف نخرج من نظام "غثاء السيل" التربوي، الذي نبهنا إلى خطورته المصطفى، في ما رواه ثوبان رضي الله عنه، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم"يوشك الأمم أن تداعى عليكم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها،[القصعة إناء فيه طعام]فقال قائل : ومن قلة نحن يومئذ؟ قال: لا بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل،ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم ، وليقذفن الله في قلوبكم الوهن . فقال قائل : يا رسول الله ! وما الوهن ؟ قال : حب الدنيا وكراهية الموت"(صححه أبو داوود والألباني).

مامعنى هذا الحديث؟

معناه لا مخرج لنا من الطغيان إلا بالإيثار، الإيثار يعلمما الشجاعة والتضحية للجماعة، والأنانية تعلمنا الجبن والخوف بالإيثار، والإيثار يفرز التضحية، والتضحية تفرز الشجاعة والعزيمة، وبالعزيمة يتعلم الناس فن النجاح، كالتنظيم والمبادرة والاستراتيجية والتكتيك.

والتضحية تلهم طرق الاستقامة والنجاح والتفوق "والذين جاهدوا فينا، لنهدينهم سبلنا"

10=إن لم نتعلم من الإفرنج والهنود فلنتعلم من النحل والنمل و القرود كي لا نستمر أمة مستعبدة "كغثاء السيل"

أ=الإرادة والنجاح:

قرر عديد من دارسي الحضارة أن التحدي يشحذ همم أمم إلى النجاح، ويهبط بأخرى إلى الاندثار، والفرق في ذلك ثقافة الكرامة والإيثار، إذا ملك شعب ثقافة الكرامة والإيثار قاوم فنجح، وإذا كانت التربية تلهمه الذلة والأنانية اندثر واندحر، ولن نخوض في ما أطال فيه عديد من كتاب الحضارة كـ(ديورنت) و(غستاف لوبون).

لكن الغرض من ذلك الوقوف عند ثقافة التضحية، وبيان ارتباطها بصفات الشهامة والإيثار، وعلى ثقافة الوهن، وعلاقتها بالأنانية(حب المجد الشخصي والصيت والشهرة والمال).

فكيف نخرج من نظام "غثاء السيل" التربوي، الذي نبهنا إلى خطورته المصطفى، في ما رواه ثوبان رضي الله عنه، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم"يوشك الأمم أن تداعى عليكم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها،[القصعة إناء فيه طعام]فقال قائل : ومن قلة نحن يومئذ؟ قال: لا بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل،ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم ، وليقذفن الله في قلوبكم الوهن . فقال قائل : يا رسول الله ! وما الوهن ؟ قال : حب الدنيا وكراهية الموت"(صححه أبو داوود والألباني).

ب=إن لم نتعلم من القرآن والسنة: أفلا نتعلم من النمل والنحل:

ولن نخرج من ثقافة الوهن مالم نتعلم من النمل، إنها عندما تريد أن تجتاز جدولا (في حدود مئة سنتيمتر) تمتد فوق صفحة الماء متشابكة الأيدي والأرجل، حتى تكون جسرا، متماسكا بعضها ببعض، كما يتشابك قضبان جسر الحديد، وقد يهلك منها العشرات أوالمئات ولكنها تعبر فوقه.

تمتاز النمل أيضا بالتضحية، في الدفاع عن المساكن، وتضحي حتى الموت.وتوجد أشكال عديدة لهذا الدفاع الانتحاري .منها الأسلوب الذي يتبعه النمل الذي يعيش في الغابات الذي يتميز بغدة سمية، تمتد من رأس النملة حتى مؤخرة جسمها.وان فإذا حوصرت مساكن النمل، فجرت هذه الغدة بوجه أعدائها، وتنساق إلى حتفها، ولكنها دفعت الغازي عن مساكن جماعتها.

وأبسط مثال على الإيثار هو سلوك النحل، فإذا حاول عدو الاقتراب من مدخل الخلية؛ تبدأ بالدفاع عضا ولسعا،ويشتد رفيف أجنحتها إنذارا سكان الخلية، بخطر داهم كأنها صفارة، وتستخدم إبرها اللاسعة، سلاحا فعالا ضد العدو المهاجم.وتفرز سما له رائحة مميزة تنتشر في كافة أنحاء الخلية، إنذارا على الخطر الداهم.

فلنتعلم من دفاعها (الدبور) المهاجم ، الذي حجمه خمسة أضعاف النحلة الواحدة، وطوله 8 سنتيات، إنها تقاتل وتستبسل، وتنهكه قرصا ولسعا، لكي لايدخل خليتها، وهي تعلم يقينا أنها ستموت، فإبرتها اللاسعة تبقى مغروزة في الجسم الذي تلسعه و نظرا لارتباط هذه الإبرة الوثيق بالأعضاء الداخلية للحشرة فإنها تسحب معها هذه الأعضاء خارجا متسببة في موت النحلة، وتتكوم أشلاؤها على مدخل الخلية، تلك النحلات الحارسة إنما تضحي بحياتها من أجل سلامة باقي أفراد الخلية

وإذا لدغت النحلة عدوها بإبرتها تبدأ بإفراز السم ولهذا السم رائحة، يؤدي انتشار الرائحة، إلى تداعي النحل إلى المكان، وكلما ازدادت رائحة السم داخل الخلية كلما ازداد النحل هيجانا وشراسة ضد الغازي الغاصب.
ويتجمع سكان الخلية عند المدخل للمساهمة في القتال ضد العدو الغريب.

إن مهمة الدفاع عن الخلية تعتبر انتحارا ، لأن إبرة النحل اللاسعة تحتوي على رؤس مدببة مثل أشواك القنفذ ، ولا يمكن للنحلة أن تسحب إبرتهابعد غرزها في جسم حيوان بسهولة، وعندما تحاول الطيران تبقى الإبرة مغروزة في جسم الغازي الغاصب، فينزف مكان الإبرة في النحلة، جرحا ينزف وينزف، حتى تلفظ أنفاسها الأخيرة، عندها يقوم النحل بالاستفادة من سمها، بعد موتها، وتضخه في جرح الغازي الغاصب، حتى تثخنه الجراح فيهلك.

أفلا نتعلم من سلوك حشرة تضحي بحياتها، من أجل سلامة بني جنسها، والنحل والنمل انتحاريات من أجل الجماعة. (

وكل من النحل والنمل تتعاون في ما بينها من أجل البقاء والدفاع عن نفسها ، فريقا متكاملا، مستعدا للتضحية حتى

الموت، وأكد علماء الحشرات نزعة النمل والنحل، في التضحية بالنفس من أجل المجموعة، لاتكاد تظهر عند أي حيوان آخر، فهي على عكس الحشرات والحيوانات الأخرى، التي تتسم بـ"الأنانية" فيفضل أفرادهاالهرب إذا تعرضت لأي خطر،فيأكلها العدو المهاجم واحدة بعد أخرى، كالغنم والشياه.

ما معنى قوله تعالى" وأوحى ربك إلى النحل"؟

أليس معناه قول الشاعر:

تقضي المروءة أن نمد جسومنا=جسرا فقل لرفاقنا أن يعبروا

ج=كيف نتعلم من القرود

ثمة علاقة بين مبدأ الشعور الحقيقي بـ(المساواة) و(الإيثار)، فكلما آمن الناس بالمساواة، صاروا ميالين إلي (الدمقراطية)، ومن ثم إلى الإيثار والتضحية.

وليس ذلك سلوكا خاصا بالإنسان، بل هو شعور يظهر في بعض الحيوانات، وقد أكد علماء الحيوان؛أن قواعد الديموقراطية قد عرفت أيضاً في مجتمعات بعض الحيوانات

فلنضرب سلوك القرود مثلا.

ثمة بحوث جديدة كشفت كثيرا عن قدرات القرود العجيبة، على الإيثار والتجم والتضحية.

لقد توصل علماء فرنسيون إلى أن القرود تطبق فيما بينها ديمقراطية راقية في علاقاتها، مثل فصيلة "ماكاك. "

نعم من الصعوبة البحث عن برلمانات أو حكومات أو محاكم دستورية أو انتخابات منتظمة في المجتمعات الحيوانية، لأن هذه المؤسسات هي صناعة بشرية خالصة، تقوم علي تنظيم حياة المجتمع طبقاً لأسس ثابتة، ولكن من المدهش حقاً أن توجد حيوانات، تعيش هي الأخري في مجتمعات منظمة وراقية للغاية، حيث استخدمت ميكانيزم مكتسباً يقوم علي أساس اختيار حكومة الأكثرية .

وأوضح علماء فرنسيون في المركز القومي للبحوث العلمية، أنهم يرصدون ويحللون منذ عدة سنوات حياة قردة (ماكاك)، التي تعيش في الجزر الاندونيسية.

وتوصلوا في خلاصة هذه البحوث إلي أن مجتمع

(الماكاك) يتفق فيما بينه علي تنفيذ أي عمل من الاعمال من خلال عملية استفتاء وانتخاب جماعي، فإذا حدثت مشكلة ما، فإن قيادة الجماعة تجتمع وتتخذ القرار لحل هذه المشكلة، وإذا كان لدي Hحد القردة رأي أو فكرة للحل، فإنه يقوم بطرح فكرته هذه علي الآخرين، ثم يخرج من الاجتماع، بانتظار الحل، لكن الحل الأخير يبقي محصورا بيد اللجنة أو مجلس القيادة .

والقردة التي تستحسن الفكرة أو المقترح، ولديها رغبة لتحقيق الحل المطروح، تعبر عن موافقتها من خلال الإشارة، وإذا حصل المقترح الأصلي علي أكثرية نصف الاعضاء، فإنه سيحظي بالموافقة، أما الأقلية البرلمانية، فإنها تخضع لإرادة الأكثرية من دون أي شروط، ويصبح القرار خاضعاً للتنفيذ.

وعند تنفيذ هذا القرار، يلتزم الجميع باحترام طبيعة القوانين السائدة في المستعمرة، فضلاً عن مشاركة الجميع في تنفيذه، ولا يستثني من ذلك الإناث أو الذكور أو حتي الصغار، ويلتزم هؤلاء جميعاً بالقواعد الديموقراطية، بصورة منتظمة ومستمرة.

هذا ديدن قردة(الماكاك)أما لأنواع الأخري من القردة، فإن الهيئة القيادية تنحصر بالذكور، و تستبعد الإناث من أي دور قيادي، وهذا النظام الاجتماعي عند مجتمع (الغوريلا) .

ويعتبر (الماكاك) من أكثر أنواع القردة ذكاء وفطنة وقدرة علي التصرف الاجتماعي المنضبط، فضلاً عن سلوكه الطبيعي الهادئ والمؤدب.

فلنتأمل سلوك القردة عندما تهاجم أو تهاجم، كيف تتوحد وتقاوم، هذا ما أوحاه الله إلى القرود بالفطرة والطبيعة، وأوحاه إلى البشر بالطبيعة والشريعة معا،

بل إن التربية على المساواة، أنتجت ما حدث من تقدم بشري، وهذا ما وقع عند الغرب، بل إن الهنود وهم أكثر من مئة دين ومئة جنس ومئة لغة توحدوا، ولكن التربية الفاسدة، التي ينتجها الاستسلام للقمع السياسي، تجعل الأمة غثاءا كغثاء السيل، تكره الموت وتحب الحياة، وترفض قول عنترة:

لا تسقني ماء الحياة بذلة=بل فاسقني بالعز كأس الحنظل

11=متى انهد الحكم الشوري؟

عندما نادى الرهبان بجهاد القلوب

أ – ترك الجهاد السياسي هو الذي هدّ بيتنا:

هذا جهاد السلم الداخلي في صفائه، وحياطته شؤون الأمة بسياسة مصالح الناس، به تتم حراسة شطري الشريعة: إقامة المناسك وإقامة المعائش، هذا ما تقرره مقاصد الشريعة الكلية، التي صرحت بها نصوص لفظية واستقراءات معنوية،صريحة قطعية الدلالة والورود، أجمع عليها سلف الأمة الصالح الراشدي، وجسدها السلف الأموي الصالح ومن بعده من الفقهاء الأحرارالذين قرروا- كما ذكر الغزالي والجويني والنووي وغيرهم، -أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عموما والإصلاح السياسي خصوصا واجب، وأن الأمة لا تبرأ جماعات ولا أفراداً، إذا لم يزل المنكر، وأن الذمة لا تبرأ بكلمة أو مطالبة فردية، حتى تزول المنكرات.ولا تزول المنكرات إلا بالتجمع والتكتل، الذي لا تقوم فيه النخبة بواجبها في قيادو الجماهير إلى التغيير.

ولكن الأمة العربية الإسلامية، خلال عصور الاستسلام للاستبداد جرت على عادات التواكل والغفلة، فألف الناس المنكر السياسي، حتى كثر وانتشر، وكرهوا المعروف السياسي حتى هجر واندثر، حتى كادوا لا يعدون هذا معروفاً، ولا يعتبرون ذاك منكراً، عند ذلك أصبحوا غير جديرين بحياة الاستقرار والأمن، والعزة والكرامة والحرية والمساواة والعدالة.

وعندما بدأ الخلل منذ العصر الأموي، لم يعالج العلاج الشافي، ولم يؤخذ جهاد السلم المدني على أنه جهاد داخلي، أهم من جهاد الحرب الخارجي، لأن أي أمة لا تستطيع دفع العدوان الخارجي، ما دامت ترسف في قيود الطغيان الداخلي، فتدحرجت الأمة من القمة إلى الحضيض عبر القرون، لأن الخلل في المبنى، بدأ شرخاً صغيراً ضئيلاً، ثم اتسع حتى سقطت بعض الجدران، ثم توالى سقوط الجدران، حتى سقطت السقوف، ثم انهار المبنى.

بدأ الحريق شرارة صغيرة في الغابة، من عقب سيجارة مدخن، ثم انتشر دخاناً ضئيلاً، حتى صار حريقاً مستطيراً، بدأ شقاً صغيراً في السد، يتسرب منه الماء نقطاً وقطرات، ثم اتسع الخرق، حتى انهار السد وجاء طوفان العرم، فأهلك الحرث والنسل.

وهكذا مر انهيار الأمة بأجيال ومراحل، حين فقد الناس زمام المبادرة السلمية، ولم يفعِّلوا مبدأ الجهاد المدني الأكبر، ولم يحولوه إلى تقاليد وعادات راسخة، تقاوم الانحراف السياسي، ولم ينشئوا الآليات والهياكل التي أنشأها الغرب اليوم، التي تجمع شتاتها عبارة "المجتمع المدني" فلم يستطيعوا بعد ذلك أي شيء جوهري في الإصلاح.

لأن السلطة المستبدة كالوحش يولد صغيراً لطيفاً من دون أنياب وأظفار، ثم تنمو مخالبه وأظفاره وأنيابه، حتى يشتد بأسه، فلا يستطيع أحد أن يقلمها، ومن يقدر على أن يمسك بليث متوحش، فيقلم أظفاره، فلا يخمش، ومن يستطيع أن ينزع أنيابه، فلا ينهش:

إن الغصون إذا قومتها اعتدلت × ولا تلين إذا كانت من الخشب

وشيئاً فشيئاً سقط المسلمون في حفر التأخر، عندما ابتلعت الدولة التجمعات الأهلية المدنية، وحولت بعضها إلى تجمعات حكومية، فصار المسجد وهو أحد هياكل التجمعات المدنية الأهلية، مؤسسة رسمية، تعين الدولة إمامه ومؤذنه وخطيبه وواعظه.

حتى انهار البنيان الداخلي والخارجي معاً، فسامهم المستعمر سوء العذاب، وأذاقهم ألوان القتل المادي والمعنوي، وأفسد أخلاقهم، وانتهب ثرواتهم، ونشر الكفر والإلحاد في حياتهم، وواكبه الطغيان الداخلي، فاستبد وتجبر واحتكر الإدارة والرئاسة، ونهب الأموال، واستعبد الأمة، فذلت الأمة بعد عزة، وأهينت بعد كرامة. مصداقاً لقول الرسول الكريم: «لا يقدس الله أمة لا يقضي فيها بالحق، ولا يأخذ الضعيف حقه من القوى غير متعتع» (رواه الطبراني والبزار وابن ماجه).

وبذلك وصلت الأمة إلى النتيجة الطبيعية، لإهمال التواصي بالجهاد السلمي الداخلي، والأمر بالمعروف المدني والنهي عن الفواحش، فأذاقها الله العقاب الذي لا يمكن أن يتخلف، إذ إنه جار على سنن الله الاجتماعية التي لا تتبدل ولا تتغير «سنة الله ولن تجد لسنة الله تبديلاً، ولن تجد لسنة الله تحويلاً» وذاق العذاب فيها العامة والخاصة، والرجال والنساء، والأطفال والشيوخ، وأهل العلم وأهل الجهل، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الناس إذا رأوا الظالم، فلم يأخذوا على يديه، أوشك أن يعمهم بعقاب عنه» و:«ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي، وهم أعز وأكثر، مِن مَن بعمله ثم لم يغيروه، إلا عمهم الله منه بعقاب».

ب – جهاد طغيان ولاة داخلي سلمي قبل حرب عدوان غزاة خارجي لماذا؟

دون الجهاد السياسي السلمي؛ستتدحرج الأمة إلى مزيد من الانهيار، ومزيد من الانحدار، إذا لم تنشط حيوية الأمة ومقاومتها، ولا علاج، دون الجهاد المدني وهو أشق الجهاد، ولا بدّ من أن يكون العلاج كافياً، لا أن يكون مجرد شعور ببراءة الذمة، لا بدّ من معالجة الواقع الرديء، بعلاج تكافئ قوته قوة الداء، وهذا معنى صلاح الشريعة لعلاج أمراض الزمان والمكان، لأن الدمل الصغير قد استفحل، إذ لم يعالج عبر الزمن، سيتفاقم حتى يصير خراجاً كبيراً بحاجة إلى عملية جراحية، وإن لم يتدارك الأمر، فإن الأمة ستتهاوى إلى مزيد من الفوضى والفتنة والدمار، وخراب البلاد والعباد، بسبب ضعف الدولة العربية من الداخل.

وهي أيضاً مقبلة على الانهيار بسبب العدوان الخارجي، الذي شرع منذ قرون، في تفكيك القوة العربية الإسلامية بعد أن فقدت مجتمعاتها أعراف المجتمع المدني، التي تحفز الناس للوقوف ضد الاختلال والفساد، ففككها دولاً صغيرة، ارتبطت معه بأحلاف، وأخضعها لنفوذه، وسعى إلى تفكيك منظومتها التربوية، ليذيقها الذل والهوان، وليضعها مقطورة تابعة في القطار الأطلسي.

ولا ينبغي أن يغفل الناس، ولا سيما دعاة الإصلاح، عن واقع الدول العربيةالإسلامية الحاضرة ، فقد كان الحاكم الجائر في العهود القديمة، أرحم وألين، فقد كان أسرة حاكمة، يهمها الاستئثار بالحكم والرياسة، والجاه والمال، ولم تتدخل في شؤون الناس، ولا في نظام التعليم، ولا في التعامل المالي، ولا في نظام المعيشة، ولا فى نظام الأخلاق والأسرة. وإنما هي دولة حارسة.

أما الدولة -في عهد الهيمنة الإفرنجية والصهيونية- فقد فرضت هيمنتها على كافة شؤون الحياة، وتدخلت في أخص خصوصيات الإنسان، من المهد إلى اللحد، فهي التي تصدر شهادة الميلاد، وشهادة الوفاة، وتشكل ثقافة الإنسان وأفكاره، وتحدد عبر مناهج التعليم معتقداته، وتفرض طرق تسليته واستجمامه، وتحدد بيته وكيفية تصميمه، وتحدد كيف يقيم ومتى يسافر، وتتدخل في شؤونه الأسرية والمالية والعملية.

وأهم من ذلك ضخامة ووحشية وسائل سيطرة الدولة العربية الحديثة على المجتمع، فهي تراقب الناس عبر شبكات الهاتف والأقمار الصناعية، وألوان أجهزة التجسس التقنية، وتمنعهم من حمل أقل السلاح، خوفاً من أن يستخدموه ضدها، وتمتلك ألوان الأسلحة المتطورة الفتاكة، التي تدمر المدن والحرث والإنسان معاً، ولا يمكن أن ينجو الشعب من هذا الأخطبوط أو التنين إلا بجهاد السلم المدني، فهو أهم الحصون الواقية من جورها، وأهم الضمانات السلمية، التي تقيه من بطشها.

ج – صيانة المسلمين من الاستسلام للاستبداد

أولى من دعوة غيرهم إلى الإسلام:

فليستيقظ الشيوخ والشبان والكهول، الذين يتوقون إلى الجهاد في سبيل الله، سائلين الله أن يمنحهم الشهادة، مدركين أن من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو، مات على شعبة من النفاق، ظانين أن الجهاد لا يكون إلا في أفغانستان والفيليبين والبوسنة والشيشان، وأنه لا يكون إلا ضد عدوان الكفار، وأن لا سبيل إليه إلا بالتدريب على حمل المدفع والرشاش، وركوب المدرعات والدبابات.

وليدركوا أن طغيان سلالات الحجاج؛ أفدح وأفظع من العدوان الأجنبي،وليدركوا أن نشر ثقافة المجتمع المدني هو الآلة المجربة، التي تحفظ البنيان الداخلي من الانهيار، وأن له الأولوية في الجهاد، لأن آثار التهاون بها خطيرة، تسببت بانهيار المسلمين، وضلال كثير من أفكارهم، وفساد كثير من أولادهم ونسائهم، فضلاً عن ضياع كثير من أموالهم، في محرقة الجور والفجور، عندما صارت عوناً للكفار المستعمرين، يستعينون بها على حرب المسلمين، وعلى إغوائهم في كل مكان، وترك الجهاد المدني أدى إلى ذهاب الأعراض والتعرض للفتن والانحراف، والأمراض النفسية والعقلية، وشيوع المخدرات، وتعرض المسلمين للفقر والجهل والقهر والمرض، مما جعلهم بيئة صالحة للقيم الامبريالية الإفرنجية الغلابة.

ينبغي البدء بحماية المسلمين من الامبريالية والفرنجة والعلمنة والهيمنة الأجنبية، التي تقضي على استقلال الذات العربية والإسلامية، ولا سيما في مهاد الإسلام ومراكزه الكبرى، فهذه الوظيفة أولى من دعوة غير المسلمين في بلدان أخرى إلى الإسلام، حقاً لقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم»، وهذا تأكيد على فضل الدعوة إلى الإسلام. ولكن لأن يحفظ الله بالداعية إسلام بيت أو جماعة خير من أن يهدي به الله كافراً. فسلامة التدبير مرتبطة بسلامة التفكير.

والرأي كالليل مسود جوانبه × والليل لا ينجلي بإصباح

مراعاة الأولويات تجعل صيانة البيت المقام، أولى من الشروع في بناء جديد، فلو ظل بيت الإسلام قوياً في مراكزه الكبرى (الشرق العربي)، واستمرت العزة للإسلام، لما أضير مسلم في فلسطين ولا في البوسنة، ولا في أفغانستان ولا في كشمير، ولا في الفيليبين ولا في الشيشان، ولا في الهند ولا في الصين، ولا في أي مكان في العالم، ولقدم المسلمون المتأخرون، الإ سلام، بما لهم من قيم مدنية راقية، كما نشره المسلمون الأولون في الشرق الأقصى.

اليوم فى بلداننا العربية، صار الإسلام مهيضا، وصارت العزة لغير المسلمين، والذلة والهوان للعرب، وصرنا كما قال محمود غنيم:

أين اتجهت الى الاسلام فى بلد × تجده كالصقر مقصوصا جناحاه

لماذا ضعف هذا الصقر؟ لماذا قص جناحاه، ما جناحاه اللذان حلق بهما فى الآفاق، وفتح البلاد ؟ إنهما العدالة والحرية. ترك الجهاد السياسي السلمي هو الذي قص الجناحين.

12=الجهاد المدني الأكبر (إنما هو السياسي)

نشرت في جريدة(الحياة)يوم الجمعة الموافق 1421/9/26هـ،2000/12/22م

أ=بناء قيم المجتمع المدني وسائله قبل الجهاد العسكري :

"عدنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر" هذا الأثر لم يثبت أنه حديث نبوي قاله النبي صلى الله عليه وسلم عند منصرفه من غزوه تبوك، ولكنه حديث سياسي صحيح، فإذا (إذا قصدنا به الجهاد السياسي السلمي)، ولكنه غير صحيح(اللفظ) عند علماء الحديث، ومعناه عند علماء الاجتماع السياسي صحيح، بل لعله يبلور مبدأ في علم الاجتماع السياسي، يمكن صياغته بعبارة: "القوة العسكرية إنما هي بنية فوقية؛لا تنجح إذا لم تبن على قوة مدنية تحتية، ولا تتوافر القوة المدنية إلا بعناصرها المعروفة في كل أمة، ومن أهمها قيم المجتمع المدني، كمبدأ العدل والشورى وحقوق الإنسان، التي تنتج الحيوية والإرادة والشجاعة، المتوجة بالروح الأخلاقية والإنسانية، والتفكير العلمي والدأب والروح الصناعية والتقنية العملية والاختراع".

فالأمة الإسلامية؛ إذا كانت من دون عقيدة سياسية تقدس العدل والحرية والتنظيم والدأب والعقلانية، فلن يجديها نفعا اقتصارها على الشق الروحي، لأن القوة الروحية لا تحمى إلا بقوة مدنية، فلابد لهذه لعناصر الشق المدني من الحضور في بنية العقيدة، وإن لا صارت العقيدة شلاء عرجاء، فينبغي أن نتنبه لكي لا نظن أن الإسلام ينتصر بشق العقيدة الروحي، ولو أنبت عن شقها السياسي المدني.

فالجهاد المدني هو أساس نجاح الجهاد العسكري،لأن الحفاظ على بنيان الحصن من الداخل، يسبق الحفاظ على السور من الخارج، فأسوار المدينة لا تبنى قبل بناء المدينة.

لقد فرط أجدادنا منذ بضعة قرون، عندما غفلوا عن أهمية دور التجمعات المدنية، في تجسيد سلطة الأمة وقوامتها على الحاكم، فدفعوا أثمانا مضاعفة، من خراب العمران، ولم تتجرأ الأمم عليهم بالعدوان، إلا عندما افتقدوا عناصر بناء القوة المدنية.

ب- لماذا نصف الجهاد السياسي بأنه الجهاد المدني الأكبر:

أولا: لأن الإسلام وضع لذلك مبدأً عظيما، مبدأً يقرر أن الكلمة أقوى من الرصاصة، فجاء في الحديث الصحيح:"سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر، فأمره ونهاه فقتله"الإمام الجائر، فهذا الحديث الذي يضع قائل كلمة عديلا لحمزة؛إنما يدل دلالة ظاهرة على أن قائل كلمة في مجلس عندما يقتل ، في مرتبة سيد الشهداء، لا في مرتبة شهيد عادي.

وهكذا أسس الإسلام فريضة الجهاد الثقافي المدني، من أجل هذه المعالم ، لأن الجهاد السلمي المدني، هو الأسلوب المضمون للإصلاح الاجتماعي والسياسي، ووضع الإسلام هذا

الإصلاح، في مرتبة خير الجهاد، وبين الرسول صلى الله عليه وسلم أن رواده في مرتبة خير المجاهدين، ووضع نماذج هابيل، في مراتب حمزة خير الشهداء.

الثاني: وفي الأدلة النصية، جاء أيضا"خير الجهاد كلمة عدل أمام سلطان جائر"، وهذا النص ظاهر الدلالة على أن الجهاد السياسي أفضل أنواع الجهاد.

الثالث أن الجهاد السياسي السلمي مقدم على الجهاد العسكري، لأنه لا إصلاح اقتصاديا ولا زراعيا، ولا عمرانيا ولاإصلاح روحيا ولا تعليميا دون صلاح سياسي.

الرابع: أن نتائج الجهاد المدني أعظم أثرا في الأمة، وأسرع في الوصول إلى دولة العدل والشورى، وأن الذين ركبوا جياد الجهاد المدني الأكبر من أجل العدالة والشورى: في كل بلدان العالم وصلوا؛ بتضحيات أقل وبأزمنة قياسية أسرع.

تلك سنن الله في سائر بلدان الاستبداد والطغيان، التى أفضى فيها الجهاد المدني إلى الحكم الشوري، كإيران وبولندا.نكرر هذا لكي لا يحار الشباب المتحمس للجهاد: ويقول: أين نجاهد؟، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول"من لم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو؛ مات ميتة جاهلية"، ونؤكد هذا لكي لا يتصور الشبان أن الجهاد العسكري مشروع، حتى لو أدى إلى نتائج كارثية، ولكي لا يتصوروا أن إصلاح السلطان المستبد الفاسد، لا يكون إلا بالسيف، ولكي لا يتعاموا عن النتائج الكوارث، ويتناسوا أن الذين أرادوا إصلاح السلطان الجائر بالسيف، لم ينجحوا منذ العصر الأموي، رغم نبل مقاصدهم وضخامة تضحياتهم، وكثرة شهدائهم.

الخامس: أن الجهاد السياسي السلمي أخطر وأشد بلوى، ويحتاج إلى مصابرة أعظم من مصابرة الجهاد العسكري، كما سنشرح في مقالا تاليات.

ج= عشرة مبادئ وعشر وسائل:

إذا لم تكن هذه الأدلة الخمسة كافية، فينبغي أن نبين عناصر القوة المدنية، التي تقطع بأن العمل في الأمر بالمعروف السياسي جهاد أكبر؟، إنها قيم المجتمع المدني الإسلامي: التي يمكن تركيزها في عشرة مبادئ:

1=العدل الذي بإقامته يكون حفظ الضروريات الست: الدين والنفس والعرض والنسل والعقل والمال

2=الحرية الفطرية التي اهتدت إليها الطبائع، وأكدتها الشرائع.

3=التعددية والتسامح والمساواة، بين الناس.

4= والروح الجماعية المبنية على الإيثار والتعاون على البر والتقوى

5=والبصيرة السياسية والحضارية والعملية

6=أن الله أوكل حفظ الملة والدولة، إلى الأمة، ولم يكله إلى الفقهاء والأمراء، كما بين فقهاء السياسة الشرعية، ولا سيما ابن تيمية.

7= ومن مظاهر قوامة الأمة على الحكام، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر روحيا ومدنيا على العام والخاص.والتواصي بحفظ الحقوق ولا سيما حقوق المستضعفين والمطالبة بها.

8=المواطنة أساس الحقوق والواجبات،.

9=والشوربوالحوار.

10=التنظيم والجد والمبادرة ونحوها من صفات العمران

عندما اختل سلم هذه العناصر؛افتقد الناس الانسجام والحيوية والنظام.فعاشوا كالقطيع، الذي يسير بدون عقل ولا تمييز، فصاروا كما وصفهم الرسول صلى الله عليه وسلم"كغثاء السيل".

هذه هي المبادئ والمقاصد، فماهي الوسائل التي بانتهاجها، تقام دولة (النظام الشوري)، إنها ما تعارف الفكر السياسي الحديث على تحديده بمصطلح (النظام الدستوري)، ويمكن تقريبه وترتيبه في نقاط عديدة، وإذا قلنا (النظام الدستوري الإسلامي)،جاء في حوالي عشر نقاط:

1- مقتضى قوامة الأمة أن بيعة الأمة الحاكم على الكتاب والسنة، هي عقد اجتماعي يقوم على تعادل الحقوق والواجبات، والتزامه بقوامتها عليه، وعدم صحة بيعة أي حاكم لم تنبع من شوراها،التي لا يجسدها مفوضوها، ومشروعية عزلها كل حاكم يستبد بقرارها.

3- ومن وسائل قوامة الأمة على الحاكم قيام (مجلس نواب منتخب) يرسم الخطوط التربوية والسياسية والمالية ويشرع النظم والوسائل،التي تكفل تطبيق الشريعة، ويراقب أداء الحكومة، لأنه صورة من صور (أولي الأمر/ الرأي).

4- ومن وسائل قوامة الأمة على الحكام تحديد صلاحياتهم بكونها (تنفيذية).

5- ومن وسائل قوامة الأمة على الحكام استقلال القضاء، واعتباره سلطة مستقلة عن السلطة التنفيذية.

6-و ومن وسائل قوامة الأمة على الحكام الفصل بين السلطات الثلاث.

7- ومن وسائل قوامة الأمة على الحكام قيام أحزاب سياسية. وتداول السلطة، لأن ذلك ضمان تجنب الناس اللجوء إلى التغيير الدموي.

8- ومن وسائل قوامة الأمة على الحكام حرية الرأي والتعبير والتجمع، عبر البيانات والتظاهرات والاعتصامات. والتزام الحكومة ومعارضيها الأسلوب السلمي في أي نزاع.

9- ومن وسائل قوامة الأمة على الحكام قيام جمعيات أهلية، دون وصاية الحكومة.

10- ومن وسائل قوامة الأمة على الحكام اعتماد الانتخاب والاستفتاء

فهذه المبادئ والوسائل هي ما يمكن وصفه بشروط البيعة الشرعية على الكتاب والسنة أو(الدستور والمجتمع المدني الإسلامي) وهي ميدان الجهاد الأكبر، وهي جهاد العقل والرأي، الذي يسبق بناء القدرات العسكرية، كما قال المتنبي:.

الرأي قبل شجاعة الشجعان هو أول وهي المحل الثاني

فأهم أشكال الجهاد التي تشتد حاجة العرب إليها هي اليوم، هي الجهاد المدني، جهاد بناء مبادئ المجتمع المدني الإسلامي وآلياتها وضماناتها، والجهاد المدني هو أساس الحفاظ على البنيان الداخلي، فما سقط السور الخارجي، لأمة من الأمم إلا بعد انهيار المبنى الداخلي، ومزيد من التدليل على أن الجهاد المدني جهاد أكبر،قاربته في كتيب(ثلاثية المجتمع المدني:سر قوة الغرب وسر إخفاق العرب).

د=جلاء غبار بدع الملك العضوض عن سنن الحكم الشوري:

ينبغي نشر ثقافة الجهاد المدني الأكبر، من أجل بناء العقيدة السياسية الإسلامية، ليكتسب الجهاد المدني من أجل الإصلاح السياسي أهميته، ويكتشف الناس ؛مشروعية قيم المجتمع المدني في الإسلام،باعتبارها أصلا من أصول الدين، وأن قول كلمة الحق أمام كل سلطان جائر أو عادل، فريضة شرعية قطعية، سواءاً أكان سلطانا سياسياً أم إداريا،أم اجتماعيا أم ثقافيا.

وبذلك يتضح أن الجهاد الثقافي من أجل نشر ثقافة(الدستور والمجتمع المدني الإسلامي) إنما هو تجديد مهم في الفكر الديني، وأن له أولوية مطلقة، و لتقديم الإسلام مشروعا حضاريا،بنشر قيم التقدم والنهوض، وينبغي نبذ الصياغة العباسية، ذات النزعات الصحراوية والفرعونية والصوفية والسوفسطائية، التي جمدت مفهوم الإسلام والعقيدة في الشق الروحي، وهمشت شق العقيدة السياسي والحضاري، ونسيت أن الحكم الشوري هو أساس العدل والعمارة، وهما هما أساس الحضارة.

وهذا يتطلب إعادة صياغة الفكر الإسلامي على مقاصد الشريعة، التي رسمتها النصوص الكلية في الكتاب والسنة، وبلورت نموذجها المعياري تطبيقات الرسول صلى الله علبه وسلم وخلفائه الراشدين، وهذا لا يتجسد إلا بفكر جديد يقدم الحل الإسلامي للقضايا النازلة والمتحدية. والجهاد الفكري يبدأ بتغيير المفاهيم، وإشاعة الحيوية فيها، وبث روح العزيمة والإرادة، وتوجيه البوصلة. وبين التغيير الثقافي و التغيير الاجتماعي،تبادل وتجاذب، وإن كان الثقافي أسبق لأن التصورات الثقافية، إذا كانت حيوية عملية فعالة، تتحول -عبر الصدمة أو التراكم- إلى قيم وأعراف وتقاليد، فتنتقل من عالم التصورات، إلى عالم التصرفات.

ولكن فريضة الجهاد الثقافي المدني لا تنفصل عن فريضة الجهاد السياسي العملي المدني، فمن لم يمتط جياد الجهاد المدني، بتكوين الجمعيات، وإقامة الاعتصامات والمظاهرات، ودخول السجون والمعتقلات، فلن يظفر بالبوصلة، وصدق الله العظيم"والذين جاهدوا فينا

لنهدينهم سبلنا"، فمن فصم ثنائية الصلاح"أولي الأيدي والأبصار"، قدم فكر البلبلة أو الفرملة أو الصحراوية.

13=الجهاد المدني الأصغر/جهاد العمران

نشرت في جريدة(الحياة)يوم الجمعة الموافق 1421/9/26هـ،2000/12/22م

أ- الجهاد الصناعي:

الجهاد المدني الأكبر جهاد الاستبداد والطغيان هو الأول والأولى والمقدم ، من أجل الوصول إلى دولة العدالة والشورى، التي يتجلى فيها شرط البيعة الشرعية الأكبر؛ أن يطيع الحاكم في قراراته نواب الأمة(عرفاءها) المنتخبين، لكي تكون طاعته واجبة على الأمة.

أما الجهاد المدني الأصغر الأدنى الثانوي؛ فهو الجهاد الحضاري والعمراني، ويدخل فيه كل تحتاجه الأمة بعد طور الجهاد المدني الأكبر، والبدء بالأصغر قبل الأكبر إخلال بسلم الأولويات وسلم القيم، وقع فيه كثير من النوابغ والفضلاء، فإذا بثمرات اختراعاتهم ونجاحهم، دعائم للتخلف، يقوي بها الاستبداد عماده، وينشر فساده، كما أكد الإمام عبد الرحمن الكواكبي، كما في التفوق في الصناعة الحربية والمدنية، الذي دعم استبداد الطغاة في بلدان عربية عديدة.

ومن أجل ذلك لا يصح لقادر على الجهاد السياسي؛ أن ينحصر في مكتبه أو مكتبته أوعيادته أو مختبره، أو في مصنعه،أو محرابه أو أبحاثه، معلنا الحياد، مكتفيا بالجهاد الأصغر وهو يرى الاستبداد يفتك بالعباد والبلاد، لكي لا يصبح كالعلماء الألمان الذين قدموا باختراعاتهم ما أسهم في عدوان الأمريكان على اليابان، بل ينبغي أن يستثمر شهرته في علم أو أدب أو فن من أجل جهاد الاستبداد، وشق طريق دولة العدل والشورى.

وعلى كل حال فإن الجهاد المدني الأصغر أنواع شتى، تشمل كل مجهود فكري أو عملي، يعمل على رقي وسلامة عقول الأمة ونفوسها وأجسادها ، فيجتث قيم التخلف، كالكسل والتردد والترهل والتصحر والفوضوية والجبرية والنكوص، والأنانية واللامبالاة، وإضاعة المال والوقت، والتلقينية والعبودية. ويدخل في الجهاد المدني الأصغر كل ما يغرس قيم التقدم في نفوس الأمة، كبث الأمل العملي (لا المنى و الأحلام)وحيوية الأفكار، ومطاردة هواجس تشاؤم الأوهام (لا التشاؤم الذي يقوم على الإحصاء والأرقام)، ومحاربة النزعات العدمية، وبث الحيوية والجد والتنظيم، ورعاية صحة الأمة وغذائها.

وفي شجرة الجهاد المدني الأصغر، عدة فروع منها الجهاد الإداري فالإدارة النموذجية التي تحقق إنتاجاً كبيراً، ييسر على الناس معاملاتهم بسرعة قياسية، نوع من الجهاد المدني.

إن كثيراً من الناس إختصروا الدعوة إلى الله، بشق العقيدة/الشريعة/الروحي، وإختصروا الدفاع عن الأمة والأمة بالجهاد العسكري، وربطوا الجهاد بإذن الطاغية الذي سموه (ولي

الأمر)، فضاع الأنام، وعثت ذؤبان الإمبرليالية بالأمة بصناعاتها واختراعاتها وإعلامها، والنواطير نيام، عندما تضخم شق الشريعة الروحي؛ضاع الجهاد السياسي الأكبر،وعندما حصر الجهاد بالعسكري ، فاختل نظام الأولويات،وتحول العرب إلى سوق إستهلاك، في مجال التقنيات، وعندما ضاع الجهاد الحضاري. والشيء يظهر وزنه الضد، فالدويلة الصهيونية؛ تنفق على البحث التقني، أضعاف ما ينفق العرب، ومن أجل ذلك فهي في الاختراعات والإنجازات التقنية؛ تفوقهم أيضاً عشرات المرات، من أجل أن تضمن سيطرتها عليهم.

ب- الجهاد الاقتصادي:

والجهاد الاقتصادي، نوع آخر من أنواع الجهاد الحضاري الأصغر، لأن القوة الاقتصادية، توأم القوة العسكرية، فبالاقتصاد غزت اليابان أسواق العالم، رغم عضلاتها العسكرية الهشة. وهذا يدل على أن التفوق الاقتصادي مصدر من مصادر القوة، أي أنه باب عظيم من أبواب الجهاد المدني الأصغر.

سواء اعتبر الجهاد الاقتصادي من الإعداد للقوة أم من القوة، فهو في كلتا الحالتين جهاد، وهو فوق ذلك من سنن الأنبياء، لأن يوسف الصديق عليه السلام، لم يقدم نفسه-لفرعون مصر- واعظاً مرشداً في مجال الفكر،ولا داعيا يبتدئ الدعوة بتقديم مباشر لإصلاح شق العقيدة والتوحيد الروحي، بل قدم نفسه في شق العقيدة المدني والإداري ، خبيراً اقتصاديا على هرم وزارة الاقتصاد، يضع خططاً سبعية، تراعي حالتي الخصوبة والجفاف.

ولأن شعيبا عليه السلام، قد ركز في رسالته على أثر الفساد الاقتصادي، في الاختلال الاجتماعي، فمحاربة فساد الاقتصاد لا تنفصم عن محاربة فساد الاعتقاد.

ومن صور الجهاد الاقتصادي؛ ذلك العامل في ميدان الجمعيات التعاونية، التي لا تتغيا الربح الفردي المجرد من الإيثار، إنما تتحسس حوائج شرائح عريضة من الناس، كصغار المزارعين والصناعيين.

ومنهم ذلك التاجر الذي يقيم المصنع أو المبنى أو البنك أو المؤسسة، وفي ذهنه تمور فكرة تفوق علو اقتصاد أمته، وهو يريد أن يغني أمته عن الاستيراد والاستحواذ. فهذا عمل يدخل في باب الجهاد، لأن من أسباب انهيار حصون الأمة عاهة الاستيراد،فالأمم التي تستهلك ولا تنتج؛ إنما مآلها التهميش والاسترقاق الحضاري.

والمجاهد الاقتصادي يختلف عن وكيل شركة أجنبية، جعل همه تسويق البضائع الأجنبية، أو تاجر عقارات، شغل نفسه في مساهمات الاستهلاك. أو تاجر مداينات، أرهق الضعفاء والفقراء، وبني قصور غناه، على خرائب بيوتهم، وأكل الربا أضعافا مضاعفة، عبر حيل ظاهرها التزام الشريعة، وباطنها هدم الشريعة، كالعينة والتورق، وشركات التقسيط التي تزيد نسب ربحها الخفية أضعافا.

كيف استطاع ـ في أوربا ـ كثير من بارونات المال والاقتصاد، استثمار قوة الاقتصاد، في بناء قوة ثقافية وفكرية، عبر امتلاكهم أدوات التأثير في الرأي العام،من أدوات مرئية أو مقروءة وأخرى مسموعة؟. فولدوا من قوة الاقتصاد قوة سياسية، وكان التجار في أوربا من أنصار الثورات الدمقراطية ورموزها الفكرية والسياسية.

ونحو من هذا فعله اليهود، عندما ضغطوا على عبد الحميد العثماني، أو على الدولة البريطانية من بعده. لتحقيق أمل، كان يعد في ذهان كثير منهم، من أضغاث الأحلام.

ج- جهاد الاختراع التقني :

والابتكار في ميدان العلم التقني ، تعبد في محراب الجهاد، يعلو درجة نوافل العبادة الفردية، يكون به المخترع ضمن كوكبة الجهاد المدني الأصغر، عندما يخلص المرء نيته، ويدرك طرق النهوض بالأمة؛يتحول عمله إلى جهاد مقدس.

كالفني الذي يعمل في مجال الحاسوب، أو الإنترنيت أو الإلكترون، ليدرك أسرار صناعته، وفي ذهنه تمور فكرة استقلال أمته، ليغني أمته عن الأجهزة المستوردة، ويضع البدائل من أنظمة المعلومات، فلولا حرص رهط اليابان المبتعث إلى أوربة؛ في عهد ميكادو لما سبقت اليابان أوربا في الصناعة.

والذي يعمل في مجال الطب، ليكتشف داءاً غامضا، أو دواءاً جديداً، هذا إنسان يسهر على صحة الأمة، ويرد غزو الوباء بجهاد الدواء، فلا قوة لأرواح أمة إلا بأجساد قوية.

هذا العالم التقني أو مساعده، أو مرءوسه أو خادمه، عندما يصاب بجلطة، وقد أخلص نيته، وأدرك طريق عزة الأمة، فلن يكون حظه من الشهادة، دون حظ النفساء والحريق والغريق.

إن الحضارة الأطلسية، استطاعت أن تسيطر على الرأي العام العالمي، وأن تشكل آراء الناس وأفكارهم، وأنماط حياتهم، معتمدة على الإبداع التقني في وسائل التربية والتوجيه والإعلام، عندما تفوقت كثيرا في مجال الصوت والصورة، حتى صارت الصورة الواحدة، أكثر تأثيراً من ألف كلمة، (كما رأينا في صورة الطفل الفلسطيني محمد الدرة ؛ التي هزت الضمير العالمي، وسجلت على الصهاينة وحشيتهم).

لكن اكتشاف الصورة والغزو بها، لم يأت مصادفة، أو بجهود فردية، إنما جاء استثماراً ناجحا للنظريات التربوية والنفسية والاجتماعية، والعلوم التقنية، إنه جهاد تسيطر فيه النخبة والقلة الفاعلة، على ملايين السلبيين.

وقد اكتشف الصهاينة واليهود، أثر القوة التقنية الإعلامية، فسيطروا على صناعة السينما والأفلام ونحوها، فجمعوا بين القوى الإعلامية والصناعية، وولدوا منها القوة السياسية.

ومن أجل هذا فإن الأيديولوجيا لا تنتصر دون التكنولوجيا، والحفاظ على استقلال الأمة، لا يبكون دون الجهاد الأصغر الذي يغني الأمة عن التسول والشحاذة، وشروط الفرنجة المذلة.

د- النموذجان دعاة الصهيونية ودعاة الإسلامية:

ومن يقارن مما فعلته الحركة الصهيونية، عندما خططت لاحتلال فلسطين ؛ وبين بما فعله الذين أعادوا إنتاج الصياغة السلفية العباسية للعقيدة والتربية، في عصر الهيمنة الإمبريالية الفرنجية والصهيونية، -وفقنا الله وإياهم-يدرك أسباب تعثر هؤلاء ونجاح أولائك.

أولائك الصهاينة بدأوا بتأسيس فكر الدستور والمجتمع المدني:الشورى أساس العدل والعمارة، وهما أساس الحضارة، بأسلوب عملي يخاطب العقل والوجدان ويدرك كيف تبنى القوة المدنية قبل العسكرية، وكثير من معيدي الصياغة السلفية العباسية للعقيدة والتربية والسياسة، في عصر الهيمنة الإمبريالية الفرنجية، إسلاميين وقوميين -هدانا الله وإياهم- يستخرجون من الأضرحة خطابا عباسيا وعظيا عاطفيا صوفيا ميتا، أو حماسيا صحراويا عنجهيا، يرفض الشورى والحوار، ويقدمونه باسم الإسلام أو العروبة أو الوطنية.

وأولائك الصهاينة انطلقوا من الشورى أساس العدل والعمارة، وهما أساس الحضارة ، فأنشأوا الجمعيات التعاونية والخدمات الاجتماعية والبنوك،فاهتموا بخدمة المجتمع والانفتاح علبه، وإسلاميو الصياغة السلفية العباسية للعقيدة والتربية، في عصر الهيمنة الإمبريالية الفرنجية، -وفقنا الله وإياهم-أنشأوا جمعيات الوعظ التي ضخمت الجانب الفردي والطقوسي والشكلي، وقدموا فكر سد الذرائع الذي يغلق أمام الناس أبواب المفاسد، دون أن يفتح لهم أبواب البدائل،واهتموا بإنشاء الجماعة المتقوقعة عن المجتمع.

وأولائك الصهاينة اهتموا بإنشاء المدارس التقنية ومراكز الأبحاث، وهؤلاء اهتموا بإنشاء المدارس التي أسموها دينية(والوصف الأقرب لها أنها رهبانية)، وبجمعيات ومدارس لتحفيظ القرآن، وبالدراسات النظرية.

فلماذا اعتبرنا العمل والتقنية والعقلانية جهادا؟، لأن ثالوث النهضة في أي أمة ينحصر في ثلاث:

حيوية الروح: العلمية والمعرفية المتحررة من الترهات والأساطير، العقلانية المدنية التي تولد البصيرة والمغامرة والمبادرة

حيوية الحركة السلوكية:الدأب والعمل والجد والعزيمة والصبر والإرادة.

وثالثها الحرية الفطرية التي تؤمن بأن دفع ثمن الكرامة على نفاسته أحرى بالناس من دفع ثمن الهوان، فكل من الراضي بالقمع والمشرئب إلى الكرامة يدفع فاتورة خياره، ولكن الحر يقول:

عش كريما أو مت وأنت كريم=بين طعن القنا وخفق البنود

ويقول:

ومراد النفوس أصغر من أن=نتعادى فيه وأن نتفانى
غير أن الفتى يلاقي المنايا= كالحات ولا يلاقي الهوانا
أما الذليل فيعيش على الوهم، ولسان حاله:
وحب العيش أعبد كل حر=وعلم ساغبا أكل المرار

ولا يكاد العنصران الأوليان يتوافران، إذا لم يمتلك الشعب حرية الإرادة والكرامة، من أجل ذلك قلنا عن الجهاد التقني إنه جهاد أصغر، وعن الجهاد السياسي إنه جهاد أكبر، بناء على مقدمتين:

الأولى: علاقة مفهوم الجهاد مصادر القوة في العصر الحديث، تبرهن أن أي قوة اقتصادية أو صناعية مهمة في حفظ كيان الأمة، ولكنها تذرى في مهب رياح المستبد.

الثانية: أن الجهاد من مقاصد الشريعة العظام، ووسائله ليست معينة ولا محصورة.

14=أسوار قلعة الملك العضوض أربعة:
اجتماعي وثقافي ديني وقضائي

أ- الطغيان السياسي له أسوار:

أوتي الرسول صلى الله عليه وسلم جوامع الكلم، وجوامع الكلم هي العبارات المركزة الموجزة الموحية،التي تحتوى على معان أخرى إضافية،فوق دلالاتها الأساسية.

وقد أشار إلى ضرورة الانتباه الى المعاني الاضافية والثانوية غير المباشرة ابن دقيق العيد، ومن بعده كما أشار ابن القيم ، ومثل لها بأنواع منها الفحوى وقياس المخالفة، كما ذكر الشوكاني في ارشاد الفحول مثال ذلك قوله تعالى " وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا، فقياس المخالفة يقتضي قاعدة مقابلة: هى نولي بعض الصالحين بعضا، وهذا وذاك قانون من سنن الله الاجتماعية والسياسية.

فمن هو السلطان الجائر المقصود في الحديث فعبارة السلطان الجائر تتضمن أمرين:

الأول: السلطان السياسي المستبد، وكل من حاد عن الحكم الشوري، فقد ضل الطريق المستقيم حتى لو بدا للناس أنه عادل، فهو جائر لأنه اغتصب إرادة الأمة،حتى لو لم يظلم الأفراد.

الثاني: ومن لوازم السلطان المستبد أن يكون جائرا، لأن الاستبداد بريد الظلم، وكل جائر لا يتوقع أن يعامل الآخرين والناصحين بالعدل والإنصاف الذي يخضع الناس رغباً ورهباً، وكل من خافه الناس فهو سلطان جائر

فلنتأمل مفهوم السلطان الجائر، وسنجد أن الطغيان السياسي، كالأخطبوط ليس محصورا برأس هرمه السياسي الذي هو في الغالب كل مستول على السلطة عن طريق القهر والغلبة والاغتصاب، دون شورى من المسلمين، ولا انتخاب، دون أن تتوافر فيه صفات الإمام الشرعي، كالعدالة والكفاية والمشاورة، وكل حاكم مستبد فهو جائر لأن رذيلة الاستبداد هي جرثومة كل فساد.

السلطان الجائر هو كل حاكم يحكم حكماً مطلقاً، من دون صدوره عن قرارات نواب الأمة المنتخبين الذين يجسدون إرادتها.

وكل سلطان غير منتخب، ولا يخضع لشروط المنتخب فإنما هو سلطان مغتصب، سرعان ما يتحول-تلقائيا- إلى طاغوت يلبس برقع الإسلام، تسكره السلطة فيطغى ويغتصب إرادة الأمة، ويسرق أموالها وأراضيها، ويستأثر بالإدارة، ويقتل روح الكرامة والشهامة فيها، وإن قطع عاقب سارق الشاة، ومغتصب الفتاة، وشارب الخمرة، ولكن الطاغوت السياسي لا يتمكن في الأمة، من دون روافد تمده بالقوة، وأطراف يبطش بها، وفروع تحميه.

ب=ثقافة الاستسلام للطغاة أهم أسوار القلعة:

إن السلطان السياسي الجائر، سواء أكان فى القديم أو الحديث لا يستطيع أن يتحكم برقاب العباد؛ إلا إذا كانت الثقافة الشائعة متخلفة راكدة، تطوع الناس على الاستسلام للطغاة، والتنازل عن العدل والمساواة، ومالهم من حقوق وحريات، ولا تشعرهم بضرورة النضال من أجل حرياتهم وكرامتهم، ولا تزرع فيهم أن الكرامة هي روح الحياة. لا تستطيع يده الفولاذية أن تبطش بحقوق الناس؛ إلا إذا كانت الثقافة الشائعة قفازا له، أو سورا يحمى فتكه بحقوق العباد، لأنها تعلم الناس على المسكنة والتخاذل والاستسلام، فيستثمرها الطاغية عبر الصحف والمساجد والكتب، وسائر وسائل الإعلام.

ج=عندما تندمج الثقافة الدينية في حضن الطغاة:

السور الثاني من أسوار الطغيان السياسي الثقافة المتخلفة، ثقافة الظلام التي لا تنمو إلا في كهوف الاستبداد، فقد يكون السلطان الجائر ثقافياً، كأن يكون هيئات ومؤلفات وكتبا ثقافية، ينشرها السلطان ويقويها، تستعين بسيف السلطان وذهبه، ذات نفوذ سياسي بلباس ثقافي وأدبي، تحتكر مراكز الإعلام والتوجيه والأدب والثقافة، ولا يستطيع أحد معارضتها، وأن لا تعرَض للأذى والمطاردة.

وقد يكون هيئات فقهية تحتكر تفسير الدين وصياغة العقيدة، وتبتدع في أصوله وفروعه، وتلزم الآخرين برأيها، وتحالف السلطان لمآربها، مديرة ظهرها لحقوق الشعب،كما يستغلها السلطان أيضاً لتوطيد فساده.

وكم من النماذج عبر العصور؛ التي نجد فيها تحالف ثنائية (الفقهاء والأمراء) على الاستبداد بشئون الناس. كما فى تحالف فقهاء المعتزلة مع السلطان المأمون العباسي.التي تجلت فيها حرية الراي والتعبير والإجتهاد من خلال كلمات الحق التي قالها الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، ورفض من خلالها جبر السلطان الثقافي الديني، فكان جزاؤه الضرب والسجن والأذى.وكما في تحالف المتوكل مع الحنابلة، الذي نكل بالمعتزلة.

والمتوكل كالمأمون كلاهما يرجح كفة فريق كلما ضعف على آخر، ثم يعود مرة أخرى إلى القوي ليضعفه، كما فعل الحكم السعودي عندما مكن الإخوان، في عهد فيصل ثم ضربهم في عهد فهد.

وقد يعول سلطان الطغيان، على مذهب طائفة إسلامية، ويقمع –من خلالها -المذاهب والطوائف الإسلامية الأخرى، ولا يسمح بغير مذهبها.

وقمع الحرية الدينية؛ بدعة قديمة منذ العصر العباسي، وهي التي مهدت للدويلات الطائفية، التي ظهرت بعيد العصر العباسي واستمرت حتى اليوم، لتفتك بمبدأ (المواطنة) في الدول العربية والإسلامية، الذي قررته وثيقة المدينة؛ قبل أربعة قرنا من تقريره في الدول الحديثة.

من أجل ذلك فإن السور الأعلى؛ الذي يحتمي به السلطان الجائر-في المجتمعات المتدينة- هو أمران:

الفئة الأولى: الفاسدون من الفقهاء وطلاب الشريعة التظاهرون بالتدين: المتحالفون مع الاستبداد:الذين يسهمون في بناء القلعة القامعة،مستعينين بسيف السلطان وذهبه، والطغاة يستثمرون علماء النفاق، فيمتطونهم لإصدار فتاوى وكتب ومقالات، ضد دعاة الإصلاح، كما فعل الشاه بـ(مصدق) عراب حركة الإصلاح السياسي في إيران، عندما جرمه دينيا، ودفعت الاستخبارات الأمريكية عشرت آلاف دولار لفقيه من فقهاء النفاق، فأفتى بأن مصدقا زنديق مارق!!.

الفئة الثانية: الصالحون من الفقهاء وطلاب الشريعة والمتدينون الذين يدعمون الاستبداد بسكوتهم عنه، بسبب جهلهم بفرائض الدين، وجهلهم بخطورته، فيساعدون-بسكوتهم- تلك الفئات التي تحتكر تفسير الدين، وتقمع المجتهدين والمخالفين، ولا تجيز لأحد أن يفتي بخلاف ما ترى. وهم بذلك يخلون بأصل من أصول العقيدة؛ هو حرية الرأي والتعبير السامية، التي جسدها الإمام أحمد بن حنبل بحقه فى الاجتهاد.

وكل مفكر أو مثقف أو طالب علم أو عامي يجهر برأي لا يخالف قطعيات الكتاب والسنة، فقد قال كلمة حق، وهو مجاهد مدني، حتى لو كانت كلمته في رأينا خطأً.

لأن قمع الحرية الدينية والثقافية من الباطل، وفتح النوافذ للشمس والهواء من الحق. كما في كلمات الحق التي قالها الإمام أحمد بن تيمية رحمنا الله وإياه، وكان جزاؤه السجن الذي طال وتكرر حتى توفاه الله فيه. عندما هاجم الجمود والركود، والوقوف على مظاهر الدين والعزوف عن مقاصده العظمى، التي ينبغي اعتمادها عند الوقائع والنوازل، كما في مسائل الطلاق.

الخطاب الدينيي المحرف، وهو أكبر أعوان التخلف، وكل فرعون، خلال تاريخنا الإسلامي.

د=عندما تصوغ الثقافة المتخلفة قضاءا متخلفا:

ومن ما يضاعف دور الخطاب الديني المحرف في حماية التخلف، أنه يشكل أرضية لانتهاك الحقوق عبر القضاء، حين يصبح القضاء قفازا دينيا لقبضة الطاغية الفولاذية، قفازا من حرير ، مكتوب عليه كلمات العدالة والشريعة والحق.

ومن أعظم مآسي العدالة والحقوق،أن تضرب الحقوق بأحكام قضائية، تبدأ صكوكها بالحمدلة، وتختم بالصلعمة، فالقضاء غير المستقل؛ من أهم الأسوار التي يبنيها الاستبداد حوله.

وجهاد سلطة الطائفة الدينية والقضائية القامعة، له أولوية أحيانا، لأنها تحرم حرية الرأي والتعبير والاجتماع والتجمع السامية، وترى أن الظالم المستبد تصح إمامته، وترى الشورى والعدالة من ثانويات الدين، فضلا عن هدمها قوامة الناس على الحاكم، وحلولها محلهم.

الثقافة القضائية التي تقل فيها أو تنعدم معايير العدالة، قابلة لأن تكون إدارة تابعة السلطة السياسية، وهي أداة من أدوات الطغيان السياسي، فهي تابع كمخالب القط، أقسى وأمر على المجددين المصلحين المجاهدين من غيرها، ومن أجل ذلك فإن كشف حشرات الفساد فيها؛ إنماهو جهاد مدني أكبر، ولا سيما أن السلطة القضائية يد السلطان، التي تقمع حرية الرأي والتعبير باسم الدين، لأنها تضرب بسيفين معاً:

سيف الدين، وما فيه من فتاوى بالكفر والانحراف والزندقة، والفتنة والبدعة.

وسيف السلطان وما فيه من أحكام بالقتل على الردة والبغي والحرابة والفتنة، وقد عانى من هذه السلطة كثير من النوابغ والمفكرين الإسلاميين، كأحمد بن حنبل وابن تيمية وابن القيِّم، وابن رشد الحفيد وابن حزم، ومحمد عبده والأفغاني.

ومن أجل ذلك فإن مهاجمة سلطة القضاء الجائرة، لها أولوية، وجهاد مدني أكبر؛لأنها هي السور الثاني الذي يحتمي به السلطان الجائر،

من أجل ذلك فإن دعاة شروط البيعة: شورى الأمة وحقوق الإنسان(الدستور)؛ في العصر الإمبريالية الصهيونية والإفرنجية؛ يجدون أن أكثر من يحامي عن الاستبداد، هم فقهاء الظلام،

ومن أجل ذلك فإن الجهاد الثقافي في سبيل جلاء العقيدة السياسية في الإسلام، له أولوية مطلقة.

هـ= عن السلطان الاجتماعي الجائر:

والسلطان الاجتماعي من أسوار الطغيان السياسي، فالثقافة المجتمعية المتخلفة، أكبر أنصار الطغيان السياسي، وأقواهم ، فخرافات وترهات العوام، أكير محام عن ظلم الحكام، وهي شديدة الخطر على المجددين والمصلحين ، وهي السور الأول الذي يحمي الطغيان، لكن مواجهتها قبل السور الثقافي والقضائي لا تنجح، لأنها عوائد اجتماعية، رانت واستقرت في العقول، فأصبح إنكارها مغامرة تقود إلى المجهول.

إن المجدد والمصلح والداعية ، يخالف الحكام ، فيكتسب تأييدا شعبيا ، ولكنه لا يكاد يحظى بالتأييد؛ عندما يحارب التخلف الاجتماعي؛ الذي أنتج سطان الطغيان،لأن الرأي العام غير المستنير يدافع عن جلاديه، ويستمتع بالعبودية والاستسلام، وعندما يبدأ المصلح بجهاد الثقافة المجتمعية المتخلفة، يستعين عليه سلطان الاستبداد بالعوام وفقهاء الظلام، وتجتمع عليه أنواع المؤذيات من كل جانب، العزل الثقافي والعزل الاجتماعي، والعزل السياسي معا ،

إن كل جور أو خلل سياسي، إنما هو ناتج عن خلل اجتماعي، وإن كل خلل اجتماعي، يحتمي بخطاب ثقافي، يؤطر التخلف ويرسخ الاختلال، وإن كل خلل سياسي، إنما هو حاصل تراكم الخلل الثقافي والاجتماعي معاً.

15=فساد الفكر السياسي في ظلال الانقياد للاستبداد: الموعظة السياسة السرية نموذجا:

أ – لا خلاف في مشروعية البدء بالقول اللين:

أمر الله عباده بالدعوة إلى الحق، بالحكمة والموعظة الحسنة، فقال: (ادعُ إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن)، ولذلك ينبغي حسن التأني في مخاطبة الناس، بتقديم الكلام اللين اللطيف، مهما كان المخاطب عاصياً أو ظالماً أو كافراً، فقد أمر الله

كليمه موسى وأخاه هارون عليهما السلام بالبدء باللين فقال: (فقولا له قولاً ليناً لعله يتذكَّر أو يخشى).

فالحلم والرفق، ولطف الخطاب، هو الأصل في الدعوة، وهو الذي تؤكده الشريعة، ولا ينبغي البدء بسواه، ولا التقليل من جدواه، بل يجب تكراره مراراً، فقلوب البشر ليست أصلب من الصخر، الذي يؤثر فيه حبل السانية الضعيف، حتى يحفر فيه خطاً، يقسم كتلة الصخرة قطعتين: ، كما قال الشاعر:

اطلب ولا تضجرَ من مطلب×فآفة الطالب أن يضجرا

أما ترى الحبل بتكراره×في الصخرة الصماء قد أثرا

ومن المناسب مخاطبة السلطان أياً كان سياسياً أو اجتماعياً أو ثقافياً أو قضائيا، بما اعتاد أن يخاطب به، إذا لم يكن في ذلك محذور شرعي، ومن الضروري ذكر محاسنه، والاعتراف بما له من فضل، فالاعتراف بالفضل عين الإنصاف، قال الله تعالى: (وأقسطوا إن الله يُحبُّ المقسطين) [الحجرات: 9]، والقسط هو العدل في الأقوال والأفعال، قال تعالى: (وإذا قلتم فاعدلوا) [الأنعام: 152]. " ولا يجرمنكم شنآن قوم ، على أن لا تعدلوا ؛ اعدلوا هو أقرب للتقوى " أفضل مقامات العدل ، وهو العدل عند الغضب والموجدة والعداوة.

ب=ولكن لا يجوز الاكتفاء بالوعظ السري:

وأسلوب اللين واللطف لا يقصد به الموعظة السرية، كما يتوهم كثير من الناس، فالقول بالبدء بالموعظة السرية، فضلاً عن القول بتركيز الأمر بالمعروف بها، ولا سيما في المنكرات السلطانية؛ قول في الشرع بغير دليل،لا يقول به إلا غافل عن مبادئ السياسة الشرعية وأساليبها.

لا ينبغي التزام الموعظة السرية إلا في موضعين هما:

الأول: يجب أن تكون الموعظة سرا في الجانب الشخصي من حياة الفاجر، إذا كان الحاكم مقترفاً في السر بعض الموبقات، كشرب الخمر والزنا واللواط، على أنه لا ينبغي للمحتسب أن يتعرف على هذا المنكر من خلال التجسس على الناس في بيوتهم، أو يرفع ثياب أحدهم ليرى ما تحتها، أو يكشف الغطاء ليعرف ما في الوعاء، إذ الشريعة أمرت بستر عورات الناس، ونهت عن التجسس عليهم، قال تعالى: (ولا تجسَّسوا) [الحجرات: 12] وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ولا تحسَّسوا» (رواه البخاري) وقال عليه أزكى الصلاة والسلام: «من ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة» (رواه مسلم).

الثانية: و يجب أن تكون الموعظة سرا –أيضا- إذا كان المنكر في مجال أسرار الدولة العامة، التي يضر نشرها بمصالح الدولة العليا، ويبين ثغراتها للأعداء في الخارج، وللمنافقين والفوضويين في الداخل.

ج= الموعظة السرية استثناء فمتى يشرع البدء بها:

ينبغي أن يعرف المصلح المخطئين، بالمعروف الذي تركوا، والسوء الذي ارتكبوا،فأحيانا يكون خطأ المدير أو الأمير والرئيس ناتجاً عن جهل بالأمر. وأكثر ما يكون ذلك في العادات التي يشب عليها الصغير، ويهرم عليها الكبير، لأن الناس ولا سيما في عصور العبودية والقمع؛ تغيب عنهم السنن وتفشو البدع، فإذا نبهوا إلى السنة، ظنوها منكرا، بل ربما ظنوا الداعي إليها مبتدعا، كما نبه الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود.

ودليل هذا أن أكثر الناس لا ينكرون على الحاكم توليته ذوي قرباه، بل يرون أن تولية القريب العادل أمر حسن،وقد اعتاد الحكام ذلك حتى صار الرأي العام فضلا عن الحاكم يستغرب أن يصدع محتسب أمام ملوك الجبر بذلك.

وكثير من الأمراء لم يتعودوا إلا المديح والإطراء، فإذا جوبهوا بالنقد أخذتهم العزة بالإثم، من أجل ذلك كان البدء بالموعظةالسرية في هذا المجال حسنا، بل هو الأولى، ولا سيما إذا كان الناصح من مخالطي السلطان، أو مِن مَن يسهل عليه مخاطبة الرؤساء، كأن يكون من الأعيان والوجهاء، أو كبار المدراء والعلماء، فإن وجد الناصح استجابة ولو قليلة، واصل مشوارها، وإن وجد إعراضاً أو عناداً وجب عليه الجهر.

إن علامة إنصاف الإنسان، واعتدال مزاجه وحكمته، هو أن يعدل فى مثل هذه الحالات، وإذا اضاف الى العدل ، هدوء الأعصاب فى الخطاب ، كان من الدعاة بالحكمة والموعظة الحسنة، فالأسلوب اللطيف قد يحفز المخاطبين على الإصغاء، ويزيل الوحشة بينهم وبين الناصح، فتصل الرسالة أو توشك، وقد يقتنع المخاطبون ويسمعون ويستجيبون، ويدركون أن الواعظ مشفق عليهم، صادق غير متكلف، ويدركون أن صديقهم هو من صَدَقَهم لا من صدَّقهم، كما قال الله تبارك وتعالى: (ومن أحسن قولاً ممَّن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين * ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم * وما يُلقَّاها إلا الذين صبروا وما يُلقَّاها إلا ذو حظٍّ عظيم) [فصلت: 33-35].

وليس البدء بالنصيحة السرية مشروعا، إلا في مثل هاتين الحالتين، على أنه يشترط أن يأمن الناصح عن نفسه وماله ومرتبته وعرضه من الاغتيال والتشويه والقذف، لأن بعض الأمراء والرؤساء والمدراء؛ قد يطعن محاولي إصلاحه من تحت الخاصرة، ومن أجل ذلك لا يجوز للمصلح أن يلقي سلاح الحذر.

د- القاعدة:اجهر واصدع بما تؤمر:

إن القاعدة:هي اجهر واصدع بما تؤمر، لاعتبارات كثيرة منها:

أولا: أن كثيراً من أهل الرأي والإصلاح، لا يقدرون على مشافهة الحاكم، ولأنهم لا يضمنون أن تصل مكاتبتهم إليه، ومن هنا لا ينبغي أن يترك الناصح المنكر منتشراً، محتجاً بأنه لم يستطع أن يناصح في السر.

ثانيا ولأن للاكتفاء بالموعظة السرية؛محاذير ينبغي ادراكها، منها أنه قد يخفق مسعى المصلح، ولا يزول المنكر، وتحال نصيحة الناصح إلى سلة المهملات، كما وقع من موسى عليه السلام، فقد قال لفرعون قولا لينا، ولكنه أزبد وطغى.

وثالثا: يحتمل أن يساء للمحتسب، في رزقه ووظيفته، أو جاهه ومنصبه، أو في نفسه وحياته، من حيث لا يشعر ومن حيث لا يدري الناس. وربما لفقت له تهمة تصوره بين الناس مجرماً منبوذاً، وتشوه سمعته.

ورابعا يحتمل أن لا يتمكن الناس من معرفة جهاده المدني السلمي، لاتخاذه قدوة وأسوة، بل قد يظنونه من أعوان الظلمة إن لم يكن منهم، ويعدونه راضياً موافقاً، وأخطر من كل من مر أن الناس سيظنون الجور والاستبداد وقمع الحرية السامية والفساد أمراً مقبولاً في الشريعة، لأن علماء الشريعة لم ينهوا عنه.

الخامس:وهو أهمها أن المحتسب في الشأن العام، واحد من الرأي العام، الذي وكل على الحاكم، فالحاكم يحاسب أمام موكليه، ولهم إجباره على مشاورتهم، ولو أدى ذلك إلى عزله.

ولا بدّ للمجاهد المدني، من أن يوازن بين المصالح والمفاسد في النتائج، فليس الفطن من عرف الخير من الشر فحسب، بل هو من عرف أفضل الخيرين وأهون الشرين، كما ذكر ابن تيمية.

فإذا لم يزل المنكر بالهمس، سواء أكان الهمس مقالة أم خطبة أم رسالة، ولم تبد علامات إيجابية لأسلوب اللين واللطف، فلا بدّ من أسلوب الجهر، فالمنكرات العامة، أمور مشتهرة ولا يمكن أن تزول إلا بالجهر بإنكارها، على أن الجهر لا ينبغي أن يعدل فيه عن اللين إلى الشدة، ولكن اللين لا يعني التخاذل والضعف، والتهاون والتساهل، قال تعالى: (فاصدع بما تؤمر) [الحجر: 94]، والصدع لا يعني الغفلة عن حسن الأدب، ولكنه يعني وضع العواطف الثائرة ، والموضوعات الصعبة ، فى عبارات هادئة.

ولذلك نص الفقهاء على البدء بوعظ الظالم باللين والرفق والترغيب. والحض، فإن لم يمتثل فلا مندوحة عن الصدع والزجر.

16=كيف أضاعنا فقه ضباب الملك العضوض أكثر من ألف عام

أ-عندما قال قاضي الملك العضوض:لا يسوغ أن ينصح الأمير علانية إلا بإذنه:

وعاظ السلاطين وقضاتهم عبر عصور الاستبداد؛ من خادعين ومخدوعين يلبسون على الناس الأمور، ومن نماذجهم قاض في محكمة بريدة جعل الحيثية الأولى في حكمه علي وعلى أخي عيسى الحامد ستة أشهر أننا خالفنا القاعدة الشرعية:لا يسوغ نصح السلطان علانية إلا بإذنه.

وقد بنى القاضي حكمه على أن الإنكار على الولاة لا يجوز إلا سراً، لئلا يجر إلى الفتن فقال هدانا الله وإياه"الأصل الشرعي، وهو أن يكون الإنكار على الولاة سرا، لئلا يجر إلى فتنة وبلبلة، بل إلى سفك دم أحيانا"(انظر محاكمة اعتصام نساء المعتقلين السياسيين في القصيم).

ما الدليل؟، ذكر القاضي أن الدليل هو ماروى مسلم في صحيحه عن أسامة بن زيد قال قيل له ألا تدخل على عثمان تكلمه فقال اترون أني لا أكلمه إلا أسمعكم؟، والله لقد كلمته فيما بيني وبينه، دون أن أفتتح أمراً لا أحب أن أكون أول من فتحه، ولا أقول لأحد يكون علي أميرا أنه خير الناس، بعدما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ((يؤتى بالرجل يوم القيامة، فيلقى في النار، فتندلق أقتاب بطنه فيدور بها كما يدور الحمار بالرحى فيجتمع إليه اهل النار فيقولون يا فلان مالك ألم تكن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكرً فيقول بلى قد كنت آمر بالمعروف ولا أتيه و أنهى عن المنكر وآتيه)).

وتناسي القاضي أن ما نسب إلى أسامة بن زيد لم يصح فقد ضعفه أهل الحديث، ومنهم الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، فالاحتجاج به باطل، ولو افترضنا أن فيهم من قواه لبطل به الاستدلال أيضا، لأن القاعدة الأصولية تقول: ما داخله الاحتمال بطل به الاستدلال.

قال النووي في توجيه هذا الحديث قوله "افتتح أمرا لا أحب أن أكون أول من افتتحه" يعني المجاهرة بالإنكار على الأمراء في الملأ كما جرى لقتلة عثمان رضي الله عنه، وفيه الأدب مع الأمراء واللطف بهم ووعظهم سراً وتبليغهم ما يقول الناس ليكفوا عنه، وهذا كله إذا أمكن ذلك، فإن لم يمكن الوعظ سراً والإنكار؛ فليفعله علانية، لئلا يضيع أصل الحق" (انظر شرح النووي صحيح مسلم (118/18) باب حفظ اللسان).

فكلام النووي رحمه الله يدل مشروعية المطالبة السرية إذا كانت الطرق إليها ميسورة، والنتائج متحققة منظورة، وليس فيها جانب خوف وخطورة، ولم تكن الحجب مقامة و لا الأبواب موصدة، فإذا لم تتوافر هذه الصورة، فلا بد من علانية الإنكار بأي صورة سلمية كانت، "لكيلا لا يضيع أصل الحق" كما نص النووي.

وتناسى القاضي ماهو أهم وهو أن هذا النص لوصح رفعه متشابه، لأنه يضرب محكمات الأدلة الشرعية لفظية ومعنوية، التي جعلت إنكار المنكر من أركان العقيدة الكبرى، ولأن الحاكم وكيل عن موكليه، فكيف يأمره موكلوه ويبدون عليه ملاحظانهم سرا.

وتناسي القاضي أن ما فعله أسامة بن زيد منقوض بما فعله جمهور الصحابة ومنهم عائشة والزبير وطلحة وأبو ذر وعمر بن الخطاب وعمار بن ياسر وغيرهم كثير، وهو الإنكار العلني، فقد أنكروا علانية على بعض الخلفاء والأمراء، كعمر وعثمان وعلي فضلا عن معاوية ومروان بن الحكم، ومحفوظ من مواقفهم في كتب الحديث والسير؛أكثر من مئة موقف، ولقد أنكرت عائشة رضي الله عنها على عثمان رضي الله عنه جهارا وعلانية حيث قالت"خصصت بيت مال المسلمين لنفسك وأطلقت أيدي بني أمية على أموال المسلمين ووليتهم البلاد وتركت أمة محمد في ضيق وعسر، قطع الله عنك بركات السماء وحرمك خيرات الأرض".فكيف يترك القاضي الطريق اللاحب، ويتصيد الشوارد؟.

ومن ذلك إنكار عمر بن الخطاب وعائشة وأبي ذر وعبادة بن الصامت وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم بعض التصرفات المالية والإدارية والخطط السياسية، بل ومعارضتهم إياها، ورفع صوتهم بذلك.

ليس أسامة بن زيد مشرعاً من قبل الحق جلا وعلا الذي قال في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر". والآية تمتد أفقيا نحو ولاية الأخ على أخيه أو على أخته، ورأسيا من الكبير على الصغير، ومن الحاكم على المجتمع ومن المجتمع على الحاكم.

ومن المعروف –في علم أصول الفقه-أن الصحابي إذا خالف غيره، لم يقدم الأخذ برأيه؛ على من هو أعرف منه بالسنة.

فالنصوص والمواقف متضافرة؛ على وجوب الإنكار، فلم يقل أحد بعدم وجوب الإنكار باللسان، وإنما الخلاف في جواز الإنكار باليد، كما بين الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رحمنا الله وإياه في كتابه (جواب أهل السنة).

ولأن تقويم الحاكم ومطالبته وأمره ونهيه علانية قد ثبت عن جمع من الصحابة؛لا يصح رفض هذه النصوص المتواترة عن صحابة رسول الله، بتصيد الزلات العابرة، والأقوال الشاردة.

ب=حتى التعذيب الوحشي أوجب قضاة الملك العضوض إنكاره سرا:

ومن النماذج على أن الثقافة القضائية الدينية الشائعة؛ من أسباب ضياع حقوق الأمة، تجريم القضاة المظاهرات والاعتصامات(في القضاء السعودي)، كما فعل-أيضا- قاضي (محاكمة اعتصام نساء المعتقلين السياسيين في القصيم)، عندما تصيد الشوارد، واقتنص الشواهد،

واعتسف القواعد، وخالفت صريح الشريعة، وما أوحاه الله للبشر وأودعه في الفطرة والطبيعة،كيف؟.

بقد قرر أن إنكار تعذيب المساجين _أيضا-يجب أن يكون سرا، فيقول: أرشدنا الله وإياكم وإياه"قال الامام احمد في مسنده من حديث شريح بن عبيد الحضرمي وغيره قال "جلد عياض بن غنم صاحب دارا حين فتحت، فأغلظ له هشام بن حكيم القول حتى غضب عياض، ثم مكث ليالي فأتاه هشام بن حكيم فاعتذر، ثم قال هشام لعياض ألم تسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول "إن من اشد الناس عذاباً أشدهم عذاباً في الدنيا للناس"، فقال عياض بن غنم: "يا هشام بن حكيم قد سمعنا ما سمعت، ورأينا ما رأيت، أولم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ((من أراد أن ينصح السلطان بأمر فلا يبده له علانية، ولكن لياخذ بيده فيخلو به فإن قبل منه فذاك و إلا كان قد ادى الذي عليه له)).

وعياض وهشام كلهما صحابيان جليلان، قال الهيثمي في المجمع: قلت في الصحيح طرف منه من حديث هشام فقط...الخ ولهذا الحديث طرق كثيرة".

و الاستدلال بهذا الحديث لتشريع سرية الاحتساب على السلطان باطل، للأسباب التالية(في رواية الحديث):

أولا: أن الزيادة التي تفيد مشروعية الاحتساب السري(في الحديث)، زيادة مرسلة شاذة، وهي قول عياض: "يا هشام بن حكيم قد سمعنا ما سمعت، ورأينا ما رأيت، أولم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ((من أراد ان ينصح السلطان بأمر فلا يبده له علانية،ولكن لياخذ بيده فيخلو به فإن قبل منه فذاك و إلا كان قد ادى الذي عليه له؟))".

فقد ضعفها كثير من أهل العلم. فقال الشيخ شعيب الأرناؤوط عن هذا الحديث: اسناده ضعيف لانقطاعه، وشريح بن عبيد الحضرمي لم يذكروا له سماعه من عياض، ولا من هشام.

ثانيا: أن قاضي (محاكمة اعتصام نساء المعتقلين السياسيين في القصيم) -هدانا الله وإياه- حذف منها ما يدل -لا على ضعفها فحسب-، بل ما يدل على أنها موضوعة، هي قول عياض " ... وإنك ياهشام لأنت الجرئ إذ تجترئ على سلطان الله فهلا خشيت أن يقتلك السلطان فتكون قتيل سلطان الله تبارك وتعالى".(انظرمسند الإمام أحمد بن حنبل (403/3)الحديث رقم(15369).

ترى لم لم يسأل القاضي نفسه، عن عبارات مثل:سلطان الله، وقتيل سلطان الله، هل يمكن أن ترد في حديث صحيح؟، فهذا حديث موضوع يا أيها القاضي الغافل، لا يجسد خليفة أو وزيرا أو أميرا إسلاميا تنيبه الأمة، فيكون من حقها أن تراقبه وتحاسبه في الدنيا، قبل أن يحاسبه الله في الأخرى بل يجسد فرعونا وقيصرا ودكتاتورا، يدعي أن الله هو الذي ولاه، وأنه لا يحاسبه إلا إياه، وإن اسلوب الامة لإصلاحه هو الدعاء والبكاء.

(أما نقد الحديث ومن حيث الدراية) فإن من ليس له نظر بعلم الجرح والتعديل وبنقد المتن، يدرك أن الحديث حتما متشابه، ويستطيع أن يقطع بذلك، إذا كانت له دراية (ولو عابرة) بقواعد أصول الفقه، كالتعارض والترجيح، والمحكم والمتشابه، فضلا عن من له إلمام بمقاصد الشريعة..

والحديث –إن صح رفعه-، متشابه، ولا ينبغي الأخذ بالمتشابه، وترك عشرات الدلائل القطعية المحكمة: حجج تناثر كالزجاج حطامها=شتى وكل كاسر مكسور.

ج=الموعظة العلنية هي القاعدة و السرية استثناء:

ولو أن فقهاء الظلام والاستبداد المحامين عن الجلاد؛ وضعوا مصباح القرآن والسنة، في زجاجة التطبيق النبوي والراشدي، ومشكاة حقائق علوم الإنسان والطبيعة؛

لاحتجوا بمثل الحديث الحديث الصحيح .. "أن عياض بن غنم رأى نبطاً يشمسون في الجزية؛ فقال إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ((إن الله تبارك وتعالى يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا))رواه الإمام أحمد في المسند (404/3) رقم (15370)،قال الشيخ شعيب الإرناؤوط : إسناده صحيح على شرط مسلم .

فهذا دليل على إنكار عياض بن غنم علانية على من عذب النبط، وهذا يتوافق مع ما ننادي به من ضرورة إنكار المنكرات السلطانية، عبر الوسائل السلمية، كالبيان والمظاهرة والاعتصام، والإضراب عن العمل والطعام.

ولو فعلوا ذلك لما أوقعوا الأمة في هذه الترهات المهلكات، ولأدركوا:

أن المطالبة بالحقوق السياسية والمدنية ليست موعظة فردية أولا.

وأن العلانية هي القاعدة التي لا ينبغي العدول عنها.

ولكن:

قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد=وينكر الفم طعم الماء من سقم

17=مفهوم الحكمة والفتنة

بين عصر الحكم الشوري وعصور الملك العضوض

أ= (الحكمة) بين زجاجة المصباح وأوهام عصور الملك العضوض:

ومن خزعبلات إبليس، التي رانت على النفوس، في عهود التأخر والتدليس، أن يقصر الفقهاء والفضلاء الاحتساب على الحكام بـ (الوعظ السري)، وأن يعد الجهر والعلانية والصدع، من مجافاة أدب (الحكمة) و(الموعظة الحسنة)، وشر من هذا وذاك أن يعدوا تقويم انحرافات السلطة، ومناهضة الجور والظلم، (فتنة) ودعوة إلى (الفوضى)، أو (الإفساد في الأرض)، كيف ذلك؟ والرسول صلى الله عليه وسلم يقول (في الحديث الصحيح): «لتأطرنهم على الحق أطراً، ولتقصرنهم على الحق قصراً أو ليخالفن الله بين قلوبكم». وكيف يؤطر المستبدون؛ دون إعلام الرأي العام، للاستعانة به لصد جورهم وجبرهم المادي؟.

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في شقي العقيدة المدني والروحي من أهم فرائض الإسلام وتحقيقه يستلزم حرية التجمع، وهذا معنى الآيات الكريمة " وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر" و " لتكن منكم امة يدعون إلى الخير" وقوله صلى الله عليه وسلم " من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه " وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه " بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة ، في العسر واليسر والمنشط والمكره ، وعلى أثره علينا ، وان لا تنازع بالأمر أهله ، إلا أن تروا كفرا بواحاً عندكم من الله فيه برهان وعلى أن تقول الحق أينما كان لا تخاف في الله لومة لائم" (أخرجه البخاري ومسلم) ، فصار من صفات المواطن الصالح في الإسلام أن يشارك في الشئون العامة، وقد نص الفقهاء كالنووي على أن الكفر البواح مجازي يقصد به المعاصي الكبرى التي لاخلاف فيهن ولا شك في صدورها من الحاكم، واستبداد الحاكم الممنهج فضلا ظلمه من الكفر البواح.

فقد نص الفقهاء على أن البيعة هي عقد وكالة، وأنه يشترط فيها الكفاية والعدالة وشورى الأمة، ونص ابن عطية على أنه يجب عزل المستبد.

بل اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك إعلان الرأي دلالة على رضا الإنسان بالهوان وتقبل الاحتقار ، فقد روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يحقرن أحدكم نفسه ، قالوا: يا رسول الله وكيف يحقر أحدنا نفسه ؟ قال : يرى إن عليه مقالاً ، ثم لا يقول بت ، فيقول الله عز وجل يوم القيامة : ما منعك إن تقول في كذا وكذا؟، فيقول خشية الناس فيقول : فإياي كنت أحق أن تخشى " (رواه ابن ماجه) .

وحق الجماعات في مراقبة الحكام ونصحهم ونقد تصرفاتهم يستلزم ضرورة تمتع الإفراد والجماعات بحرية الرأي والتعبير والاجتماع. إن القيم المعتبرة لحفظ الدولة فى كل أمة قوية مقررة فى الشريعة المطهرة .

والشورى أساس الحكم، لأنها هي حوض العدل ، والحرية هي هواء الشورى، والتجمعات المدنية هي مصدات رياح الأهواء والسدود أمام الطغيان وتقرير مبدأ الشورى وما يترتب عليه من مناقشات يستلزم أيضا حرية التجمع ، فلا يمكن تطبيق الشورى من دون حرية تجمع ، ومن الخطل أن يتصور أحد قيام الشورى ، دون حرية الرأي أولا وحرية التجمع ثانيا.

ولذا وجب أن يتربى الأفراد والجماعات على حرية الرأي والتجمع ، وكان الخلفاء الراشدون يعيبون الناس إذا سكتوا ، قال رجل لعمر بن الخطاب اتق الله يا عمر فقال عمر : "الا فلتقولوها فلا خير فيكم إن لم تقولوها ، ولا خير فينا إن لم نسمعها" وكلمة اتق الله تشمل النصح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا كله يقتضي حرية التعبير.

ولذلك صارت الشجاعة من مستلزمات حرية الرأي فلا حرية لرأي ، إذا لم يكن الناس على قدر كاف من الشجاعة والجرأة والجسارة ، إن خوف الشعب وتهيبه من ذوي السلطان، يراكم حشرات الضعف والجبن ، فلا يستطيع الإنسان إن يأمر بمعروف ، أو ينهى عن منكر ، وهذا أمارة هلاك الأمة ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم " إذا رأيت أمتي تهاب إن تقول للظالم لم فقد تودع منها ".

والأمر بالمعروف النهي عن المنكر ، وهو باب واسع يشمل (معارضة) كل ما يخالف الإسلام ، وهو أمر عام لكل إنسان استناداً إلى قوله تعالى " ولتكن منكم امة تأمرون بالمعروف تنهون عن المنكر" (آل عمران:104). وقوله " كنتم خير امة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر " (آل عمران:110) وقول الرسول صلى الله عليه وسلم (من رأى منكم منكر فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان "

فأوجب الله على أهل العلم والأعيان والعرفاء ، وعلى عموم الناس من دعاة القسط والإنصاف إن يقودوا مراكب أصلاح مجتمعاتهم ، وأن يجهروا بالحق ، مستشعرين بأنهم محاسبون عن هذه الحرية، التي يجب إن يوظفوها لنشر الحق والعدل والدعوة إلى الله، قال تعالى " الذين يبلغون رسالات ربهم ، ولا يخشون احداً إلا الله وكفى بالله حسيبا".

ولذلك قرنت النصيحة(بعناها العام الإخلاص) بالبيعة ، كما في حديث جابر رضي الله عنه " بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة والنصح لكل مسلم"(رواه البخاري ومسلم والنسائي) .

وحذر تبارك وتعالى من كتمان العلم ، وتوعد الذين يداهنون ويرجون ويخافون الناس والحكام،أو يبحثون عن رضاهم قال تعالى " وإذ اخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه" ، ثم بين جزاء من يسكتون عن الحق فقال " إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس ، أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون" وقال الرسول

صلى الله عليه وسلم " من كان عنده علم فكتمه الجم الله بلجام من نار يوم القيامة" (رواه أبو داوود والترمذي وابن ماجه واحمد) .

وهذا إلزام لأهل العلم وعرفاء القوم خاصة ، وسائر الناس كافة بحرية القول، وبالجهر بالحق، ولذلك قال الرسول صلى الله عليه وسلم " سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل قام إلى سلط ابن جائر فأسره ونهاه فقتله".

ب– لأن الملك العضوض أصل الفتن يجب جهاد الاستبداد حتى الاستشهاد:

واعتبار الجهر بالمطالبة بالحقوق أمراً لا تحمد عقباه، أو فتنة وفساداً من أعجب العجب، عند الفقهاء الذين عاشوا في أجواء الاستسلام للطغيان، لأن النصوص الشرعية لم تقيد كلمة الحق والعدل والخير، بأن تكون أسراراً أو إضماراً.

فما أحل الله فهو حلال، فكيف يجرم الفقهاء الغافلون المطالبة بالحقوق عبر الوسائل السلمية، كالبيان والمظاهرة والاعتصام والإضراب عن العمل؟، بل كيف يعتبرون الإضراب عن الطعام في السجون من الفتن؟.

أليسو بذلك داخلون فى الكذب على الله وعلى رسوله؟، لأن اعتبار أمر من الأمور فتنة أو فوضى أو فساداً في الأرض، وكأنه الربا والزنا، والخروج على الحكم الشوري؛ لا يكون إلا بدليل شرعي صحيح صريح.

فما أفظع السكوت عن الانحراف السياسي والاجتماعي، وأشد منه تبرير الاستبداد، والتماس الأعذار للمستبدين ، مهما كانت نيات نشطاء (حزب التبرير الإسفنجي) حسنة، ومهما كان صلاح أفراده الشخصي، ومهما كانت دوافعهم الواقعية، فإنه أكبر أعوان الظلمة، لأنه رسخ في ثقافتنا التعايش مع انحراف الحكام، وهو تحريف للمقاصد الشرعية، وتأويل فاسد للنصوص الصريحة، وهو يصب في تيار تحليل الحرام، وتحريم الحلال، ولذلك فهو لون من الوثنية السياسية . كما قرر المفسرون فى تفسير آية التوبة " اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً "

فاعتبار مطالبة الأمة السلطان بحقوقها أو ونقدها أخطاه ووعظه وزجره وتقويم انحرافه فتنة، إنما هو بدعة كبرى فى الدين، إنه يشبه أسلوب القاعدين عن الجهاد، الذين رأوا الجهاد فتنة فقالوا «لا تفتنا». فرد عليهم الخبير العليم: (ألا في الفتنة سقطوا):

وتزعم أنها فتن × وأنت الفاتن الأكبر

أما الاكتفاء بالهمس في الأذن ، واعتباره من (الحكمة) الشرعية، والموعظة الحسنة المطلوبة، فهو بدعة صريحة ، وتحريف لمفهوم (الحكمة)، لم يسلكه الأنبياء والمرسلون الذين أوتوا الحكمة وفصل الخطاب.

والمصطلحات الشرعية، ومنها (الحكمة) و(الفتنة) لا يجوز تحديد مدلولها بالواقع الفاسد، ولا بالأهواء الشائعة، ولا بالظنون والأوهام، إنها محددة المفهوم والمضمون، بالنصوص الشرعية ومقاصدها وبأحوال الحقل النبوي الراشدي.

ومن جهل النصوص الشرعية، فلينظر آثار أعمال هؤلاء الذين سكتوا عن منكرات المستبدين، هل أدت إلى استقرار العدل والمساواة؟، وهل قللت من المظالم؟، أم أفضت إلى تفاقم الفواحش الفساد؟. فهذه هي الوقائع الشاخصة، ومن أول آيات الله المسطورة فى الكتاب ، لن يستطيع تأويل آياته المشاهدة فوق مسرح الحياة .

هذه سنن الله فى الانسان والاجتماع والطبيعة . وتلك سنن الشريعة . فكيفت تتعارضان؟

والخلاصة أن من ظن أن (الحكمة) في السكوت على ما لا يحقق للأمة حكما شوريا، يذعن به حكامها لإرادتها،فقد أفتى بالترهات، وآثر المتشابه على المحكمات، وخالف الأدلة الشرعية القطعية، وقد فصل الإمام الشاطبي هذه المفاهيم فى كتاب(الإعتصام).وسنفصل مسألة (البدعة) و(السنة) في مقالة أخرى إن شاء الله.

18= ماهو أهم أسباب الاستسلام للإمبريالية الأطلسية والشيوعية **؟**

إنه فقه الاندماج في الملك العضوض الذي استمر أكثر من ألف عام

أ=فقه خدمة الملك العضوض بني على لي النصوص وإيثار متشابه الأدلة على محكمها :

الإخلال بالعقيدة السياسية في الإسلام له أسلوبان:

أولهما: سوء تطبيق مفاهيم صحيحة، كإنكار القلوب والتقية.

ثانيهما:إحداث مفاهيم غير صحيحة،كمصطلح ولي الأمر، والزعم بانه ادرى بالمصلحة، وتخصيص معنى نصيحة بالموعظة،(ومعناها فى القرآن والسنة: الإخلاص) وإيجاب وعظ السلطان سرا(قياسا على وعظ الأفراد العاديين، فى ما يعملونه سرا).

وفقهاء الهوى والغفلة والجهل يبطلون فريضة إنكار المنكرات السلطانية؛ بالوسيلتين معا.

وفي دواوين القضاء السعودي أدلة تترى، انظر الشبه التى ساقها قضاة تجريم المطالبين بشرط البيعة الأكبر:شورى الأمة:(الدستور) وقاضي تجريم (اعتصام نساء المعتقليين السياسيين في القصيم)، وتجريم مشجعيهن.

لماذا يترك قاض فقيه يفترض فيه أنه نزيه؛ النصوص والمواقف(المحكمة) المشهورة الصحيحة، التي تقرر أن الأمة هي الحفيظة على الدولة والشريعة؟، ولماذا يحتج بالأدلة(المتشابهة) التي تزعم أن الحاكم ولي ولاه الله على الأمة، لا ينصح علنا إلا بإذنه، وهي

ذات إشكال أو احتمال؟، لماذا ينبذ أقوال علماء الحديث الكثيرة التي تضعف هذا الحديث أو ذاك، ويذهب إلى قول واحد منهم تساهل في تصحيحه؟.

وكيف ينبذ القاضي النصوص الكثيرة الصريحة التي تدل على الشفافية والعلانية، في معارضة الحاكم ومحاورته، ومطالبته بالحقوق؟، وكيف يسمي مطالبة الموكلين وكيلهم بحقوقهم مناصحة؟، ويوجب-فوق ذلك أن تكون المناصحة سرا، ويترك نصوص القرآن والسنة الكثيرة(القطعية) التي تفيد أن الأمة هي التي تأمر الحاكم وتنهاه، كما في الحديث الصحيح "سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر، فأمره ونهاه فقتله" وقوله صلى الله عليه وسلم لتأطرنهم على الحق أطرا، ولتقصرنهم ...قصرا".

فكيف ضاقت بفقهاء غبش الاستبداد السبل حتى يبحثوا عن نص يصححه متساهل، ويضعفه عشرات الثقاة، كابن خزيمة وإضرابه رحما الله وإياه؟.

أولا يدركون أن قاعدة الموعظةالسرية للسلطان لم يرد فيها نص في العهد النبوي والراشدي؟.

ولماذا يستخدمون مصطلح (ولي الامر)، بدلا من ولاية الأمة على نفسها، وهو مصطلح لم ينشأ إلا في عصور الاستبداد. والنصوص والمواقف تقرر أن علانية المطالبة هي الأصل، وهذا يدل على أن قضاة وحماة الاستبداد ضاقوا ذرعا بالنصوص المحكمات، فلجأوا إلى المتشابهات.

وكيف يقدسون المستبد ويجلونه عن أن يسمع من مواطنيه ماسمعه المصطفى صلى الله عليه وسلم منهم؟ على مايقوله أو يفعله، وكيف ورد المصطفى الحجة بالحجة ولم يسجن ولم يضرب بل ولم يغضب؟ وذلك كثير ،كقول بعضهم له عليه الصلاه والسلام أمام الناس "ماعدلت يامحمد" و" أقسم بالعدل يامحمد " وقول أحدهم له صلوات الله وسلامه عليه "ألانه ابن عمتك؟"، ولم يقل لهم صلى الله عليه وسلم لماذا تجابهونني علانية؟ ولماذا تعترضون على أحكامي علانية؟، وعليكم بسرية المعارضة، مالم آذن لكم بالعلانية.

ولم يقل عمر بن الخطاب للمرأة التي اعترضت على تحديد المهور: هلا همست في أذن زوجتي، بدلا من نصحي علنا، أو اسكتي ولا تعرضي نفسك للتكشف والريبة، ولم يقل أحد من الصحابة:الزمي بيتك فإن صوتك عورة.

ولم يقل عمر بن الخطاب: لا تعظني إلا سرا، لمن قال له في المسجد جهارا أمام الملأ: إن انحرفت قومناك بسيوفنا, بل قال قولته الشهيرة: "لحمد لله الذي جعل في أمة محمد من يقومني".

أفلا يسع الفقهاء-إذا كانوا يريدون الحقيقية- الاستدلال بهذه المواقف المضيئة، بدلا من التنقيب عن الأحاديث الأدلة المتشابهة والشاذة والواهية؟

يقضى على المرء في أيام محنته=حتى يرى حسنا ما ليس بالحسن

ب= ر فعوا لافتة السلف الصالح كقميص عثمان لتضليل الناس:

ما أفظع أن يقول قاض في محكمة -وفقنا الله وإياكم وإياه-" إن السرية في نصح السطان من حقوقه ما لم يسمح بالعلنية في نصيحة بأي طريقة يرضاها"، هذه الزلة ليست خطأ قضائيا عاديا عابرا، ولا رأيا غير معتبر في السياسة الشرعية فحسب، بل خطأ منهجي لا في السياسة الشرعية فحسب، بل خلل منهجي في العقيدة، يؤدي إلى تعطيل مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويؤدي إلى تأليه الحكام، الذي ورد التحذير عنه في كتب التوحيد والتفسير، في تفسير آية:"اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله"، كما ذكر الفقهاء والمفسرون كالقرطبي والبغوي وابن جرير وابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب، فهل يتذكر الفقهاء، وفقنا الله وإياكم وإياهم؛مدى إخلالهم بالشريعة؟، التي يحكمون باسمها، أفلا يرون الشمس في رابعة النهار أم أن الأمر كما قيل:

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

ولا يكتفي قضاة القمع وفقهاؤه - بتحريم التعاون عبر الوسائل السلمية، كالبيان والمظاهرة والاعتصام، والإضراب عن العمل، وإضراب المساجين عن الطعام، بل ينسبون قاعدة الاقتصار على الإنكار السري إلى السلف الصالح، فقال قاضي تجريم (اعتصام نساء المعتقليين السياسيين في القصيم)، وتجريم مشجعيهن(في صكه): "قال الامام عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى:"وليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاة، وذكر ذلك على المنابر لأن ذلك يفضي إلى الفوضى، وعدم السمع والطاعة في المعروف، ويفضي إلى الخوض الذي يضر ولا ينفع، ولكن الطريقة المتبعة عند السلف النصيحة فيما بينهم وبين السلطان، والكتابة إليه والاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يوجه إلى الخير....."

ومتى صار الشيخ ابن باز رحمنا الله وإياه مشرعا، تؤخذ أقواله قواعد قضائية، وتضرب بها حقوق الأمة في مراقبة ولاتها الثابتة بالأدلة القطعية لفظية ومعنوية؟

مثل هذه القواعد، قصمت ظهر الامة، وحكمت الطغاة في الشعوب.

وصدور هذه القواعد من فقهاء صالحين كابن باز وابن عثيمين، رحمنا الله وإياهما يدل على أن العالم المشهور المتفوق في العلوم الروحية أن لا يلزم أن تكون له بصيرة في شئون السياسة والإدارة والحضارة.

كما يدل على أن أكثر من خدم الحاكم المستبد الظالم، وشجعه على الظلم والقمع والتعذيب هم الفقهاء الصالون، الذين يتصدرون للفتوى والقضاء فيخوضون-بحسن نية- من في فقه السياسة الشرعية ويتخبطون، تغتر بهم الأمة لأنها تثق الناس بصلاحهم،

ولا ندري من أين جاء الغافلون عن فقه السياسة الشرعية، من فقهاء وقضاة وفقنا الله وإياهم بهذه القواعد الغثة في فقه السياسية الشرعية:

-مطالبة الحاكم بالحقوق إنما هي نصيحة

- يجب ان تكون النصيحة سراً.
- يجب ان يستأذن السلطان عند إنكار منكراته.

ومن قال بها من السلف العباسي الصالح؛ لا يحتج به.

السلف الراشديون (الذين عليهم الاعتماد) في عالية الهضاب، وسلف طاعة السلطان الجائر وخلفهم وأحكامهم وحيثياتهم في واد سحيق:

سارت مشرقة وسرت مغربا شتان بين مشرق ومغرب

على أن الوعظ السري للسلطان طريق ذو وعثاء، لا يكاد يدرك غوره إلا من سبره، وأكثر من يطالب بالتزامه ؛ لم يجرب هذا الطريق ليستنبط عبره، ولم يسمع تجارب الذين جربوه،كفقهاء نجد الثلاثة: محمد الفهد الرشودي وعبد الله بن قعود، ود.عبد الله الركبان.

والتجربة شاهد مبين على ضعف جدواه، وتقرير الدكتور محسن العواجي عن التعذيب شاهد كالشمس، فماذا كانت نتيجة إطلاع وزير الداخلية على تقريرالعواجي السري عن التعذيب، وهل غير شيئا، ولم يتغير شيء، إلا عندما اعتصمت النساء وصحن في الميدان:أين حقوق الإنسان والمتهم والموقوف والسجين؟ ومن أجل ذلك أكد دعاة البيعة الشرعية:شورى الأمة:الدستور الإسلامي وحقوق الإنسان؛أن المواعظ السرية من آداب الانحطاط، ومن أجل ذلك تحملنا تبعة نشرتقرير العواجي عن التعذيب، فنفع الله به نفعا كبيرا، ونور الرأي العام، وكان من براهين صحة منهج أهل الموعظة العلنية.

وفي إعلان المواعظ السياسية فوائد كبرى من أهمها أمران:

أولهما: تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها الواعظ من جراء وعظه.

ثانيهما: أن يعرف الناس المنكر من المعروف، لكي لا يقال إن التعذيب جائز في الإسلام، وإن سجن التضييق شرعي،ولكي لا يغتر الرأي العام بظاهر سلوك الواعظ الكاتم، ولكي لا يظنوا أن ما يفعله الحاكم لا منكر فيه، أو أنه منكرات بسيطة ينبغي احتمالها.

فسكوت القضاة والفقهاء عن هذه الفظائع نقطة سوداء في سيرهم، ولن ينجو من خزيها الدنيوي والأخروي، إلا من أنكرها علنا، ولذلك نجد التاريخ الإسلامي لم يحفظ لنا إلا أسماء وأفعال المصلحين المنكرين علناً من سلفنا الصالح الشوري من صحابة رسول الله وتابعيهم بإحسان إلى يومنا هذا.

ج=فكيف نصد الإمبريالية بخطاب ديني يحمي الحكم الجبري فضلا عن العضوض ؟:

انها مفارقة عجيبة.الرسول الذي لا ينطق عن الهوى يقول أفضل الشهداء حمزة ورجل قام إلى سلطان جائر فأمره ونهاه فقتله فيبين أن المجاهد الشهيد بسبب احتسابه ونيابته عن الأمة في انكار منكرات السلطان أفضل الشهداء،قبل أربعة عشر قرنا من صيرورة النضال السلمي عرفا إصلاحيا نجيحا، ثم يأتي فقهاء وقضاة وحماة الاستبداد في عصر المستعصم

بالإمبريالية، ويحذروننا من أن نكون من من يقتله سلطان الله، لا يزيد شناعة على تجريم من يطالب بحقوق الأمة، ومن لا يحقر نفسه عن أن يأمر السلطان و ينهاه، إلا حكمهم على دعاة البيعة الشرعية:شورى الأمة: الدستور المحتسبين بأنهم مجرمون!!!.

ولا ندري كيف يقدم الدعاة اليوم الإسلام، عندما يجدون مثل هذه القواعد، التي تسوغ الظلم السياسي وتجرم إنكاره، بل ولا ندري كيف تحارب الإمبريالية والفرنجة بمثل هذا الخطاب الديني المحرف عن منهج الشريعة الذي ارتضاه الخالق سبحانه وتعالى لعبادة؟،

فهل الاستعباد الوطني أهون من الاستعباد الأجنبي؟.

بل ولا ندري كيف يقنع أهل العنف بإلقاء السلاح، والتزام الأسلوب السلمي في المطالبة بالتغيير، وإنكار المنكرات السلطانية، وهم يجدون قضاء يجرم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باللسان، ويجرم مطالبة وزارة الداخلية وتقليم أظافرجلاوزة الشرطة،التي صارت أمنا للحاكم، وخوفا للشعب، تنهش وتفترس، من دون رقيب ولا حسيب؟.

الا يتقي الله محامو الاستبداد، حتى انكار التعذيب يجب ان يكون سرا.

وبمثل هذه الترهات ضاعت مبادئ السياسة الشرعية، وصار في الشورى قولان، وفي التعذيب ثلاثة أقوال، وصار إنكار المنكرات السلطانية من مثيرات الفوضى والفتن.

(سرية الموعظة حق من حقوق السلطان) إنها مفردة من مفردات فكر الاستبداد السياسي العباسي البائد، هي ضرب لحقوق الإنسان بحقوق السلطان، ولم يقل بذلك أحد من الصحابة، بل الذي ثبت عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافه، كما ذكرنا عن عمر بن الخطاب وعائشة والزبير وطلحة بن عبيد الله وعلي بن أبي طالب،وغيرهم كثير.

19=الكلمة أمام السلطان الجائر مشروعا إصلاحيا

أ – الكلمة المكتوبة:

إن كلمات الخير والحق والعدل، ليست محددة بعبارة موجزة تقال في مجلس، ولا محصورة في عبارة هامسة تقال في أذن، إن من تبسيط الأمور المعقدة، أن يظن الإنسان أن الكلمة محصورة في حديث شفوي، قد تطير به الريح، وقد يكون مبهماً يفتقر إلى الوضوح.

وليست محصورة في عالم، يطرق باب الحاكم حتى يصل إليه، ويفرغ ما في جعبته من أفكار، ثم ينصرف وقد أحس وأحس الناس معه، أن ذمته وذمم الجميع قد برئت.

فقد تكون الكلمة خطبة فوق منبر، من واعظ أو داعية، أو مثقف أو عالم، وقد تكون مسرحية فوق خشبة مسرح، أو تمثيلية عبر شاشة تلفاز.

وقد أثبتت الكلمة المكتوبة اليوم تفوقها في مجالات كثيرة على المنطوقة، فلها صور شتى كأن تكون مقالة في صحيفة، أو أفكارا في كتاب، أو مشروعاً في رسالة، أو تحقيقاً صحفياً، أو قصيدة ثائرة، أو قصة صريحة هادئة.

ثم أثبتت الكلمة (عبر الصوت والصورة) أنها أشيع وأقوى أثرا، فرب صورة أو صوت في قناة تلفازية أقوى من ألف كلمة في مجلس.

ولا ريب أن لأهل الثقافة، في ذلك دورا كبيرا، سواء أكانوا أهل صحافة وإعلام، أم أصحاب رأي وفكر، أم أهل أدب وشعر ونثر، فالإصلاح المدني-كالإصلاح الروحي- معركة جهاد، يشترك فيها كل راجل وفارس، بما تدرب عليه من سلاح، فلعالم الشريعة ذي الاجتهاد الخاص بالمناسك دور، كلما ازداد فهمه وصار من أهل الاجتهاد العام في الشؤون المدنية. وللعلماء الخبراء من ذوي الاجتهاد العام في شؤون الأمة وظائف، ولعالم السياسة دور أكبر من غيره، وللقانوني والمحامي دور من بعده،ولعالم الاجتماع وظيفة، ولعالم التربية وظيفة، وللمؤرخ وظيفة، وللمهندس الزراعي كلمة، ولمهندس الصناعة والتقنية كلمة، وللمهندس المعماري والمدني كلمة، وللإداري مجال، و لكل ناشط ميدان.

إن أحوج ما يحتاج إليه الناس اليوم ، هم علماء الاجتماع السياسي عامة، وعلماء التغيير الاجتماعي خاصة، والحقوقيون والمحامون، ولا سيما إذا كانت لهم ثقافة إسلامية.

ولقد وجدت في العصر الحاضر، وسائل عديدة مفيدة، وقنوات إعلامية عديدة، تناسب تعقيد العصر، ولذلك صار من المناسب أن يستغلها المجاهد المدني.

ب – كلمة الجماعة فى بيان أو خطاب عام:

ولا ينبغي قصر مفهوم الكلمة على ما يتبادر إلى الذهن، من أنها كلمة من فرد، فذلك يجعلها سلاحاً غير كاف، أمام كثرة النوازل، وتعقيد الوقائع. فخطاب الفرد الأعزل معرض لمخاطر عديدة:

الأولى: أنه صوت منفرد يضيع في سديم صمت الرأي العام.

الثاني: أنه قد لا يحظى بقبول الناس، فسيقول الناس: ولم لم يتكلم الآخرون، فلو كان ما ذكره حقا لشاركه آخرون كثير، فخطاب الجمع أكثر إقناعا للناس.

الثالث: سهولة تسفيهه، في ضجيج أصوات المنافقين والموافقين والغافلين، وفلسلطات الجور أعوان من الفقهاء والمثقفين، وظفتهم لمحاربة الإصلاح والمصلحين.

الرابع: سهولة قمعه، لأن سلطان الجور يسهل عليه قمع الفرد، ولا يسهل عليه قمع الجماعة.

الخامس: أن الإنسان قليل بنفسه كثير بإخوانه، فالعمل الجماعي أقرب إلى التؤدة والتأني والمراجعة والنضج.

السادس:ينبغي للمحتسب أن يوازن بين الأرباح والخسائر، فقد يسجن أو يفصل، لكلمة عابرة في صحيفة أو خطبة في منبر، أو صرخة في ميدان، وقد يدفع هذا الثمن عندما يشترك في بيان، فإذا أوذي عند اشتراكه في بيان انتشر البيان، وتداوله الناس، ونفع الله به أكثر من ما لو كان صرخة منفردة.

السابع وهو أهمها: أن أمتنا طوال العصور لم تفتقد كثرة المصلحين، ورغم ذلك استقر الظلم والاستبداد، ولكنها افتقدت تجمع الكلمات، وتجمع الكلمات هو الأكثر تأثيرا، قطرات الأمطار المتناثرة في القيعان، لا تشق الصحراء إلا عندما تتجمع لتسيل واديا، فإذا سالت واديا شقت درب الحكم الشورى.

الثامن: أن الكلمة مشروعا إصلاحيا؛ تنضج العلاقة بين الأفراد، من علاقة بين ملهمين وأتباع، إلى علاقة بين مقدمين وأنداد، وكان من أسباب كون أعراف العمل الجماعي المنظم غير مستقرة ولا شائعة، في تاريخنا القديم، أن يعيش كل فقيه أو وجيه بارز إماما، ويعيش من حوله أتباعا، فلم يتح ذلك ظهور مدرسة أو مدارس، تخرج أندادا متضافرين.

ج= الكلمة بيانا فكريا عميقا يشخص مشكلا ويقدم حلا:

ينبغي أن تتجدد طرق الإصلاح، للحصول على قدر من النجاح، ليست الكلمة صرخة احتجاج على وضع فاسد، من واعظ بتحريم الربا، ودعوة إلى إلغاء بنوكه، ولو سئل الواعظ كيف نصنع؟ إذا أردنا إنشاء بنك إسلامي، لقال لا أدري اسألوا المختصين، كأنه يتصور البنوك التي يقوم عليها اقتصاد الدولة مصانع خمور، يمكن أن تحول خلال أسابيع إلى مصانع عصير طماطم.

وليست كلمة عابرة تطالب ظالما بالعدل، وهو يقول: أنا أعدل، ما لم تبين له الكلمة أنه ظلم عندما نبذ شورى الشعب، وتبين كيف يعدل.

فكيف نطالب بنزاهة القضاء؛ إذا لم نبين معاييره التي تقارب الثلاثين؟

إذن لا بدّ من المختصين، ولا بدّ أن تجتمع الكلمات، وتجتمع جهود الناس ، ولا سيما من النخبة ، الفقهاء وأساتذة الجامعات والمفكرين والمثقفين .لتكون كلمة الحق معروضة عرضاً منطقياً علمياً، يستند إلى صحة المعلومات، وشرعية الوسائل والغايات، وواقعية الاقتراحات والبدائل.

إن من تبسيط الأمور اليوم أن تركز كلمة الجهاد، على موقف عابر من شخص منفرد، بل إن من الضروري أن تكون الكلمة أيضاً، في صور أخرى، كأن تكون بيانا توقعه جماعة من الناس فى مذكرة مصوغة بفكر موضوعي، وأسلوب شعبي، تذكر الأسباب والنتائج، وتتحرى

الموضوعية في التحليل، والوضوح في العرض، والإقناع في التدليل، والصدق في الطلب، والصحة في المعلومات، وتعتمد على الحقائق والأرقام، لكي تكون أحرى بالقبول والإقناع.

لأن هذه الكلمة بهذا الشكل (حكمة) و(حنكة)، يعبّر بها المجاهدون المدنيون عن وعيهم وواقعيتهم، وبذلك يقنعون من أراد الاقتناع، من الذين تلتبس عليهم الأمور من الخاصة والعامة، من الباحثين عن الدليل والبديل، وفي ذلك حجة على الباحثين عن الشهوات فى ظلال الشبهات، من الغافلين والمتجاهلين، والمخدوعين والخادعين.

من التبسيط أن يظن الإنسان، أن الجهاد المدني الأكبر في الأمور المعقدة، محصورا بكلمة عاطفية جريئة، في إصلاح أمور الدولة الجليلة، كالاقتصاد والتربية والسياسة، أجل ليس محصورا بكلمة عاطفية، بل هو كلمة مقنعة.

وكثير من أهل الدعوة والإصلاح، يشنع بالواقع الفاسد، ويشير إلى المشكلات، ولا يقدم الاقتراحات، وهذا غفلة عن الأسلوب العملي الواقعي، فقد يكون الحاكم الجائر في أحيان غير قليلة، مستعداً لإرضاء أهل الإصلاح، ولكنه غير مقتنع هو ولا مراكز قواه، بالمغامرة إلى المجهول في مثل قضية الربا.

ثم إن إصلاح أمور الدولة، يتطلب جهوداً ضخمة، فهو يتطلب أولاً أن يكون طالبو الإصلاح عارفين بما هو المطلوب، وبالبديل المناسب، وبعوائق الإصلاح، وقادرين على طرح فكر موضوعي، يعالج المشكلات.

فلنأخذ مثلاً المناداة بـ(شرط البيعة الأكبر:شورى الأمة/الدستور): أي بيان أن صدور الحاكم في قراراته عن نواب الأمة المنتخبين هو البلورة الحقيقية لمفهوم البيعة على الكتاب والسنة، أو المناداة باستقلال القضاء، كم تحتاج من الشرح والبيان، وتكاتف الطالبين وتعاونهم وتكاثرهم، وحاجتهم إلى إقناع القوى التي تعوق الإصلاح ، من متشبثين بمراكزهم، ومن مستفيدين من الفساد ، ومن محافظين على عوائد متخلفة ، ومن سادرين أمعيين.

20=الكلمة أمام السلطان الجائر مشروعا سياسيا

أ= المشروع الإصلاحي يبدأ بالأساسيات:

إن الشجاعة في النخبة لا تكفي ، فلا بد لها من الخبرة ، والخبرة ينبغي أن تدرك ما هو أساسي في الأمور،الذي إذا صلح أدى إلى صلاح غيره.

جهود المصلحين ستذروها الرياح؛ إذا لم يقدموا الإصلاح السياسي على غيره، لأنه هو أساس صلاح جميع الأمور، وأن الدعوة إلى الإصلاح السياسي تسبق كل شيء.

من أجل ذلك تخفق محاولات إصلاح التعليم أو التربية أوالإدارة أو الاقتصاد أو الزراعة، لأن الاستبداد جرثومة كل فساد، ولا يمكن نجاح إصلاح ديني أو تربوي أو تعليمي؛فضلا عن غيرهما؛ إلا في ظلال حكم شوري.

أليس الحكم الجبري الجائر هو سبب محننا منذ العصر الأموي؟. أليس شرط البيعة على الكتاب والسنة الأكبر أن يكون الحاكم منتخبا شوريا، وكيف يتحقق الحكم الشوري، من دون قيام النخب الثقافية، ولا سيما الفقها، بقيادة الجماهير،لانتزاع حرية الرأي والتعبير، عبر التجمع الشعبي أولاً، فجمهور الناس، هم حصون العدل وحراس القضاء.

ب- وضوح المفاهيم و الإحاطه بها:

شروط البيعة الشرعية:عمودها قوامة الأمة؛ (هذا الذي يعبر عنه اليوم بالعقد الاجتماعي/الدستور والمجتمع المدني) ليست غائبة عن ثقافتنا وإن كان غائمة، وإن كان بعض مصطلحاتها ومفرداتها وهياكلها وإجراءاتها غريبة على البيئة العربية، تحتاج إلى تأليف وتقريب. لكنها مفاهيم عالمية إنسانية مشتركة في غاياتها النهائية، لسعادة وازدهار وتقدم الحياة البشرية بشكل متوازنْ، سلكتها الأمم المتقدمة، التي استطاعت أن تقيم الحكم الشورى، فأقسطت وأدارت وأخصبت وصنعت، فسادت وعلت.

من عوائق الإصلاح أن تكون ثقافة دعاته؛ غير كافية في المجال الذي يريدون إصلاحه، في الموضوعات والمفردات والتفصيلات ، والمفاهيم والمصطلحات، أن لا تحيط أطروحاتهم علما بما استقرت عليه المعايير الدولية للإصلاح، التي بنيت على حقائق علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي المجربة، التي عرفت في قديم الدهر وحديثه. فهناك كثير من الناس لا يثمنون أهمية التنادي إلى المجتمع المدني قيما وتجمعات أهلية، وكثيرون آخرون لا يدركون أهمية استقلال سلطة القضاء عن السلطة التنفيذية استقلالً مؤسسياً، لأنهم لم يحيطوا علما بهذه المفاهيم، ولو أحاطوا بهما خُبْراً، لأدركوا أولويتها.

يصعب أن تفلح دعوة (شرط البيعة الأكبر:شورى الأمة/الدستور) ما لم يكن لدعاته فقه واف أو كاف بهذه المفاهيم، وشرح أفكارهم شعبيا بعبارات مبسطة ولكنها رصينة معرفيا.

ويمكن شرح هذه المسألة من خلال مفهوم استقلال القضاء، فهناك عدد غير قليل من دعاة الإصلاح، لم يحيطوا علما بمبدأ استقلال القضاء ما طبيعته؟ ما وظيفته؟ ما إجراءاته؟ وأثاروا حوله جدلا طويلا، عرقل المناداة به.

ماذا يقصد بمصطلح استقلال القضاء؟ ما علاقته بمنظومة الحكم الدستوري، كنظرية ثلاثية السلطة بدلاً من أحاديتها والفصل بين السلطات،؟، وتجمعات المجتمع المدني الأهلية؟، ما هي عناصر استقلاله الأساسية التي تقارب الثلاثين، كالشفافية وتحديد(القاعدة القضائية) الأساس القانوني؟، وقيام المحاكم بتنفيذ أقضيتها مباشرة، وتبعية السجون لوزارة العدل، وإلحاق هيئة الادعاء والتحقيق بالمجلس الأعلى للقضاء، أو استقلالها عن وزارة الداخلية،

وقيام المحكمة الشرعية العليا الدستورية، التي تحكم بشرعية القوانين، وتنقض كل قانون غير شرعي.

ما دور السلطة القضائية المستقلة في الحد من تدخل السلطة التنفيذية؟، ما دورها في حماية المواطنين من تعسف الدولة، أفرادا وجماعات ومجتمعا، وضمان حقوقهم السبعة:مدنية وطبيعية، وشخصية واجتماعية، واقتصادية وسياسية وثقافية؟

من الصعب أن ينجح دعاة (البيعة الشرعية: قوامة الأمة/الدستور)،ما لم يكونوا على وعي كاف بالتفصيلات، من أجل شرح دعوتهم بأسلوب مبسط رصين.

ج-تأسيس خطاب عقيدي يسهل العبور من الحكم العضوض إلى الشوري:

إن المشكلة في البلدان العربية أن خطاب التخلف والركود وتهميش القيم المدنية، وطبيعة العلاقة التعاقدية بين المجتمع والقيادة، دعيم-عبر العصور- بخطاب ديني حرف الشريعة، فقد ركز الخطاب الديني على شق العقيدة الروحي، كالصلاة والصيام، وهمش شقها المدني، من ما تقوم به حياة الناس (بقاءًا) و(ارتقاءا) أفرادا ومجتمعات ودولا، حتى بدا للناس أن الإسلام يهادن الحكم المطلق، ولا يشترط الشورى الجماعية الملزمة في الحكم، ولا يبالي بالحقوق السياسية ويشرع القمع، وأنه يهمش العدالة، ويهادن الظلم، ولا يهتم بكرامة المواطن الفردية، في سبيل كرامة الوطن والأمة، ويقدم حفظ الأمن على حفظ العدل، وأنه يئد حقوق المرأة، التي عرفتها الطبائع الإنسانية، وأكدتها الشرائع السماوية.

وقد تراكم خطاب التخلف والجمود عبر العصور، وصار قوام خطب المساجد وأحاديث المجالس، ورفوف المكتبات، حتى صار من المسلمات الدينية.

ومادام التخلف والركود، قد رُسِّخَ بخطاب ديني حرّفَ صريح الشريعة، حتى أظهرها مناقضة ما جبل الله عليه عباده من طبيعة، فإنه لا يمكن إنقاذ الجماهير من التخلف والركود؛ إلا بتجديد الخطاب الديني، وكشف التحريف الذي نسج في المناخ الأموي والعباسي، الذي لوى أعناق صريح التنزيل، وهجر تطبيق الحقل النبوي الراشدي الأصيل، وتطبيق الأمم المتحضرة، منذ العصور اليونانية والرومانية، لوسائل الحكم الشوري(الدمقراطي).

والملاحظ في عديد من البلدان العربية؛ أن أغلب دعاة التحديث لم يبدأ بمعالجة جوهر التخلف وهو الحكم الجبري الجائر، أو بدأوا به، ولكنهم لم يؤسسوا خطاب الإصلاح السياسي بشكل كاف على الإسلام، لكي يقنعوا الجماهير المضللة باسم الدين، والتأسيس يتطلب أمرين:

الأول: مزج مصطلحات علم السياسة الحديث، بمصطلحات علم السياسة الشرعية، من خلال بيان أن مفهوم الدستور والمجتمع المدني الإسلامي؛ هو إطار قاعدة(البيعة الشرعية على الكتاب والسنة، هي مقتضى قوامة الأمة على حكامها).

الثاني: ويتطلب من الراغبين في التأسيس؛ أن يتزودوا بثقافة كافية من العلوم الثلاثة: علم أصول فقه الكتاب والسنة، وعلم العقيدة وعلم مقاصد الشريعة، وفي المقابل فإن أغلب دعاة الإسلام لم يستوعبوا بشكل كاف متطلبات ومقومات الطبيعة المؤسسية للدولة الحديثة، ولا وظيفة المجتمع المدني، ولاتجمعاته الأهلية، ولا الهيكل الدستوري أطاراً لضمان العدل والشورى، ولا طبيعتهما.

فبدا التنافر بين الحداثة سياسية وتقنية واجتماعية، والخطاب الإسلامي المحافظ على الوسائل والأفكار الأموية والعباسية.

ولتلافي ذلك ينبغي تأسيس خطاب المجتمع المدني والدستور على الإسلام عقيدة الأمة وهويتها ؛ تأسيسا فقهيا أصوليا، لأن الإسلام هو المرجعية التي يجب الالتزام بها، لتصبح مفاهيم المجتمع المدني مدعومة بسناد ديني، لكي لا نحرف الشريعة، ولأن ذلك أيضا، يقربها إلى الناس، ويحميها من معارضيها، من من لا يدركون كيف كان الإسلام في عهد الرعيل الأول؛ مشروعا للإصلاح السياسي والاجتماعي معا، ومشروعاً للتقدم الدنيوي والأخروي معا، ومشروعاً للرقي المدني والروحي معا.

ينبغي إقناع الذين لا يدركون كيف قدم المسلمون الأولون تطبيقاً مناسباً عصرهم للحكم الشورى. هنا تكمن الكارثة الفكرية، فهم لا يدركون وسائل الحكم الشورى وآلياته اليوم أيضا. لا يكفي الخطاب الوعظي الذي يدعو إلى النظام الدستوري والمجتمع المدني، فهذا الخطاب الوعظي لن يتغلغل ليؤثر في الجمهور.

لأن الجمهور مستسلم إلى خطاب أصله الفقهاء العباسيون، وجروا فيه على حكم (الضرورة)، الذي أنتجه رسوخ الحكم الجبري الجائر، ولا بد من تفكيك هذا الخطاب، وبيان ما فيه من (تأويل) وتحريف، عن سنن الله المقروءة علم الشريعة، فضلا عن ما فيه من تناقض من سنن الله المشاهدة في ظواهر الإنسان والطبيعة.

إذن لا بد من تأسيس خطاب فقهي ، كي لا يتصور المنادون بالتحديث أن الإسلام ليس مشروعا للتقدم في الدنيا والآخرة معا، و كي لا تتصور الجماهير المقهورة أن المناداة بالحريات المشروعة والحقوق العامة علمنة، ولكي يتبين أن الدستور ليس علمنة، وليس من المصالح المرسلة، بل هو إحياء لفقه(الوسائل) المناسبة اليوم لإحياء مقاصد السنة.

لأن الدستور إنما كنظام المرور، يضبط مفهوم (شرط عقد البيعة الشرعية:شورى الأمة)، بضمانات وعلامات في السكة، كالفرامل تمنع انزلاق المركبة.

فأعظم البدع في الإسلام هي الحكم الجبري الجائر، ولكي يتبين للجميع أن الإسلام أقر سلطة الأمة في تحقيق مقاصد الشريعة، ونادى بحقوق المواطنين وحرياتهم مدنية وثقافية واجتماعية وسياسية، قبل خمسة عشر قرنا؛ من تنادى الأمم الدستورية إليها، لكي لا ننحرف عن شريعة الحق والعدل، ونتبع الهوى الذي حذر الله منه أنبياءه "يا داوود إنا جعلناك خليفة

في الأرض، فاحكم بين الناس بحق، ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله، إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد، بما نسوا يوم الحساب" (سورة ص:26).

د=جهاد الملك العضوض لا يكتب في رواق، بل في الميادين والأسواق:

وثمة شروط لا يراعيها عديد من الناس:

أولها: أن الخطاب الذي يحرك الجماهير؛ هو الخطاب الواضح البسيط على عمقه، الذي يلاحظ طريقة القرآن الكريم فى المزج بين خطاب العقل والوجدان. وكثير من الأكاديميين من من تعودوا التدريس فى الجامعات أو العكوف فى مراكز الأبحاث؛يكتبون بلغة أكاديمية تخصصية عميقة، لكنها لا تحرك الجماهير.

ثانيها:البصيرة بعلم التغيير دراسة وممارسة معا.

وثالثها: تجربة الحراك وعراك السلطة القامعة؛ تلهم خبرة لا تدرك بالقراءة، لا تدرك إلا بالنضال والجهاد، ودفع الثمن عزلا وتضييقا وسجنا، والذين يدخلون في هذا المجال،دون الاستعداد للثمن، ينحرمون الثبات، فتخفق تجاربهم، ويحرمون الجماهير من التقدم، ويعللونها بأوهام الصلاح والإصلاح.

ورابعها: فالجماهير لا تقتنع بصدق المطالبين بالإصلاح، إذا لم يصبروا على أذى السلطان، وقد لا تقرأ مطالبهم، إلا عندما يدخلون السجن، ولا تثبت مطالبهم في ذاكرتها إلا إذا خرجوا ثابتين مواصلين، أو –على أقل تقدير-صامتين.

من أجل أن تحمل الجماهير الأفكار، لا بد أن تصبر النخبة على الامتحان، وصدق الله العظيم " وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا".

21=فقه الأولويات/ كارثة الملك العضوض الصراح(وهي الكفر البواح)أولى بالإنكار من ماعداها

أ= الفقيه المندمج في ضباب الفرعنة والصحراوية مهزوم: دوره ترسيخ التأزيم:

وقد تجد كثيراً من الفقهاء والمتفقهين، حريصين على أمور العبادة الروحية، يلتزمون كل واجب ومندوب، ويجانبون كل محرم ومكروه، وقد تجد لهم ورعاً كثيراً في المباح، وتجد لهم في الصبر على العبادة الروحية تجلداً ظاهراً، كقيام الليل والصيام، ولكنهم في العبادة المدنية مقصرون تقصيراً ظاهراً، قد تتمعر وجوههم إذا رأوا منكراً فاشياً كالظلم والرشوة والمحسوبية، وشفاعة السوء، ولكنهم لا يقولون كلمة العدل أمام السلطان الجائر، إنما سلاحهم: الشكوى إلى الله أوالتنديد بفساد الزمان.

يقولون الزمان به فساد × وهم فسدوا وما فسد الزمان

لأنهم يجهلون أن قيمة كل عبادة في الإسلام، إنما هي بحسب آثارها ونتائجها، وعلى ذلك يكون ترتيب سلم القيم، كما بيّن الشاطبي في الموافقات، وهذا يتطلب تجديدا فى الخطاب الديني، ينظم كبائر الطاعات والمعاصي والأولويات، حسب النصوص الشرعية، ونتائجها فى الحياة.

سئل الإمام أحمد عن الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أم يتكلم في أهل البدع؟ فقال: «إذا قام وصلّى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل» (فتاوى ابن تيمية) كلام الإمام هذا في الأولويات المستحبة، فما بالك بالأولويات الأساسية.

من اكثر الناس اخلالا بالدين،فقيه صالح بنفسه، يهتم بالنوافل الروحية الفردية، ويهمش الفرائض المدنية والسياسية.

ب=في ظلال الملك العضوض ساد الغلو ووئد التسامح والتعددية:

قال شيخ الاسلام أبو اسماعيل عبدالله الهروي:

أنا حنبلي ما حييت فإذا أمت فوصيتي للناس أن يتحنبلوا

إنها المذهبية أودت بطاقات ضخمة، فلم تكتشف تلك القامات(في ظلال الاستسلام للطغيان) أن الحكم الشوري وفروعه كالعدل والحرية والتعددية من لباب العقيدة، وأنها أولى من تلك الصراعات المذهبية، ومن أجل ذلك خاض الناس صراعا اجتماعيا دمويا، حطمت فيه نفوس، وجندلت رءوس، في مسائل ماضوية، أو اجتهادات غيبية، لا يترتب على تقرير الصواب فيها عدل ولا شورى،من أبرز مناذجها:

فتن بين السنة أيهما أفضل على أم عثمان، والقرآن مخلوق أم غير مخلوق، بل هل لفظ القارىء بالقرآن مخلوق أم غير مخلوق، فقد أخرج أتباع الهذلي المتزمتون الإمام البخاري من نيسابور، وآذوا ونصيره الإمام مسلما، لأنه قال:لفظي بالقرآن مخلوق(انظر ترجمة البخاري في النبلاء).

وفتن بين السنة والشيعة قوامها أيهما أفضل علي أم أبو بكر وعمر

وفتن بين الحنابلة والشافعية كماجرى من اضطهاد كل من داود بن علي الظاهري وعز الدين وابن الجوزي وابن تيمية والحافظ عبدالغني والخطيب البغدادي، والجويني، وكاضطهاد السراج المحدث الزعفراني، وعانى محمد بن جرير الطبري من ظلم أبي بكر بن أبو داوود والحنابلة (كما قال الذهبي/انظر تراجمهم في النبلاء) واضطهاد النسائي لما جهر يفضل على بن أبي طالب في الشام

وركزت العقيدة بغيبيات ظنية، ليس عليها أدلة قطعية، وصارت الأسماء والصفات هي جوهر كل النقاش والصراع، كما جرى للحافظ عبدالغني المقدسي، والذي أخرجه أشياع أبي نعيم الاشاعرة، من أصفهان(ترجمة عبدالغني في النبلاء)،

وتكررت قمع الحافظ عبد الغني المقدسي في الشام، فأفتى خصومه بإباحة دمه، لأنه يفسد عقائد الناس ويقول بالتجسيم وكفروه.

قال الذهبي:"وتواتر عن أحمد أنه يقول من قال القرآن مخلوق فهو كافر ومن قال القرآن محدث فهو كافر"!.

وغلوا حتى قال قائلهم :من زعم أن الفاظنا بالقران ، وتلاوتنا له مخلوقة فهو جهمي، ومن لم يكفره فهو مثله، (انظر النبلاء / ترجمة أحمد بن حنبل).

ج=وازداد الطغيان عندما انشغل الفقهاء بالثانويات عن الأولويات:

لم يميز كثير من فقهاء العصر العباسي والمماليكي ، بين أهمية التوحد في القضايا الأساسية التي هي معاش للعباد، والقضايا الروحية، التي يختلف حولها الناس، فلا تكاد تقرأ في كتاب، إلا والتهم موزعة : فلان قدرى / فلان جهمي ، فلان ناصبي، فلان شيعي، فلان مجسم الخ.... كل هذا يرد بعبارت التحذير، التي تجعل الذهن منصبا على السلبيات، مركزا على الثانويات، ناسيا الأساسيات.

لقد استولت القضايا الثانوية على جهدهم؛ فارتاح السلطان من ضغطهم، وظلوا يعتبرون هذه القضايا الثانوية أساسية، كما قال ابراهيم بن محمد التميمي قاضي البصرة"الخلفاء ثلاثة: أبو بكر يوم الردة، وعمر بن عبد العزيز في رد مظالم بني أمية والمتوكل في محو البدع وإظهار السنة"(انظر ترجمة المتوكل/النبلاء)، إن تشبيه دور المتوكل بدور أبي بكر وعمر بن عبد العزيز يشير إلى المعضلة:

أما الخيام فإنها كخيامهم وأرى نساء الحي غير نسائها

فالمتوكل كالمأمون يلعبان لعبة فرق تسد، فكلما قوي فريق ضرياه بفريق ضعيف، وهكذا دواليك.

وعلق الذهبي على المبالغة في التكفير والتبديع قائلاً: "فانظر الى جهل المحدثين كيف يروون هذه الخرافة ويسكتون عنها".ثم قال "رحم الله الجميع وغفرلهم، فما قصدهم إلا تعظيم الباري عزوجل، من الطرفين"(أي أصحاب التنزيه وأصحاب التشبيه) (ترجمة عبدالغني المقدسي)،

وغفل كثير من الفقهاء عن الطريقة التي أرساها المحدثون الأوائل؛ في التعامل مع المبتدعة، التي شرحها وفصلها ودلل عليها ابن حجر في مقدمة فتح الباري، وأشار إليه الذهبي بقوله: "قال علي ابن المديني قلت ليحيى بن سعيد [يعني القطان]: "إن عبد الرحمن [يعني ابن مهدي] يقول اترك من كان رأساً في بدعة يدعو إليها؟ قال فكيف نصنع بقتادة وأبي رواد وعمر بن ذر، وذكر قوماً، ثم قال يحيى: إن [من] ترك هذا الضرب ترك ناساً كثيراً"

ومن النادر أن تجد منصفا، كالذهبي في أقوال له ذهبية،كقوله في ترجمة قتادة:"ولعل الله يعذر أمثاله من من تلبس ببدعة، يريد بها تعظيم الله وتنزيهه، وبذل وسعه ، والله حكم عدل لطيف بعباده ولا يسأل عن ما يفعل"

وقوله أيضا:" إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم قربه للحق واتسع محله وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر زلله ،ولا نضلله ونطرحه، وننسى محاسنه، [ولكن].. لا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك"

وبمثل هذه المقاصد الحسنة والوسائل السيئة،قتل التسامح والتعددية، لأن الأعمال في وادي السوأى وهو واد آخر غير وادي النيات الحسنى. ومن لك بأقوال ومواقف وأقوال ذهبية من مثل للإمام الذهبي.

قال محمد بن نصر المروزي " لما كانت [الذنوب] بعضها كفر وبعضها ليس بكفر فرق الله تعالي بينهما فجعلها ثلاثة أنواع فنوع منها كفر ، ونوع منها قسوق ونوع منها عصيان، ليس بكفر ولا فسوق، وأخبر أنه كرهها كلها للمؤمنين، فقال " كره إليكم الكفر والفسوق والعصيان"(ترجمته في النبلاء للذهبي)

وروى البيهقي أن الاشعري قال قبيل وفاته لأحد أصحابه(زاهر السرخسي) " اِشهد علي أني لا أكفر أحداً من أهل القبلة، لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد، وإن هذا كله اختلاف عبارات"

قال الذهبي: " وبنحو هذا أدين وكذا كان شيخنا ابن تيمية في أواخر أيامه يقول أنا لا أكفر احداً من الأمة، ويقول قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن، فمن لازم الصلوات الخمس فهو مسلم" (ترجمة الأشعري/ النبلاء).

ترى هل يتنبه المحافظون اليوم على الصياغة العباسية للعقيدة والتربية-وفقنا الله وإياهم- الذين يحتجون بسقطات إمام من الأئمة، قولا وسلوكا، وهل يدرون أن أولئك الأشياخ يتبرأون منها ويستغفرون قبيل الممات. وأنهم واهمون عندما يتركون قضايا الأمة الكبرى، ولا سيما الحكم الشورى وحقوق الإنسان، التي جر التهاون بها على المسلمين الاستعباد الوطني، الذي فتح شهية الاستعباد الأجنبي.

22=المتنسك المكتفي بقنوته من أعظم من أعان الملك العضوض بسكوته

أ=الزاهد المعتزل مؤمن ضعيف أم شيطان أخرس:

كان في فقهاء العصور العباسية والمملوكية نماذج في عفة النفس، ورفض عطايا السلطان، وأظهر مايبين فيه ذكاؤهم انتباههم لحيل السلطان، كإبراهيم الحربي وسحنون، ومحمد بن رافع القشيري النيسابوري.

وكان بعضهم يؤجرون أنفسهم للجمالين ولأصحاب المزارع كالثوري وإبراهيم بن أدهم، فقد عملا كل منهما ناطورا لبستاني في الشام، وكذلك كان الهروي.

و من اكثر الناس تقشفا وزهدا وعفة وترفعا عن ما بأيدي السلطان الفضيل بن عياض وعمر بن راشد والأوزاعي وطاووس وميمون بن مهران.

وكانت جبهة مسعر بن كدام كأنها ركبة عنز من كثرة السجود، وكان لا ينام حتى يقرأ نصف القرآن الكريم، وكان شعبة بن الحجاج نموذجاً في بر المساكين والفقراء، وفي التقشف، حتى صار جلده على عظمه واسود. وقد واصل منصور بن المعتمر أربعين عاماً يصوم نهارها ويقوم ليلها.

أجل كانت الدراهم لا تساوي عندهم هؤلاء الزهاد شيئاً، ولا ينظرون إليه إلى على أنها بلغة، ولم يكن غاية عيشهم المتعة، بل كما قال مالك بن دينار " اللهم إنك تعلم أني لم أكن أحب البقاء لبطن ولا فرج".

و من اكثر الناس كرامات معروف الكرخي، وقد أفرد ابن الجوزي كراماته في أربع كراريس، وأبو مسلم الخولاني من اكثرهم كرامات، وكان إبراهيم بن أدهم من أولاد الرؤساء، وقد ترك الرفاهية وصحب بشرا الحافي.وهو وعبد القادر الجيلاني أكثر الناس كرامات مروية. وكان حماد بن سلمة من مجابي الدعوة.

ترى لو أن هؤلاء الفضلاء حملوا راية الجهاد المدني، في سبيل الحكم الشورى، وهو من فرائض الدين الكبرى،ألم يكن ذلك أجدى لهم وللأمة من ما سلكوه من نوافل الصيام والقيام والتبتل والعزلة الخاص نفعها بهم؟.

وهل هم قدوة تحتذى(كالسلف الراشدي الذي أقام الحكم الشوري) أم ضحايا الاستبداد؟.القاعدون يظنون أن الدعاء يغني عن العمل، ويظنون أن السنن الكونية الجارية تنخرق بالابتهال والأدعية، فتنجو أنفسهم من العمل والتضحية، ولأشباههم قال أويس القرني لما أكثر الناس عليه أن يستغفرلهم " مايجرر كل عبد إلا بعمله"

وقال سعيد بن المسيب: " ما أصلي صلاة إلا دعوت على بني مروان"، ومعذور ابن المسيب وقدوة لأنه مجاهد مدني عظيم، ولكنه ليس قدوة لمن جعل الدعاء على الظلمة جهاده. ، وكان سفيان الثوري من أصحاب الكرامات، وقد دعا على المنصور، لما قال المنصور(وقد قصد الحجاز حاجا)إذا رأيتم سفيان فاصلبوه، فنصب المنجارون الخشب، فمارت المنصور دخول مكة، قال الذهبي هذه كرامة ثابتة.وكان طاووس مجاب للدعوة. وطاووس والثوري من فرسان الجهاد المدني، ولكنهما ليس قدوة لمن آثر السكوت ولاذ عن

الجهر بالقنوت. بل ولا قدوة لضحايا النصيحة السرية الكسيحة، فالطاغية الذي أعلن الفساد ينبغي أن يعلن التوبة، كما قال قال ميمون بن مهران " من أساء سراً فليتب سراً، ومن أساء علانية فليتب علانية، فإن الناس يعيرون ولا يغفرون، والله يغفر ولا يعير.

إجابة الدعوة شيء ملموس محسوس، ولكن سنن الله الطبيعية- كما قال سيد قطب -هي " النواميس التي تحكم حياة البشر، وفق مشيئة الله،التي أصبحت سنناً جارية مطردة لاتتخلف، [بحيث] إن ماوقع منها في الماضي يقع [مثيله] في الحاضر، إذا أصبحت حال الحاضرين مثل حال السابقين"،والسير على مقتضى سنن الله السياسية؛ هو طريق عودة الأمه إلى قوتها ووحدتها، لأنها لم تصل إلى الحضيض إلا لتنكبها هذه السنن جهلاً أو إهمالاً، ففي الجريان عليها سعادة الدارين.

ولم يقصر المسلمون في جانب من علم الكتاب والسنة، كما قصروا في فقه سنن الله السياسية والاجتماعية، ولوعنوا به، عنايتهم بالجوانب الأخرى لصانوا استقلال الأمة وعزتها، من مايدل على غيبة وعي الأمة (انظر كتاب السنن الإلهية في الحياة الإنسانية د/شريف صالح الخطيب)

ب =اختلال سلم القيم : الهـروي والقرعاوي نموذجا:

وثقافة الإسهاب في الثانويات، هي سمة تراثنا بعد عصر الراشدين، شيوخ كثيرون يكتبون مطولات في التفسير والفقه، ويركزون على الروحي والفردي، شيوخ كثيرون ينشئون كتبا طولى في تفسير آية، كما فعل ابن القيم في مجلدات (مدارج السالكين في تفسير إياك نعبد وإياك نستعين)، وكشيخ الاسلام أبي إسماعيل عبدالله الهروي الذي عقد 360 مجلساً لتفسير قوله تعالى: " إن الذين سبقت لهم من الحسنى"(الأنبياء:101). الهروي نموذج من مئات النماذج في الزمن القديم.

أما في الزمن الحديث فنكتفي بنموذج واحد؛ كان عبدالله بن محمد القرعاوي 1315_1389هـ ،رحمنا الله وإياه؛ أعظم العلماء المستقلين شهرة ونشاطا، الذين قادوا التعليم في الجزيرة العربية. فلنتأمل سيرته.

في عام 1345هـ سافر إلى الهند ليدرس متون الحديث النبوي، على أحد المحدثين هناك، ثم آب إلى مرابع صباه في نجد، ثم رجع كرة أخرى إلى الهند سنة 1355هـ ، ومكث ثلاث سنوات، حصل خلالها على إجازات من شيوخه هناك، كأحمد بن أمير الوسطى، الذي أجازه بمروياته عن شيوخه بأسانيده، وقرأ بلوغ المرام والمشكاة والصحاح الست وموطأ مالك.

كانت أسفار القرعاوي إلى الهند قبيل الحرب العالميه الثانية، التي وقعت حوالي 1358هـ (1940م)وكانت البلدان العربية والإسلامية إبانها تغلى بحركات التحرر والإصلاح السياسي.

وكان الجهاد المدني من أجل الاستقلال من بريطانيا، وقد تبلورت بالمطالبة بالدستور آنذاك، وكانت خطوات عديدة للإصلاح الدستوري، في ايران ولبنان وسوريا والأردن. ومصر

والعراق وماليزيا وأفغانستان، وقد أذعن الشاه في إيران فأعلن الدستور والحكم النيابي، قبل رحلات القرعاوي بأربعين عاما:سنة 1906م (1324هـ).

وكانت حركات الإصلاح السياسي والدستوري، في الهند على قدم وساق، فكانت الحركة الوطنية، وحزب الرابطة الإسلامية اللتان تطالبان بالإصلاح السياسي، وإصدار دستور يضمن الحقوق، حتى اضطرت بريطانيا الى اصدار دستور سنة 1354هـ(1935).

كل هذا الجهاد المدني من أجل الحكم الشورى وحقوق الناس؛ لم يثر ذهن القرعاوي، ولم يصرفه عن الإغراق في الرواية، كما أثارذهن خالد الفرج الشاعر الخليجي، الذي واكب حركة التحرير الهندية بقصائده السياسية، لأن القرعاوي من ذوي الذهنية الدينية المحافظة على الصياغة العباسية والمملوكية للتربية والعقيدة والثقافة، تلك التي أغرقت في شق العقيدة الروحي والفردي، ولم تدرك أن الجهاد في سبيل الحكم الشورى من أصول الدين.

ج= لكي لا يضل الناس بصلاح الأشخاص والإخلاص عن صلاح الأفكار:

أفلا ينبغي تذكير الفقهاء وطلاب العلم الديني، الذين همشوا شطر الشريعة المدني؟، ولكن تذكير هذه الطائفة بواجباتها، غاية صعبة ووسائلها محفوفة بالخطورة، لأن كثيراً من الناس يخلطون بين علماء الدين والدين نفسه، فيعتبرون نقد الأشخاص والمذاهب نقداً للدين، ويعتبر كل محاولة لتذكير علماء الدين بما أخلّوا به من أصول الدين أو فروعه؛ كراهية للدين نفسه، ويعتبرون لحوم الفقهاء مسمومة، وكأنهم بشر مقدسون لا ينطقون عن الهوى ولا يخطئون، مع أن العلماء فئات عديدة ، فيها من لحومهم مسمومة ومنهم غافلون ومنهم جاهلون ومنهم يائسون ومنهم ذوو قلوب مسمومة مداهنون ومخادعون. ومزيد من التفصيل في ف كتيب (تعليم القرآن الكريم بين ظلال الحكم الشوري وظلال الاستسلام للاستبداد)

وعلى كل حال فإن احترام المسلمين واجب في الشريعة، ولا سيما الفقهاء والقراء العاملين، فتكريمهم تكريم للشريعة، فليحذر المتحمسون للإصلاح السياسي من الوقوع في أعراض حملة الشريعة، من العلماء الذين يظهر عليهم العمل.

لكن الخطأ الشائع في تقديسهم واعتبارهم موقعين عن الله، واعتبار نقدهم طعناً في أولياء الله، أو في الشريعة.وقد يتوهم كثير من الناس أن الفقهاء هم أولياء الله ، وولاية الله هي معرفة ما أنزل الله من الشريعة، والعمل بها وحض الناس عليها، فالاستقامة هي علامة الولاية والكرامة.

ضل الفقهاء الغافلون عن أن الحكم الشوري ثاني أعمدة خيمة أصول الدين، ولكنهم قوم عملوا بما أدى إليه اجتهادهم وعلمهم وفهمهم، وتجربتهم وخبرتهم في الحياة، وبما رأوا أنه حدود استطاعتهم، والتماس الأعذار الشرعية لكل مسلم ولا سيما العلماء سنة حميدة، وحمل

الإنسان على أحسن الظنون أدب شرعي مطلوب. الاحترام والتكريم وحسن الظن بهم محمود، وليس الفقهاء المعاصرون وحدهم مسؤولين عن الأزمة الحضارية الراهنة، فهي أزمة تراكمت رمال كثبانها عبر الأجيال، وتشابكت عقدها عبر القرون.

ولكن الأمر المذموم هو تصحيح منهجهم ومنحهم قداسة، واعتقاد بأنهم يفقهون شطر العقيدة المدني السياسي. لأن قواعد بناء الدولة الشورية، تحتاج إلى اجتهاد عام، لأنها من الشؤون العامة. وأكثر الفقهاء عبر عصور الاستسلام للطغيان؛ اضطروا إلى تركيز نشاطهم على شطر الشريعة الروحي والفردي، إنهم هم أهل اجتهاد خاص بالشطر الروحي في مجاله، ولكنهم ليسوا أهل اجتهاد في شطر الإسلام المدني، فلا اجتهاد في شئون السياسة إلا لفرسان الجهاد، كما قال تعالى"والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا"

ومن المفيد التلطف في تذكير العلماء ولا سيما الصالحين الغافلين؛ بما يجب عليهم،من قيام بمعالم الملة، وتنبيههم إلى ما يخفى من شئون الأمة، ولفت أنظارهم إلى الوقائع والنوازل، التي قد لا يحسنون إدراكها، لانشغالهم بالتدريس أو التأليف، الذي قد يكون من صوارفهم عن فهم الأمور المدنية، كما أشار ابن خلدون، وينبغي أن مناقشتهم بالأدلة الشرعية، ومحاولة كسبهم لمسيرة الإصلاح الديني عامة والمدني خاصة، واستثمار مالهم من أسهم شعبية وحكومية.

أما كسر هيبتهم واستثارتهم وسوء مخاطبتهم، فتلك أمور محظورة في الشريعة والطبيعة، فلا يجوز أن يكلف المرء باعتقاد أمر لم يصل إليه علمه وفهمه واجتهاده وخبرته واستطاعته، والإنسان أياً كان فقيهاً أو عالماً، أو عادياً أو عامياً، إذا استثير وأهين، قد تدفعه الحمية عن النفس والهوى، إلى العناد في رفض الإصلاح، والتعصب في استمرار الوقوع فى مستنقع الواقع.

ونتيجة هذا الاستفزاز خسارة كبيرة لمسيرة الإصلاح السياسي، فضلا عن الجهاد فيه، حيث يصبح فريق غير قليل من أهل العلم والفضل من مناهضي الإصلاح السياسي، فكيف يتم للأمة صلاح سياسي إذا كان أعداء الإصلاح فيها، هم أولو الفقه، الذين أقاموا شطر الشريعة الروحي، وجذبوا الناس الى حقلهم المغناطيسي ، بما لهم من زهد وإخلاص وصدق نية . ولم يدرك الناس أنهم كـ " المقتسمين الذين جعلوا القرآن عضدين " عندما كسروا شطر الشريعة المدني: وعند ذلك يصبح دعاة الإصلاح المدني والصلاح الروحي فريقين يختصمان، فرحم الله الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني إذ يقول:

متى ينصر الإسلام من ما أصابه × إذا كان من يرجى يخاف ويحذر

إلا إذا طوع طاغية الفقهاء الصالحين، وحفزهم على أن يفتوا باستباحة حريات الناس، وواد حركات الإصلاح السياسي، ليأمروا الناس بالصبر على جوره، وضرب بفتواهم حراك المجتمع المدني، فيجب أن يقول الناس لمفتي المستبد:كلا وألف كلا.ويجب على المصلحين أن

يكششفوا زلات العلماء الصالحين، كما فعل دعاة(البيعة الشرعية:شورى الأمة/الدستور)، عندما ضربت حركة الإصلاح في الجزيرة العربية؛ بفتاوى العلماء الصالحين كابن باز وابن عثيمين.

فلماذا نقول:إن المتنسك المكتفي بقنوته من أعظم من ناصر الطغيان بسكوته؟ لأن للمتنسكين طاقات متميزة، وصبرا على مواصلة نوافل الصيام بنوافل الصلاة، فصرفوها عن الأساسيات والوجبات، وعن مجاهدة الطغاة، إلى المستحبات والثانويات، وعن النفع العام إلى النفع الخاص، فغروا جماهير الأمة بها، وتركوا الطغاة يعبثون بها.

23==إنكار الناس على المستبد كيف يحتاج إلى استئذانه وهو وكيلهم ؟

أ – الفرق بين الجهاد العسكري والمدني:

الأصل في جهاد المستعبد أو الغازي الأجنبي أنه عسكري، أن يكون قراره ناتجاً عن إرادة الأمة، التي يجسدها مجلس النواب، وقد يكل مجلس النواب القرار للسلطة التنفيذية، فى بعض الظروف الطارئة . على أن توافيه الحكومة بالمبررات (انظر مسودة نحو دستور (إسلامي) للدولة الإسلامية الحديثة. إصدار سجناء(البيعة الشرعية:شورى الأمة/ الدستور والمجتمع المدني الإسلامي) الثلاثة فى السعودية .

أما الجهاد الداخلي السلمي، فهو ضد المستبد الوطني الأهلي، فكيف يحتاج إلى استئذانه؟، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عبر اللسان والقلم والموقف السلمي ركن من أركان الملة؟

إن من الأمر الطبيعي المشروع، أن يبدأ الناس بالأمر بالصلاح، والنهي عن الفساد، بالأسلوب اللين، فإذا رأوا شراً منشوراً أو خيراً مهجوراً، خاطبوا الجهة التي تحتاج إلى الإصلاح، ووضحوا لها حكم الأمر إن كان مجهولاً، وبينوا لها الواقع إن كان خافياً، وذكروها بالأمر إن كانت ناسية.

ومن ذلك شكوى الموظف إلى مدير الدائرة، وشكوى المدير إلى الوزير والأمير، وشكوى الوزير والأمير، إلى الملك والرئيس. ومن ذلك الشكوى إلى دائرة المظالم (المحكمة الإدارية) والشكوى إلى محكمة العدل العليا الدستورية، أو المحاكم العادية.

وهذا الأسلوب المتدرج أولى، وأحمد عاقبة، وأقل كلفة، وهو أسلوب إداري معروف، في نظام الإدارة العامة، ولو أن الناس تعاونوا على اتباعه، لما شاع منكر روحي ولا مدني ولا انطمر معروف مدني ولا روحي.

فإذا لم يمت الشر سواء أكان بدعة أو معصية روحية أو مدنية في مهده، ولم يبعث الخير من لحده، فلا بدّ من الصدع بالأمر، من دون خشية أحد.

لأن الأحاديث نصت على الأمر والنهي، كما في حديث «سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر، فأمره ونهاه فقتله» فالحديث كغيره من نصوص الإصلاح مدنياً وروحياً، ينص على الأمر والنهي، لا على الرجاء والالتماس. والأمر عند الأصوليين هو طلب الشيء على جهة الاستعلاء، والنهي هو طلب الكف على جهة الاستعلاء، فالمجاهد السلمي إذن يأمر الحاكم وينهاه دون تذلل وخضوع، لأن الله خوله مباشرة، بأن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وهو قوي بهذا التخويل الرباني.

وذالك أمر من ما أوحت به الفطرة السوية، والطبيعة المستقيمة.

كما أن رسول الملك، قوي عزيز، بقوة التخويل الملكي فكذلك المجاهد السلمي، قوي بقوة التخويل الرباني، ذلك أن الأمر والنهي، صدع بالحق، ينبغي أن لا يقوم به المجاهد السلمي ويداه ترتعشان، أو وهو خاضع الرأس والجبين، أو متعثر الخطوات، وكأنه شحاذ يطلب رفداً ومعونة، فليس ذلك من الجهاد السلمي، الذي يقوم على الصدع بالبلاغ، والصدع لا ينافي الحكمة، ولا الموعظة الحسنة.

بل إن أساليب الاستجداء والمداهنة، إنما هي من أدب الدروشة والشحاذة، الذي شاع في عصور الانحدار في مخاطبة الحكام، وكأنهم أناس فوق مستوى البشر، ذلك أدب ذل واستكانة، لم يأمر به طبع كريم، ولا عقل حكيم ، فكيف يأمر به شرع تنزل من لدن عزيزحكيم.

وليس من الصدع بكلمة الصدق، أن يتملق الناصحون الحاكم، فيزعمون أن ما يحصل من خلل وانهيار، أو تجبر واستكبار، إنما سببه حاشية فاسدة، وبطانة كاذبة، ومستشارين خونة، فيبرئوا الحاكم المستبد من تبعة ضياع الأمانة.

فلو كان الحاكم شوريا لالتزم بقرار مندوبي الأمة، فصلح وقرّب البطانة الصالحة، ولو كان شوريا ملتزما بقرارات مفوضي الأمة؛ لما تلاعب بالمستشارين أو تلاعبوا به، فالمستبد هو سبب كل فاسد وظلم، سواء أكان عامداً أو غافلاً أم ضعيفاً. فلقد نصب نفسه للأمة قائداً،دون شوراها، واغتصب إرادتها، فكيف تلقى أوزاره على البطانة؟.

ونسبة الصلاح إلى الحاكم المستبد، والفساد إلى من حوله، من مفردات أنموذج تربية الخضوع، الذي يعودالناس الاستسلام للطغيان.

ب – استئذان السلطان وفقه المداهنة:

ومن العجب العجاب، أن تنص الأدلة الشرعية القطعية الورود والدلالة، على وجوب أمر الحاكم بالصلاح ونهيها عن الفساد، ولو تعرض الآمرون للاستشهاد، ثم تجد بعض المتعلقين بشبه التأويل الفاسد، يزعمون أنه لا بدّ في الاحتساب من إذن الحاكم. وأعجب من ذلك أن تجد الفقهاء المفرطين، يؤيدون كلمة الحق والعدل والخير إذا سمعوها، فإذا رفضتها الحكومة

اعتبروا قرار الحاكم ملغياً مشروعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، محتجين بأن كل أمر خلافي، إذا اجتهد فيه السلطان، فإن اجتهاده يحسم النزاع ويمنع العمل بما عداه.

وهم يقيسون فيخطئون القياس، ويظنون الحاكم المتغلب المغتصب الذي صار شرعياً شرعية واقعية بغلبته، وزاد الطين بلة باستبداده وجوره، وثلث ذلك بنقص تقواه ورشاده، وربع ذلك بضعف اجتهاده، كالإمام الشوري الكفي المتخب، كالخليفة الراشد عمر بن الخطاب أو علي بن أبي طالب وفي ذلك عدد من الأوهام:

الأول: أن الخليفة الراشدي لم يلزم الناس باجتهاده.

الوهم الثاني: فإن صح أو رجح أن عمر وأبا بكر، نفذا باجتهادهما بعض الأمور، وتركا اجتهادات أهل الشورى، لا بالحكم الشرعي الذي لا اجتهاد فيه، تاركين رأي غالبية المجتهدين من الشورى، فذلك أمر نادر، وهو إن صح لا يلزم الأمة على مر الأجيال، لأنهما لا يشرعان، بل هما متبعان، كما نص أبو بكر في خطبة بيعته، وكل يؤخذ من كلامه وفعله الصواب، ويرد الخطأ.

الوهم الثالث: أن الخلفاء على كل حال من المهديين الراشدين، الذين أمرت الأمة باتباع سننهم، عندما تكون تفصيلاً لمجمل، أو تطبيقاً لحكم، لا تغييراً في سنة نبوية.

الرابع أن حديث الأمر بإتباع سنن الراشدين فيه مقال – ولو صح لما قيس الحاكم الأموي والعباسي المتغلب المغتصب بالراشدي المنتخب المجتهد الورع، الذي هو خلاصة الصفوة:

أيهاالمنكح الثريا سهيلا

عمرك الله كيف يلتقيان

هي شامية إذا ما استقلت

وسهيل إذا استقل يمان

الوهم الخامس : وأكبر من ذلك أنهم ينظرون إلى الحاكم المستبد الجائر، نظرة أعلى من نظرتهم إلى الخلفاء الشوريين الراشدين، وكأن له حق التحليل والتحريم.

لقد كان الخلفاء الشوريون الراشديون، حكاما منتخبين يجوز أمرهم ونهيهم، ووعظهم وزجرهم، وأطرهم وقصرهم.

فكيف صار السلطان المتغلب المغتصب المستبد الجائر هو الذي يأمر وينهي المجتهدين والمجاهدين، وهو الذي ينصح الناصحين والواعظين، وصار هو الذي يحدد مجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو الذي يأمر بالتوقيف والسجن والتعذيب، فاعتبروه (ولي أمر) على الأمة، لا ولي أمر لها، و(وكيلا عليها) لا لها، وربطت الحدود بموافقة السلطان أيضاً، وأصبحت عبارة (ولي الأمر أدرى بالمصلحة) وعبارة (رأي ولي الأمر يحسم التنازع عند الخلاف) أصلاً فقهياً مرعياً، على مستوى القضاء والتشريع، عند خدام الاستبداد.

ومن يتأملها بعين الشريعة، يجدها بدعة صرحية تؤدي عند التطبيق إلى أن يكون (السلطان) ظلاً لله في الأرض، لا يحاسبه إلا الذي ولاه، بل صار من حيث الواقع المعيش، مصدراً من مصادر التشريع، يحلّل ويحرم، ويبرئ ويجرم، ويقضي ويفتي، حتى صار يقصر أهل الدعوة والإصلاح عن قولة الحق قصراً، وصار يأطرهم على السكوت والتقية والمجاراة أطراً.

وأمسك بيديه أعنة السلطات الثلاث: تنفيذية وتشريعية وقضائية، فاعتبرته ثقافتنا القضائية في صياغتها العباسية والمملوكية هو القاضي، وإنما القضاة نوابه، فأفسد في الأرض وعاث، ترى أهذا هو قانون الشريعة؟

والحاكم في الشريعة السماوية، وفي الدساتير الأرضية، إنما هو نائب عن الأمة. يجوز للأمة التي أنابته، أن تأمره وتنهاه، وتوجهه وتنبهه، ونص بعض الفقهاء الراسخين، كابن عطية الأندلسي، على أن شورى الأمة شرط في الحاكم، فإذا لم يشاور وجب عزله، إذ خرج عن مقتضى النيابة(انظر تفسير القرطبي/ لآية وشاورهم في الأمر/ سورة آل عمران).

وجرت العادة، بأن للموكلين حق توجيه وكيلهم. فصار الحاكم هو الوكيل الذي يتصرف في شؤون موكليه، وصار النائب الذي يتصرف بشؤون من أنابه، وكأن الأمة سفيهة يجب الحجر عليها، أو طالب صغير لا بدّ له من ولي رشيد.

بمثل فقه المداهنة ضاعت الأندلس، وأباح التتار بيضة الإسلام، ودنس الصليبيون بيت المقدس، وألقت خيول المستعمرين روثها في المساجد، وديست المصاحف، وهجم الاستعمار وعاث ، وضاعت التربية، وفسدت الأخلاق، وساد الانحلال والضياع، وأهملت الزراعة والصناعة وضاع الاقتصاد وانتشر الفساد في البلاد، وهمش دور المناسك.

ولا زال بعض المنتسبين للدين، يشيعون فقه المداهنة، الذي راياته وشعاراته من محكم النصوص، ودواخله هروب ونكوص،كمصطلحات أضعف الإيمان والإنكار بالقلب، والتقية والانعزال، وسد الذرائع والصبر على جور الحكام، ما داموا يصلون، واعتبار منظومة فقه النكوص من الحكمة!! واعتبار إنكار المنكرات السياسية من الفتنة.

فالقول باشتراط إذن السلطان قول بغير دليل، فالآمر والآذن، والناهي والمانع في كل أمر، إنما يستمد إذنه من الأمة، هذه هي الفطرة، التي شرعها الله، حتى تنفيذ الشريعة، لم يكله الله للفقهاء ولا للأمراء، إما وكله الله إلى الأمة مهمة تنفيذه، فالأمة هي المخولة بتنفيذ أحكام الشريعة ، فهي ولية أمر نفسها، وليس لأحد من الأمراء أو الفقهاء أن ينهى عن ما نص الشارع على الأمر به أو رأته الأمة من مصالحها، ولا سيما أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يفيد الوجوب، لأن كل أمر ونهي فى القرآن والسنة، إنما هو للوجوب، ما لم تصرفه قرينة عن الوجوب، الى الإباحة أو الاستحباب.

الوهم السادس: ينسى أولئك الواهمون، القاعدة الشرعية القطعية، التي أسس عليها الأصوليون –وخلاصتها-: إن الآمر الذي تجب طاعته هو الله، أما العبد فليس له ولاية على عبد مثله، لأنه مملوك مثله، فكلاهما عبد الله، فيجب عليهما أن يطيعا الآمر الأعلى.

والآمر الأعلى بعد الله، في إقامة عمود الملة وشئون الأمة؛ هم أهل الحل والعقد من وجوه الناس، وأصحاب الرأي والخبرة، الذين يسعون في المصالح العامة، ويكتسبون ثقة الأمة، في رأيهم وخبرتهم، وحماستهم وإخلاصهم، ونظافة جيوبهم، وتنتخبهم الأمة وتقدمهم للحديث باسمها، فهم يبلورون بما يحتاج من الآراء إلى بلورة، وهم أخيرا للتعبير عن مصالح الأمة كالقنطرة، أي أنهم يجسدون أمرين:

أولهما: مرجعيتها

ثانيهما : ويجسدون أيضا إجماعها كما صرح عديد من المفسرين الراسخون (كالفخر الرازي والنيسابوري ومحمد عبده) في تفسير آيتي أولي الأمر في سورة النساء، وكما يدل عليه ظاهر قول ابن تيمية.

فمن نفّذ خلاف أمر الله أو أصدر أمراً من دون شورى الأمة(عبر مفوضيها) فلا طاعة له، لأنه أخلَّ بمبدأ التوكيل والتخويل، فلا تجوز طاعة الحاكم في قانون لم يصدر عن رأي الأمة، لأنه عصى الله الذي حدد مرجعية الطاعة بأمرين: محكم الشريعة ورأي أهل الخبرة والنصح والعقل الجديرين برتبة أهل الحل والعقد، كما قال عليه الصلاة والسلام «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق».

واشتراط إذن السلطان، إنما هو من تحكيم الرأي والهوى في شرع الله، فمن منع الناس، بل ـ كما قال الإمام الشاطبي «من منع نفسه من تناول ما أحل الله، من غير عذر شرعي، فهو خارج عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم، والعامل بغير السنة تديناً هو المبتدع بعينه» (الاعتصام: 59/1).

ومن احتكم إلى رأيه المجرد من الدليل الشرعي، فقد ابتدع، كما قال الإمام الشاطبي أيضاً «المبتدع قد نزل نفسه منزلة المضاهي للشارع، لأن الشارع وضع الشرائع، وألزم الخلق الجري على سننها، وصار هو المتفرد بذلك، لأنه حكم بين الخلق، في ما كانوا فيه يختلفون، وإن لا فلو كان الشرع من مدركات الخلق، لم تنزل الشرائع، ولم يبق الخلاف بين الناس، ولا احتيج إلى بعث الرسل عليهم السلام» (الاعتصام: 66/1).

ج – كيف يستأذن السلطان في الحسبة عليه؟

ثم كيف يشترط للأمر بالخير، والنهي عن الشر إذن السلطة التنفيذية، وهي الجهة التي صدر منها منكر الجور والهوى؟، فكيف يمكن إنكار المنكر، إذا كان لا بدّ من استئذان الحاكم في الإنكار عليه نفسه، كيف يتم الاحتساب في المجال الذي سماه العلماء العباسيون (المنكرات

السلطانية)، وكيف ينصف السلطان المحتسبين والمصلحين من نفسه، ألا تكون المسألة كما قال أبو الطيب المتنبي:

يـا أعدل الخلـق!، إلا في معاملتـي!×

فيك الخصـام وأنت الخصم والحكـم!!

ولـذلك رد الإمـام الغزالـي حجـج فقهـاء المداهنـة والتبريـر، فـذكر أن تخصـيص الأمـر بالمعروف، بتفويض الإمام تحكم لا أصل له، وتساءل «كيف يكون الأمر محتاجاً إلى إذن الإمام، وأفضل درجاته كلمة حق عند إمام جائر، فإذا جاز الحكم على الإمام وهو راغم، فكيف يحتاج إلى استئذانه» ثم قال: «إذا كان الوالي راضياً فذاك، وإن كان ساخطاً فسخطه منكر، يجب الإنكار عليه فيه!! فكيف يحتاج إلى إذنه في الإنكار عليه» (الإحياء: 2/288).

واكد ذلك الإمام النووي فى شرح صحيح مسلم وحكى الإجماع على وجوب إصلاح السلطان وهو راغم فقال: "قال إمام الحرمين (الجويني) والدليل على إجماع المسلمين أن غير الولاة، في الصدر الأول والصدر الذي يليه، كانوا يأمرونهم [أي الحكام] بالمعروف، وينهونهم عن المنكر، مع تقرير المسلمين إياهم [على ذلك] ، وترك توبيخهم على التشاغل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من غير ولاية» ومن يرد أمثلة حية لذلك؛ يجدها في كتاب المجاهد الشهيد عبد العزيز البدري (علماء فى مواجهة الحكام) رحمنا الله وإياه.

(معالم في طريق الجهاد السياسي
الفصول الآتية كانت بهذا العنوان/ثم استحسنت إلحاقها بالطبعة الثانية من كتيب الكلمة لا الرصاصة)

24=حقوق الأمة لا توهب بتوسلات وعاظ سرية بل تنتزع بالتضحيات

أ= النصح في القرآن والحديث هو الإخلاص وليس الموعظة:

التبس موضوع مطالبة الأمة بحقوقها، على كثير من علماء الدين، فضلا عن غيرهم من المحتسبين، ببعض الأوهام:

الوهم الأول: أنهم اعتبروا مطالبة الناس بحقوقهم من قبيل موعظة الظالم(حين يبكيه الواعظ لحظة) ثم يعود إلى ظلمه.

الوهم الثاني:وبنوا على هذا الوهم وهما آخرا هو الخلاف في هذه الموعظة، أتكون سرية أم علنية، كما أغطش عليهم الاستبداد، فتساءلوا هل تجب الشورى أم لا تجب، ثم تساءلوا مرة أخرى أهي ملزمة أم معلمة؟.

وكانت النتيجة أن صارت المطالبة بالحقوق في عداد توسلات الشحاذين،التي تقدم إلى ولي الأمر بأكف الضراعة والخضوع.

الوهم الثالث: تخصيص كلمة نصح (بمعنى أخلص) إلى معنى وعظ:وحرفت الأحاديث والآيات، من أجل أن تجعل الحقوق كالهبات المستوهبة، وظن كثير من الفقهاء-فضلا عن غيرهم- أن الأحاديث التي تقول الدين النصيحة تقصد هذا المعنى،

ولكن النصح –في القرآن والسنة-معناه العام الإخلاص والاحتساب والصدق، (كما جاء في معجم ألفاظ القرآن الكريم/مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مادة نصح:) فمعنى نصح له ونصحه نصحا ونصيحة: أي تحرى ما ينبغي له وما يصلح له، وأراد له الخير، وأخلص له في تدبير أمره.

وهو من قولهم:نصحت له الود:أخلصته،تقول:نصحت لصديقي الرأي،كما قال تعالى:"وقاسمهما أني لكما من الناصحين"(الأعراف:12 ونحوه 79)، وفي قوله تعالى على لسان النبي شعيب"أبلغكم رسالات ربي وأنصح لكم"(الأعراف:62)، وبهذا المعنى جاءت في الحديث الصحيح"الدين النصيحة، قلنا لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولرسوله".و وبهذا المعنى جاءت أيضا في الحديث الصحيح في قول الرسول صلى الله عليه وسلم النصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم "، وكما في قوله تعالى على لسان شعيب" نصحت لكم ولكن لا تحبون الناصحين"، وكذلك في قوله تعالى على لسان إخوة يوسف"قالوا يا أبانا! مالك لاتأمننا على يوسف وإنا له لناصحون".

ومن معاني النصح، التصديق والالتزام، يقال نصح العبيد لله أي وقفوا عند ما أمر ونهى، وفعلوا مايحبه الله ويرضاه،ونصحوا للرسول صلى الله عليه وسلم:أي صدقوا نبوته،والتزموا ماجاء به،.قال تعالى"ولاعلى الذين لايجدون ما ينفقون حرج، إذا نصحوا لله ورسوله" (التوبة:91)،

ونصح لنفسه:تجنب ما يؤذيها في الدنيا والآخرة.

والتوبة النصوح هي التي نصح صاحبها لنفسه،فأخلصها من شوائب الإثم، كما قال تعالى"توبوا إلى الله توبة نصوحا(التحريم:8).

فتبين من ذلك أن هؤلاء الذين يصرفون حديث النصيحة إلى الوعظ لا برهان لهم،فالنصيحة في معجم القرآن والسنة وفي معجم العصر الراشدي إنما هي بهذا المعنى، ولم تأت بمعنى الوعظ فيهما، وإنما تحرف معناها، وانحصرت بالوعظ بعد ذلك العصر.

والذين يجعلون النصيحة السياسية سرا يوشك أن يبتدعوا في الدين، أما توجيه الناس وإرشادهم في أمور دنياهم وأخراهم؛فاسمه ووصفه في معجم القرآن والسنة،(الوعظ)كما قال تعالى"وإذ قال لقمان لابنه وهو يعظه: يابني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم"(لقمان:13)، وكما في حديث العرباض بن سارية الصحيح"وعظنا رسول الله موعظة وجلت منها القلوب...".

ب=مطالبات أحرار بحقوق وليست توسلات رهبان ولا شحاذين:

ولو أطلق لفظ النصح على الوعظ مجازا أو توسعا،لما انطبق على الحقوق، فالسلطان وكيل للأمة، والذين ينبهون وكيلهم إلى ما قصر فيه من حقوقهم؛ لا يعتبرون في (السياسة الشرعية)، في منزلة واعظيه، بل مطالبون بحقوقهم،لهم حق أمره ونهيه، وقصره على الحق قصرا، وأطره عن الظلم أطرا،لأنهم لا يرشدونه في أموره الشخصية الخاصة به، ولو تنبه فقهاء الموعظة السرية هدانا الله وإياهم إلى هذه البديهية في علم السياسة الشرعية،لأراحوا نفوسهم من التأويل الفاسد، وضرب المحكمات بالآثار المتشابهة والشواذ.

إنكار المنكرات السلطانية يختلف عن الوعظ، لأن الخلافة والإمارة والإمامة الشرعية عقد اختيار بين الناس والحاكم، مشروط بالعمل بكتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم،وأول شروط الحاكم أن يكون شوريا، فطاعة الحاكم مقيدة بشورى الأمة.

لأن الأمة هي التي استخلفها الله، فهي الحفيظة على الدولة والشريعة، فمن أطاع الرسول فقد أطاع الله، ومن أطاع الأمة(بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم) فقد اطاع الله.

ولذلك نص ابن تيمية على أن الطاعة لا تكون لفرد إلا إذا كان مصوما، ولا عصمة إلا لنبي، ولكن الأمة بعد النبي هي المطاعة، لأنها معصومة.

فمن فتك بالشورى فقد عصى الله، ووقع في ما حذر منه الرسول صلى الله عليه وسلم:"لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق".وما أشار إليه أبو بكر رضي الله عنا وعنكم وعنه" أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإذا عصيته فلا طاعة لي عليكم"، وليست طاعة الله هلالا يختلف في رؤيته الراءون،

من أجل ذلك نذكر بالحديث الصحيح الذي حذر من زلات العلماء،ونذكر بأن هذه الزلات أمور تتكاثر، عند أي فقيه لا يدرك حق الأمة في ضمانات تضمن استقلال القضاء،بمجلس نواب ينتخب من الشعب، وبدولة تفصل بين السلطات الثلاث، وبسلطة شعبية تتمظهر بالجمعيات الأهلية، والذي يدرك مبادئ السياسة الشرعية؛لن يقع في مزلق تعطيل مبدأ الاحتساب على السلطان،ورحم الله ابن القيم:

العلم قال الله قال رسوله قال الصحابة هم أولو العرفان
ما العلم نصبك للفقيه موازنا بين النبي وبين قول فلان

وحقوق الناس ثابتة في السياسة الشرعية؛ هي أن الإمامة عقد وكالة وإنابة، فهل يجوز بمقتضاها أن يستبد الوكيل بأمر موكليه؟ ويصبح وصيا عليهم؟، وينتهب أموالهم وأراضيهم؟،

ويتصرف في أمور تربية أبنائهم وتعليمهم وإدارة شئونهم وأنسالهم وأعراضهم ودمائهم وحيواتهم وفق مايراه مصلحة لهم، قد تكون مصلحة حقيقية وقد تكون متوهمة، ثم يسجن من قال له اتق الله، ثم يأتي قاض ليقره على التنكيل بالمحتسبين ودعاة حقوق الإنسان ومنكري فواحش التعذيب، فيكون المحتسب المستجير بالقاضي من ظلم الوالي، كما قيل:

والمستجير بعمر عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار

ج=الفرق بين المطالب الحقوقية والمواعظ والشحاذة:

فكيف تكون مطالبة المستحقين بحقوقهم مواعظ فضلا عن أن تكون توسلات سرية؟

إننا أمام إنكار فواحش سياسية عامة ولسنا أمام إنكار فواحش فردية يقوم بها أفراد، يقوم بها الحاكم بشخصه، وقد أغلق بابه، يعود أثرها المباشر عليه وحده، لا على الأمة، وهذه الأفعال تفعلها جلاوزة الشرطة بضرب السجناء وتعذيبهم، وحتى لو كان ذلك من دون علم وزير الداخلية، ولا رضاه؛ فإنه مسئول أمام الشعب اليوم وأمام الله غدا عن ما يقترف موظفوه.

إن انكار المنكرات السلطانية عبر الوسائل السلمية، كالبيان والمظاهرة والاعتصام، والإضراب عن العمل ليس إنكاراً على تصرف فعله الوالي بنفسه،ولا يتعدى ضرره على غيره، وإنما هوعلى فعل مارسه ومارسته هيئات تدعي أن ما تفعله هو مقتضي أمر الوالي، وحتى لو افترضنا أنه لا يتوقع منه أن يقره وأنه غفل عنه ، فإنه مسئول عنه، لأن الصلاحية تفوض، ولكن المسئولية لاتفوض.

ومن البديهي أن تدافع أجهزة القمع عن قمعها، وتفر عن المحاسبة وتلفق التهم على دعاة العدل والحقوق، ولا يمكن معالجة أخطائها سرا، ومن اجل ذلك تصبح الشفافية هي بوابة الإصلاح.

هل الحكام المغتصبون أعلى منزلة من النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته السابقين على العموم، وخلفائه الراشدين على الخصوص، الذين أقاموا معالم الحكم الشوري ،عبر الشفافية والعلانية، وصحابته الذين عاشوا في ظلالهما؛ أما الذين عاشوا في ظلال ظلام الجور والجبر فقد تأثر فكرهم السياسي بهذه الظلال

ولا نعلم أن أحدا قال إن إنكار المنكرات المعلنة يكون سرا، من سلف العهد الشوري الراشدي، أما من عداهم فأقوالهم إنما تساق للاستشهاد والاعتضاد لا للتعويل والاعتماد، وما أجمع عليه الخلفاء الراشديون، لا يضرب بما فعله المغتصبون المستبدون الظالمون،

فقيام الناس عبر الوسائل السلمية، كالبيان والمظاهرة والاعتصام، والإضراب عن العمل والطعام، نوع من أنواع التعاون على البر والتقوى، من أجل نيل الحقوق، كل هذه الأنواع من شعب الجهاد المدني السلمي،ولم يقل أحد لا من الفقهاء ولا من غيرهم إنه يجب أن يلتزم الناس الموعظة السرية في مطالبة السلطان بحقوقهم.

ألا يقال لجلاوزة الشرط التي تعذب الناس اتقوا الله، بيننا وبين الحاكم بيعة شرعية شرطها الأساس: شورى الأمة عبر عرفائها المفوظين، لا على والاستبداد، فلا تنقضوها باسم الحفاظ على الأمن، فإن العدل أساس الأمن، وإن الظلم مصدر الفتن ؟.

أما قال صلى الله عليه وسلم : إذا هابت أمتي أن تقول للظالم ياظالم فقد تودع منها "؟.

وعن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ثم أنه تخلف من بعدهم خلوف يقولون مالا يفعلون ويفعلون مالا يقولون ويفعلون مالا يؤمرون فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل " (رواه البخاري ومسلم).

هل العمل بمثل الحديث إثارة فتنة؟،وتشريع المطالبة السلمية لا الانبطاح أمام المنكرات ولا يعني ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا ينطبق بالتأكيد على منكرات تعذيب السجناء، فضلا عن غيرهم(انظر لمزيد من البيان النصيحة السرية باطلة لعشرين دليلا/ د/ عبد الكريم الخضر.

د=تحريك الرأي العام:

عندما نقرأ في أدبيات السياسة عبر العصور العباسية والمملوكية؛ ندرك أهم أسباب رسوخ الطغيان، استبعاد الرأي العام من الصورة، لقد اختصرت القضية في حقوق فردية أولا، ثم اختزلت الأمة بعالم يعظ طاغية، في مجلس سري،(انظر كثيرا من خزعبلات المواعظ السرية، في كتاب زين الحسب والرياسة لابن هذيل، من علماء القرن الثامن الهجري، لتعرف أن كثيرا من أسباب انحطاط عقل الأمة السياسي، رسخت بخطاب ديني محرف)، وكأن الأمة لا ناقة لها ولا جمل، إذا أمر الحاكم وبصم المفتون حملت زادها وركبت مطاياها، ولا تدري إلى أين تساق، من أجل ذلك لا يصح منطق الموعظة السرية، إلا على مذهب فقهاء الحجاج، الذين طوعوا الأمة لتقبل هيمنة كل مستعصم بهولاكو وقيصر، قاتلهم الله أنى يؤفكون.

25= هدف الإصلاح السياسي واحد في كل أمة ودولة وملة(الحكم الشوري) لكي لانختلف في البديهيات

أ- مقصد الإصلاح السياسي:

الخلاصة:لا يمكن نجاح أي اصلاح تعليمي أو اقتصادي من دون إصلاح سياسي، ولا يمكن نجاح أي إصلاح سياسي، من دون مبدأ سلطة الأمة، ولا سلطة للأمة دون الهيكل الشوري ولا هيكل شوريا دون إطار الدستور:

المشكلة التي عانت منها الأمة في العالم العربي هي سلطة الفرد أو الحزب أو الأسرة المطلقة (أو الاستبداد)، تلك التي رسخت ثقافة الخضوع ، وما فيها من مفردات الاستسلام

واللامبالاة والتقليد والشلل الذهني، والتقوقع وانغلاق الذهن وتنزيه الذات والتعصب لها، وكراهية الحوار واحتكار الصواب.

ولا يمكن بناء مجتمع سليم، ما لم يتحرر من ثقافة الخضوع، ولا يمكن ذلك من دون التركيز على ترسيخ ثلاثية المجتمع المدني الإسلامي: قيما و تجمعات أهلية وهيكلا دستوريا.

قاعدة المثلث العريضة هي القيم فهي حوالي عشر:أهمها سلطة الامة عبر ممثليها في تحقيق مقاصد الشريعة و الالتزام بالحل السلمي، لأي خلاف اجتماعي أو سياسي، وعدم العنف في الوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها، وقيام الحكم على أساس عقد اجتماعي (بيعة شرعية) بين الحكومة والمجتمع لا على تغلب ولا اغتصاب،وضمان حقوق المواطنين والحريات العامة(الفطرية) ولا سيما الحرية السياسية، والعدالة والتسامح والتعددية والتعايش والحوار، والاستقلال والكرامة والمساواة.

وضلع المثلث الأيمن هو التجمعات المدنية، فلا يمكن للحكم الشوري أن ينجح ولا أن يستقر، من دون قيام تجمعات المجتمع المدني الأهلية، نقابات وجمعيات، كما أن هذه التجمعات لن تقوم لها قائمة ، ما لم ينشط دعاة الإصلاح السياسي في نشر قيم المجتمع المدني ويقيمها الناس.

بقيام قاعدة المثلث وضلعه الأيمن يقوم ضلعه (الإطار الدستوري) آليا، الذي يضمن إقرار الحقوق العامة للمواطنين، ثقافية واجتماعية ومدنية واقتصادية ومهنية. وفي الإطار الدستوري،يوزع عبء السلطة على ثلاثة أركان، السلطة التنفيذية يرأسها ملك أو رئيس، وسلطة قضائية مستقلة، وسلطة الأمة التي يجسدها مجلس نيابي منتخب، يراقب السلطة التنفيذية ويحاسبها.

ومعنى ذلك أسبقية نشر قيم المجتمع المدني كحقوق الإنسان، والمطالبة بتجمعاته الأهلية، ونشر مفاهيم الإصلاح الدستوري ثالثا.

والوعي الاستراتيجي بالأولويات، يجعل البداية نشر أفكار المجتمع المدني، قبل تجميع الناس وحشدهم.

ب= الاستراتيجية: فرز الهدف الأساسي من الثانوي:

من أين نبدأ الإصلاح السياسي؟

ينبغي أن يبدأ بوضع (الاستراتيجية)، بتحليل الظروف المحلية ، وتحليل النتائج المتوقعة.

ودرجة تقبل الناس التغيير، ومدى تحمسهم بناء القدرة المؤسسية والبشرية المنظمة ، وكفاية الموارد (دليل استقلال القضاء ستيفن جولاب:: 50)

إذ ينبغي أن يكون للهدف المراد إصلاحه أولوية، من ما يضيع كثيرا من الجهود الإصلاحية، أن لا تراعي سلم الأولويات في الإصلاح، كأن تنادي بإصلاح التعليم قبل القضاء، أو أن لا يكون لديها وعي بإصلاح الأمور المنهجية، التي إذا صلحت صلح ماعداها، كمن ينادي بتغيير الوزير، بينما المشكل في الوزارة منهجي لا شخصي، أو ينفق جهوده في الإصلاح الصحي أو الطبي دون أن يدرك إن حقوق الإنسان أولى.

إذن لا ينبغي لنا في أي بلد عربي متخلف سياسيا؛ أن نبدأ من حيث أخطأت البداية تيارات إصلاحية في البلدان العربية الأخرى،خلال القرن الرابع عشر عندما بدأت بالتقنية أو الصناعة، أو تنشيط الاقتصاد أو التعليم، بل ينبغي أن نبدأ من حيث بدأت الشعوب الناجحة: بإشاعة ثقافة المجتمع المدني والمطالبة بقيام هياكل المجتمع المدني الأهلية،من أجل توظيفها في الإصلاح السياسي.

ج=عناصر النجاح:

أولاً: هناك صفتان للهدف (الإستراتيجي للإصلاح):

أولاهما: أن يكون الهدف مؤسسيا: بتحديد الإصلاح المؤسسي، الذي إذا وقع أفضى إلى صلاح ما عداه، لأن الغفلة عن أن الأهم هو صلاح النظام السياسي،بقيام(الحكم الشوري) قبل صلاح الكادر الإداري؛ تقلل من جدوى كثير من الجهود والحشود، كمن ينادي بتغيير الوزير، من دون أن يلاحظ أن المشكل في الوزارة مؤسسي منهجي لا شخصي.

ثانيتها: أن يكون للهدف أولوية. فمن ما يقلل من جدوى كثير من جهود الإصلاح، أن لا تراعي سلم الأولويات في إصلاح المجتمعات، فتترك الأساسيات،وتبدأ بالثانويات كأن تبدأ بإصلاح التعليم أو الاقتصاد، أو الزراعة أو الصحة أو الإدارة، ناسية أن المرض الأساسي في طبيعة النظام السياسي، وأن ما تراه في الزراعة والصحة، كالذي تراه في عيون مريض السكري وآذانه وأقدامه، إنما هي مضاعفات مرض السكري.

إن الهدف الذي له ما بعده هو (جزيرة الحكم الشوري) التي تنبت الحرية والكرامة والعدالة والاستقامة التي لاتكون دون سيادة الأمة على قضاتها وولاتها.

فما السفينة التي توصل إل الجزيرة؟

إنه رسوخ ثلاثية المجتمع المدني،في الأعراف والعلاقات الاجتماعية، بعناصرها الثلاثة:

العنصر الأول: رسوخ القيم (الثقافة المدنية) وأهمها:

1: إيمان الناس بأنهم أدرى بمصالحهم، و أن دور الحكومة محصور بتنفيذ رأيهم فحسب، وتحديد دور الحكومة بأنها سلطة تنفيذية لما يقرره المجتمع فحسب، لما تقرره الأمة عبر ممثليها، في تحقيق مقاصد الشريعة ووسائل تنفيذها المشروعة، أي رفض السلطة المطلقة.

2: الالتزام بحل أي خلاف سياسي أو اجتماعي أو ثقافي أو مذهبي عبر الحوار والصراع السلمي(وتجريم العنف سواءا أكان وسيلة للوصول إلى الحكم أم للاحتفاظ به).

3: المواطنة، هي أساس الحقوق، وفي إطارها تنشأ قيم التعددية والحوارية و التسامح والأغلبية والشورى والتعايش،

العنصر الثاني: قيام تجمعات المجتمع المدني الأهلية، كالنقابات والجمعيات،بفروعها (الخمسة):سياسية واقتصادية، واجتماعية ومهنية وثقافية.

د= الحكم الشوري قالبه النظام الدستوري فما عناصر الدستور؟:

الحكم الشورى، له مضمون، وله هيكل و هيكله هو خيمة الحكم الدستوري، بأعمدتها الخمسة:

أولها: ضمان سلطة الأمة في تحقيق مقاصد الشريعة، ولا يمكن ضمانها في مدونة معلنة، تقرر مشروعية إنشاء تجمعات المجتمع المدني الأهلية، نقابات وجمعيات ورابطات، والحفاظ على حقوقها، بصفة تجمعاتها وسيطا بين الدولة والمجتمع، يحمى الدولة والمجتمع، من الانزلاق إلى الجور والاستبداد، أو إلى الفوضى والعنف والفساد.و يمكن أن تضمن مدونة ما إقرار حقوق وحريات المواطنين الأساسية: طبيعية ومدنية، واجتماعية وشخصية، وفكرية واقتصادية وسياسية،التي أقرها الإسلام قبل أربعة عشر قرنا من تنادي الأمم الدستورية إليها اليوم.

إلا بقيام تجمعات المجتمع المدني الأهلية، بأنواعها الخمسة: مهنية واقتصادية، واجتماعية وثقافية وسياسية وجمعيات المجتمع المدني الأهلية، هي صمام الأمان، الذي يحمي حقوق المجتمع من الاغتيال و يصون قوة الدولة من الاضمحلال، وهي السكة الوحيدة التي توصل الناس إلى الحكم الشوري، وتصون العلاقة الطبيعية بين المجتمع والدولة.

وهذا يعني تطوير الحكم من أحادية السلطة المطلقة إلى ثلاثيتها، بأن تقسم السلطة إلى تنفيذية وتشريعية وقضائية وكل منها سلطة مستقلة، على أن يتم التعاون بين السلطات الثلاث، وأن يراقب بعضها بعضا، لأن هذه السلطات الثلاث، تجسد بمجموعها-لا بمفرداتها-سلطة الأمة في تقرير مصالحها.

ثانيها: الحكم يقوم على(عقد اجتماعي)، على عقد بيعة الاختيار الشوري، بين الأمة والحاكم؛ يقر به الحاكم بسلطة الأمة، وأنه وكيل عنها، ولا صحة ولا مشروعية لنظام الحكم الأحادي المطلق القائم على التغلب وبيعة الاضطرار الجبرية.

ثالثها: توزيع السلطة على ثلاثة أعمدة بإنشاء السلطة النيابية والسلطة القضائية المستقلة. وحصر وظيفة الحاكم(السلطان/الملك/ الرئيس) بأنها تنفيذية والفصل المرن بين السلطات الثلاث وقيام سلطة الشعب النيابية التشريعية المنتخبة، عبر ممثليه الذين تتوافر فيهم

القوة المعرفية والأخلاقية والاجتماعية، لتحقيق مقاصد الشرع، في الشئون العامة، و لاسيما محاسبة الحكومة ومراقبتها، فنواب الأمة صورة حديثة لمصطلح (أولى الأمر) الوارد في القرآن الكريم، ومصطلح (أهل الحل والعقد) الوارد في التراث.

رابعها: استقلال القضاء عن تدخلات وتداخلات الدولة، ومفهوم استقلال له أكثر من عشرين معيارا تنظيميا من دونها لا يمكن اعتباره سلطة مستقلة حقيقية.

خامسها:تحديد وظيفة سلطة الحكومة؛ بأنها سلطة مقيدة باختصاصات محددة بصلاحيات، وليست مطلقة من الاختصاص والمساءلة والمحاسبة والمراقبة وأنها تنفيذية أي ليس لها حق التشريع ولا البت في الأمور الكبرى. وذلك بالفصل بين هذه السلطات الثلاث، لكي لا تتدخل السلطة التنفيذية، في شئون السلطتين النيابية القضائية. وخضوعها لراقبة سلطة الأمة النيابية والقضائية

سادسها: تداول السلطة بناءا على مبدأ الانتخاب.

26=لماذا فشلت مشاريع الإصلاح العربي؟:

أ=من أين يبدأ الإصلاح في أي بلد عربي متخلف سياسيا، كالبلدان الخليجية؟.

سؤال ليس في جوابه قولان، فالعلوم الاجتماعية، ولاسيما علم الاجتماع السياسي، حددت أدواء الأمم والمجتمعات وأدويتها، وما أبانه الله لنا من حقائق علوم الإنسان والطبيعة، وهى لا تتعارض حقائق علم الشريعة، ومن العبث أن نهوم في اجتهادات ظنون، ولدينا علم اليقين، الذي جربته الحكومات والشعوب.

إن مركزية الإدارة وسلطتها المطلقة، أو بتعبير آخر احتكار القرار؛ أو بتعبير أدق(الاستبداد) هو سر الانحطاط في أي أمة، وليس صحيحا ما ترده ثقافتنا الموروثة، من فضل المستبد العادل، فالمستبد لا يمكن أن يعدل، حتى ولو كان مخلصا تقيا مصلحا، فالسلطة المطلقة مفسدة مطلقة.

السكة المأثورة في كل زمان ومكان لصلاح الحكم، أن شورى الأمة الملزمة هي أساس الحكم لا العدل، تلك خلاصة تجربة الأمم والشعوب، التي عرفتها بعد التخبط في المآسي والكوارث والحروب، هي الشورى السياسية الشعبية الملزمة، إنها طريق النجاة ، من أخطأها لن يصل إلى استقرار ولا إلى ازدهار، مهما كان له من العبقرية والنبوغ، والأعوان والحشود.

تلك هي خلاصة درس التاريخ التي تعلمتها الأمم عبر القرون.

أضاع دعاة الإصلاح السياسي العرب فرصا كبرى وجهودا عظمى، ولم يصلوا إلى محصول، يوازي الجهد المبذول، بسبب الغفلة عن البدء بالحرف الأول من أبجدية الإصلاح، وكأنهم نسوا أن ثنائية دمار البلاد والعباد في كل أمة؛هي حكم (الجبر) الذي لابد أن يفضي إلى

(الجور)، وثنائية الصلاح في كل زمان ومكان: حكم (الشورى)، الذي لابد أن يفضي إلى (العدل)، وفي ذلك بضع ملاحظات:

أولاها: لم يستطع الإصلاحيون أن يجمعوا على صياغة خطاب إصلاح سياسي، مؤصل على الإسلام، ينبثق من هوية الشعوب العربية خاصة والإسلامية عامة، فيلتزم بالأصول في المضامين والمقاصد، ويجدد الوسائل والأطر والفروع، ويستجيب لما في المجتمعات من تغيرات كبرى، وما واكبها من حداثة النظم.

ولم تستطع حركات التحديث العربية أن تسك خطابا ينسجم مع هوية الأمة، فاستطاع المحافظون على الأساليب والنظم والأفكار الأموية والعباسية، أن يستغلوا عجزها عن إنتاج خطاب إصلاح سياسي ينبثق من هوية الأمة، في تشويه مشروع (الحكم الشوري) جملة وتفصيلا.

ثانيتها: أن النخب تركت الاتفاق فى الأساسيات إلى الشقاق على الثانويات،وكان طبيعيا أن يسهم الصراع حول الثانويات؛ في ضياع الإصلاح السياسي.

ثالثتها: كثير من دعاة الإصلاح، لم يدركوا أن مشكلة الأمة الأساسية هي السلطة المطلقة، هي احتكار القرار هي الحكم الجبري، وأن العلاج هو المشاركة السياسية، وأن دعوات الأسلمة والإصلاح؛ تبدأ إذن بالمطالبة السياسية،بتوفير جو الحوار والشورى الشعبية، وبرنامج العلاج الصحيح؛ هو حشد كل الطاقات، من أجل الشفاء من الداء الأساسي، الاستبداد.

ب=محور العقيدة السياسية في الإسلام :الحكم الشورى وأكبر معاول هدمها الحكم العضوض:

المشكلة في البلدان العربية أن خطاب الركود وتهميش القيم المدنية، وتهميش دور المرأة، واختلال عقد (البيعة) الذي يقوم على التعاقدية بين المجتمع والقيادة، دعم بخطاب تأويل حرف الدين، ولوى أعناق صريح التنزيل، حتى بدا للناس أن الإسلام يهون من شأن الشورية ويهمش حقوق المواطن السياسية، وأنه يهمش العدالة، ويتعايش مع الجبر والقمع، اللذين يولدان الجور والفساد، ووأد حقوق المرآة، التي عرفتها الطبائع الإنسانية، وأكدتها الشرائع السماوية، وقد ظهر خطاب الجمود منذ صياغته الأموية والعباسية، وتراكم عبر العصور، وصار قوام خطب المساجد وأحاديث المجالس، ورفوف المكتبات، حتى صار من المسلمات الدينية.

ومادام التخلف والركود، قد رسخ بخطاب ديني حرف صريح التنزيل، وغيب عناصر القوة في الدين،فإنه ينبغي لدعاة الإسلام إنقاذ الجماهير من التخلف والركود، الذي حملته التيارات المحافظة على الأفكار والوسائل العباسية، في الدولة والقضاء، بخطاب ديني يبني على صريح الشريعة، الذي طبقه السلف الصالح الراشدي.

ولقد فشل خطاب الإصلاح السياسي في عديد من البلدان العربية، لأن أغلب دعاة سلطة الأمة؛ لم يؤسسوا خطاب النظام الدستوري والمجتمع المدني، على الإسلام بشكل كاف، وأغلب دعاة الإسلام لم يدركوا أنه لا يمكن إقامة نظام شوري خارج مفهوم سلطة الأمة،وأن سلطة الأمة محور العقيدة السياسية في الإسلام، فبدا التنافر بين خطاب الإصلاح الدستوري والخطاب الإسلامي السائد.

ولتلافي ذلك ينبغي أن يؤسس خطاب الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني، على الإسلام عقيدة الأمة وهويتها الثابتة، باعتباره المرجعية الوحيدة التي يجب الالتزام بها، لكي لا يتصور المنادون بالإصلاح السياسي والاجتماعي وبالتحديث؛ أن الإسلام ليس مشروعا للتقدم في الدنيا والآخرة معا، ولكي لا تتصور بعض الرموز الدينية الإسلامية، وكذلك الجماهير المستضعفة المستغفلة؛ أن المناداة بالحريات والحقوق العامة علمنة، ولكي يتبين للجميع أن الإسلام نادى بحقوق المواطنين وحرياتهم مدنية وثقافية واجتماعية وسياسية، قبل أربعة عشر قرنا من تنادى الأمم إليها.

وبذلك يسهل نشر خطاب:البيعة الشرعية:قوامة الأمة (الدستور،

وينبغي إنشاء خطاب سياسي ديني يبين أن محور العقيدة السياسية هو سلطة الأمة، مؤسس على مقاصد الشريعة وعلم العقيدة. تأسيسا فقهيا أصوليا.

ولا تسهل صياغة خطاب مقاصدي عقيدي يزيل الغبار عن ما انطمس من معالم عقيدة الإسلام السياسية إلا بتجديد منهج أصول فقه الكتاب والسنة.

بذلك تصبح مفاهيم الدستور والمجتمع المدني الإسلامي؛ مدعومة بسناد ديني، يقربها إلى الناس، ويبن للناس أنها هي العودة إلى سنة الحكم الشورى، ويحميها من معارضيها، الذين يظنونها بدعاً أو علمنة، من "المقتسمبن الذي جعلوا القرآن عضين، وهم لا يشعرون".فحرفوا الشريعة، وأغفلوا كلياتها ومقاصدها القواطع وضربوا روح الشريعة بنصوصها، وكلياتها بجزئياتها ومحكمها بمتشابهها.

وضربوا سنن المنتخبين الشوريين الراشدين بسنن بني أمية وبني العباس المغتصبين المستبدين الجبارين، الذين أحدثوا في الأمة الفتن، وأذلوا الإنسان والأمة والملة والوطن.

<u>دون إقامة الحكم الشورى كيف يكون الإسلام مشروعا للتقدم الدنيوي والأخروي معا، والمدني والروحي معا؟، وكيف يمكن الحفاظ على العقيدة والأخلاق والتربية.</u>

مادام الحكم الشورى أصلا من أصول الدين، فإن الحكم الدستوري وسيلة واجبة،لقيام هذا الأصل، لأنه لا يمكن قيام الحكم الشورى الذي شرعه الله من دونها.

ج=من تجارب فشلنا السياسي ألا نستمد نجاحنا؟

إذن للإصلاح غاية ووسيلة:

الوسيلة: الأولى نشر قيم المجتمع المدني، حتى قيام تجمعات المجتمع الأهلية. من أجل ذلك ينبغي لدعوات الإصلاح، إذا أرادت النجاح الاستراتيجي، أن تتنادى إلى المطالبة بتجديد الإصلاح السياسي، بأنه سيادة الأمة على الولاة، ومقتضاه البيعة الشرعية:العقد الاجتماعي، وإطاره الدستور باعتباره هذا هو (الهدف)..

من أجل ترسيخ قيم المجتمع المدني، وقيام تجمعاته الأهلية باعتباره (سفينة) لا يمكن دون امتطائها الوصول إلى الهدف.

وتتنادى إلى الجهاد السياسي، لأنه لا يمكن تحقيق الهدف ولا وسائله، دون ركوب سفينة الجهاد السلمي.

لم تكن الغاية و لا الوسيلة على قدر من الوضوح، فضلا عن الرسوخ، في ثقافتنا العربية والإسلامية الدارجة. لو كنا نحن العرب بلا ثقافة سياسية، إذن لتعلمنا كما تعلمت الشعوب الفقيرة في تراثها، كأفريقيا ونحوها، فأقمنا (الحكم الشوري) ، ولكننا مشحونون بثقافة سياسية مختلة منذ الصياغة الأموية والعباسية لعلم السياسية.

وهذه الصياغة وآلياتها، راسخة شعبيا ونخبيا معا هذه الصياغة المتوارثة ثقافيا واجتماعيا، جعلت طريق الإصلاح غامضا وغايته غير محددة، ذلك أن ضباب حكم الجبر والجور القديم، لم يأذن لكثير من جهود رواد الإصلاح العربي والإسلامي، بأن تكتشف سكة المجتمع المدني، والغاية الدستورية.

و لأن مصلحينا لم يركزوا على سكة المجتمع المدني منذ عهد النهضة، بما يتناسب وجدواه، ماعدا قلة من المصلحين كعبدالرحمن الكواكبي وخير الدين التونسي، ولكن فكر الكواكبي وخير الدين التونسي لم ينتشر في منطقتنا العربية، إنما استفاد منه الفقهاء الإيرانيون،الذين ترجموه في إطار مطالبتهم بالحكم الدستوري سنة 1905م!!.

تحديد الهدف مهم، ولكن تحديد الطريق المناسب هو أول أركان النجاح. إن من أسباب تعثر الإصلاح أن يركز المصلحون على سؤال ماذا يجب إصلاحه؟ أي على الأهداف، ولكنهم يهمشون السؤال الأهم: ما هي السكة التي توصل إلى الغايات؟، ما هو الطريق المضمون للإصلاح؟(لمزيد من التوضيح انظر مذكرة سداد/ضمن الأعمال العشرة في محاكمة دعاة الدستور الثلاثة/أمام المحكمة العامة في الرياض).

27=خريطة طريق الإصلاح السياسي

في الاستراتيجية والوسائل:

أ-أهمية الإستراتيجية :

كل عمل ناجح لابد له من استراتيجية، والاستراتيجية تقوم على تحليل الظروف المحلية والإقليمية والعالمية، ووضع فروض محتملة وكيفية التصرف أمامها ، وتحليل النتائج المتوقعة.

ودراسة مدى تفهم الناس مدى الحاجة إلى الإصلاح السياسي، وأنه ينبثق من مبدأ (عقد البيعة)الاجتماعي، الذي هو اقتضاء سلطة الأمة، لكي لا ينضبط مفهوم النظام الدستوري.

والاستراتيجية تبدأ بالاقتراب من سؤالين: أولهما ماهو الهدف؟

ومن دون تخبط فليس في الهدف قولان، بل قول واحد إنه (الحكم الشوري)

ثانيهما: ما الطريق المناسب لتحقيق هذا الهدف؟.

ووسائل الإصلاح السياسي عبدتها تجارب الأمم الحديثة: المجتمع المدني هو الحل لكي لا نجتهد من دون بوصلة

وكثير من الإصلاحيين ينادون بالإصلاح ويظنون التغيير سهلا، من دون أن يقدروا أن تشظى المجتمع المدني،في الصحراء العربية؛ هو أهم عائق أضاع كثيرا من جهود الإصلاح.

لأن الدولة العربية الحديثة قضت على ما في المجتمع من تجمعات المجتمع المدني الأهلية البسيطة، كالنقابات وتجمعات المساجد والمجالس، بل وقضت أيضا على بنى المجتمع القبلي الأهلية، في عملية تغيير فوقية قسرية، ظاهرها التحديث والتنظيم، وباطنها طبيعة الدولة البوليسية، الميالة إلى الاستحواذ، التي منحتها الحداثة التقنية، قبضة من فولاذ، من أدوات السيطرة والقمع.

مالم نؤمن بالجهاد والنضال السلمي المنظم؛لن يكون هناك تقدير صحيح للثمن الواجب دفعه، ولا للمكاسب والخسائر المتوقعة، لأن الجغرافيا التي يحاول الناس الغرس فيها، وتجرى فوق تضاريسها عربة الإصلاح الدستوري؛صحراء جدباء متعرجة المسالك، لاتكاد تنبت إلا بمجهودات عظمى.

لأن أساس الحكم الدستوري؛ الذي ينقل الناس من صيغة الحكم الأحادي المطلق إلى صيغة الحكم الشورى، لا يصطدم بجذور الموروث الثقافي للدولة والمجتمع فحسب، بل جرى فيه عبر الزمن تزييف البيعة الشرعية على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم؛ وهي بيعة اختيار تنبثق من سلطة الأمة؛ إلى بيعة اضطرار جبرية، تتخذ لباس البيعة على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسل؛ قفازا حريريا دينيا لقبضة بوليسية فولاذية.

لذلك يحتاج ركاب سفينة الجهاد السلمي إلى جهود متميزة، ولن ينجز من دون بناء الثقافة السياسية على أسس إسلامية في الرأي العام وترسيخها.

من أجل ذلك تظهر الفروق بين الدول والمجتمعات، ففي بعض الدول وصل مستوى استقلال القضاء وكفاية القضاة الإدارية إلى أن تستقل السلطة القضائية بشئونها المالية والإدارية، وفي بعضها ظلت وزارة العدل تحدد ميزانيات المحاكم المالية، وتشرف على الإدارة، وما دامت وزارة العدل تقبض على صنبور المال؛ فمن الطبيعي أن تتدخل في مفاصل القضاء.

وفي بعض الدول استطاع القضاء أن ينقل تبعية هيئة التحقيق والادعاء العام من وزارة الداخلية إلى ملاك مستقل كمصر، وفي بعض الدول وصلت قوة استقلال القضاء إلى أن يتولى

القضاء تنفيذ أحكامه بنفسه، ووصلت قوة المفهوم الدستوري إلى أن تنقل إدارة السجون، من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل، وفي بعض الدول أصبح إعلان القضاة عن دخلهم مسألة مقبولة، ينساق إليها القضاة من دون امتعاض.

ب=الخطاب الوطني العام لا الفئوي الخاص:

ألا ينبغي لدعاة الإصلاح التنادي إلى حلف فضول وطني جديد، يطالب بسلطة الأمة، باعتبارها محور العقيدة السياسية في الإسلام، وأساس الحفاظ على حقوق الناس وعلى وحدة البلاد: عنوانه:البيعة الشرعية: سلطة الأمة:الدستور تلتف حوله الأطياف والطوائف ثقافية واجتماعية ومناطقية ومذهبية

الخطاب الوطني، ينبني على قاعدة(سلطة الأمة هي الحل)، وتشترك فيه كافة الأطياف والشرائح والمناطق، ليكون نموذجا للارتفاع إلى مستوى الهموم العامة، يحدو إلى التعاون على الأساسيات والأولويات السياسية، التي ينبغي أن يتفق عليها الناس، بدلا من التخاصم على الثانويات المختلف فيها،أو على الأساسيات الروحية.

فتشترك فيه جميع الأطياف والتيارات، فلا ينفرد بإنجاز الإصلاح السياسي تيار سياسي أو اجتماعي، ولا يحتكر تمثيل الإسلام السياسي: قوامة الأمة دون أخرى، و كي لا يحتكر خطاب التحديث أو الإصلاح السياسي أو الوطنية تيار دون آخر، وكي لا يتمحور الإصلاح حول شخصيات، يغلب عليها نفس فئوي، أو طائفي أو مذهبي.

وينبغي أن يجمع خطاب الإصلاح شتات التقسيمات الإقليمية والمذهبية والثقافية، فيصبح إطاره هو الوطن، الذي يسمح بخصوصية جميع الاتجاهات، من غير أن يستخدم الخصوصيات، لضرب العدل السياسي الذي هو أساس السلام الاجتماعي.

تلقائيا ينبغي أن يصبح هذا الخطاب؛ مشروع ميثاق (توافق) وإجماع وطني، من جميع التيارات والأطياف، ثقافية ومناطقية واجتماعية ومذهبية.

ج= توعية الجماهير قبل تحريكها:

لا ينبغي (حمل السلاح) لإصلاح أو إسقاط أي نظام حكم قائم، مهما كان غير ذي مشروعية ولا مصداقية، لأسباب ثلاثة:

أولها: أن سقوط المشروعية لم يمنع من قيام دول النهب والاستبداد الغصب ووالظلم منذ الحكم الأموي ولا من استمرارها.

ثانيها: أن حمل السلاح لإصلاح أي حكم لا يكاد ينجح، ولو نجح لما ضمن أن يكون شوريا.

ثانلها: أن المشكل السياسي إنما هم جماهير الأمة؛ منذ أن اعتبرت الانقلاب على الحكم الشوري (عام الجماعة)، قبل ألف وخمس مئة عام، ومنذ ذلك الزمان البعيد سادت (بيعة

الاضطرار الجبرية)، ولا يمكن القفز إلى (بيعة الاختيار الشرعية) فجأة، فالجماهير المتنازلة عن كرامتها وحريتها؛ هي سبب الأزمة.

ومن دون استعداد الجماهير للجهاد السلمي عبر المظاهرات والاعتصامات، لا ينبغي ترك استفزاز حكم قائم أيا كان اتجاهه، فسواء أكان الحكم ملكيا يرائي بمشروع تطبيق الشريعة، كالحكم السعودي، أم جمهوريا يرائي بمشروع قومي.

كيف نفعل إذن؟ينبغي التدرج في سير المراحل، فالمئة ميل تبدأ بخطوة أولى هي بيان العقيدة السياسية في الإسلام، والتركيز على أن شرط البيعة الأكبر على الكتاب والسنة؛ هو صدور الحاكم عن قرارات نواب الأمة المنتخبين، والتذكير بأن الحكم أيا كان لن يستمر صمام أمان لوحدة البلاد، إلا بالحكم الشوري.

كصعود السلم يبدأ من تحت، بتوعية الناس بالإصلاح السياسي، وإن كانت التوعية في ظلال مطالبة القيادة بتصحيح المشروعية:شرط البيعة الأكبر:شورى الأمة/الدستور، لأنه هو مقتضى سلطة الأمة، أي أن البيعة الشرعية(عقد اجتماعي)، قائم على التراضي، وعلى أن السلطة وكالة عن المجتمع.

الحكم الشوري هو قاعدة الولاء، وعلى الحاكم أن يثبت ولاءه للأمة، وللوطن لا أن تثبت الأمة ولاءها له.

مادام الولاء مؤسسيا، مبنيا على العلاقة التعاقدية التي قررتها الشريعة بين الدولة والمجتمع، التي تحدد الطاعة بـ(المعروف)، فلا تكون طاعة الحاكم من المعروف، إذا لم يطع نواب الأمة المفوضين في قرارات الحكومة الأساسية، ومالم يذعن لمراقبة الأمة ومحاسبتها،وتعيينها وعزلها، كأي أجير موظف.

ليس أساس الحكم هو العدل –كما قال الأولون-، بل أساس الحكم هو سلطة الأمة،إن مشروعية أي نظام سياسي ليست مقصورة على العدل، بل على النظام الشوري، دون ذلك لا يمكن حفظ الحقوق السياسية، وإذا لم تحفظ الحقوق السياسية؛ضاعت الحقوق المدنية والاجتماعية، للأفراد والجماعات والأمة.

من أجل ذلك لا ينبغي الاكتفاء بمطالبة القيادة بالإصلاح السياسي، فكل إصلاح فوقي صعب الاستقرار، ما لم يواكبه خطاب يوعي الناس، بأولوية الإصلاح السياسي، فعامة الناس يظنون-بل كثير من العلماء والفقهاء بل والمفكرين، الذين ألفوا كهوف القمع؛ يظنون أن إصلاح التعليم أو الاقتصاد بتعيين وزير جديد، أو بتشكيل مجلس للاقتصاد، أو بتجديد المناهج ولا يثمنون أن الصلاح السياسي، هو الذي يفرز صلاح الاقتصاد، وصلاح الوزير، وصلاح التربية والتعليم.

ولابد من نشر ثقافة (البيعة الشرعية على الكتاب والسنة:شورى الأمة/الدستور)، لتمهيد للإصلاح السياسي ومواكبته وصونه.

وهذا يتطلب الجمع بين النخبية والشعبية، في لغة الخطاب ومضمونه، وعندما يصبح هاجس الجميع التوافق الوطني، على قاعدة:البيعة الشرعية:سلطة الأمة؛ سيجيء التعبير عن المفاهيم والأفكار بلغة مبسطة واضحة، سهلة يفهمها الناس، ولكنها أيضا علمية دقيقة رصينة هادئة مبرهنة، تتحرى الموضوعية والإقناع،وتتجنب العبارات والمصطلحات التي تعرض الخطاب لغموض أو تشكيك ديني أو اجتماعي.

ويتطلب أن تكون الأطروحات ثمرة تمازج اختصاصات، فيكون للمتعمقين بالاقتصاد أو الاجتماع، ولأهل القانون تحديد مضمون القضية الاقتصادية أو الاجتماعية والتعبير عنها بمصطلحاتها ويكون لعلماء السياسة و لاسيما علم الاجتماع السياسي بلورتها، ويكون دور علماء الشريعة تأصيلها عقيديا وفقهيا، ونبذ ما يخالف القطعيات.

28=القوى المستفيدة من الملك العضوض كيف يتغلب عليها

أ-القوى المناهضة للإصلاح:

من الضروري أن يدرك ركاب سفينة الجهاد السياسي السلمي، أن الإصلاح يهدد كثيراً من المصالح، ففي كل حركة إصلاح هناك مستفيدون وهناك متضررون، هناك منتفعون من فساد السلطة هؤلاء متضررون من الحكم الشوري، ومن تحديد صلاحيات السلطة التنفيذية، وخائفون من القضاء المستقل والسلطة النيابية وتجمعات المجتمع المدني الأهلية.

لأن الحكم الشوري يحد من سيطرة قوى الاستحواذ، التي تملك أخطبوطا من فولاذ، يحكم قبضته على العباد والبلاد، وهي قوى اعتادت بسط نفوذها على الآخرين وعلى الهيئات، وعلى التصرف المطلق، بمصائر الناس وأموالهم، وهناك –حولها-فئات قد تكون محدودة ولكنها شديدة الفتك، تتغذى كالأعشاب الطفيلية التي تنمو في حقول الفساد.

كل هذا يجعل القوى المتضررة تعارض الإصلاح السياسي، ومن الصعب التغلب عليها، إلا بالعمل الجماعي المتدرع بالحنكة والتضحية.

هناك مخاطر حقيقية وأخرى محتملة، يتعرض لها دعاة الإصلاح السياسي، سواء أكانوا في قمة الهرم أم سفحه أم قاعدته، ومن أجل ذلك فإن الداعين إلى الإصلاح وداعميه، معرضون على كل حال للنيل من سمعتهم وأعراضهم، وللتشكيك بنياتهم وعلمهم، ولا بد لهم من التواصي بشعار المصلحين:"من تصدي للشأن العام، عليه أن تصدق على الناس بعرضه"، بل براحته ومنصبه ومصدر رزقه.

لأن الداعين إلى الإصلاحات السياسية والمقدمين عليها والموافقين عليها، يجدون في العادة أنفسهم ، أمام عديد من وجهات النظر المتباينة والمتعارضة، من داخل الجهاز المراد

إصلاحه ومن خارجه، وذلك يحتاجون إلى تأن وتدرج، وتسلح بدعم الجمهور. وذلك يحتاج إلى جهود حثيثة في نشره وترسيخه.

ب-دور الجهاز المراد إصلاحه(كالقضاء) :

لا يمكن أن ينجح إصلاح في مرفق ثانوي كالتعليم؛ إذا لم تتحمس عناصر متفتحة كثيرة، تؤمن بجدوى الإصلاح، من مدرسين ومدراء وموجهين، وفنيين ومشرفين، حتى ولو كانت الأفكار الإصلاحية صحيحة وصالحة. فقد يعارضها المدرسون الذين لا يشاركون، أو يشعرون أن الإصلاح يهاجم أشخاصهم أو مراكزهم، إنهم معارضون للإصلاح محتملون.

من أجل ذلك ينبغي أن تشارك الهيئة التعليمية في الإصلاح، ولا يكفي أن يكون ذلك في المستويات العليا، ومن أجل التغلب على المعوقات تكون أفضل الاستراتيجيات هي العمل عن قرب ، مع العاملين في الجهاز في جميع المستويات، بل وتنفيذ مبادرات الإصلاح بالتعاون معهم ، خاصة مع من هم أكثر تقبلاً للتطوير، حتى لا يعتبروا الإصلاح مفروضاً عليهم من خارج الجهاز.

لكن الإصلاح في مرفق أساسي كالقضاء، أصعب منالاً، من الإصلاح في جهاز كالتعليم إذ عادة يشيع في الأجهزة المحتاجة إلى الإصلاح تمسك بما اعتادته، من نظم وإجراءات وهياكل متجمدة، إن من الصعب أن تكتشف حاجتها إلى الإصلاح؛ تلك القوى المحافظة على الأفكار والأساليب، المنبثقة من دولة الجبر والجور العربية القديمة في القضاء(مثلا)، وقوى المصالح الخاصة المؤسسية، فضلا عن أن تبادر إلى الإصلاح الذاتي، كما أنه من الصعب أن يفرض عليها من الخارج، فالعناصر النافذة في القضاء، عادة تحافظ على الوضع السائد، وليس لها استعداد نفسي للتطوير.

الرؤساء الكبار في كل دائرة قد اعتادوا أن يسيطروا بآرائهم على من دونهم، وهم على كل حال لن يشجعوا الإصلاح، بل هم معارضون محتملون، جاهزون للدفاع عن الوضع السائد، ولا بد لهم من امتطاء أسلحتهم، بكل ما في كنانتها من دفاع مادي ومعنوي، ومن أجل ذلك فإن القوى المؤيدة ؛ هي في الغالب من العناصر الشابة المتفتحة، التي تدرك المأزق، وتبحث عن المخرج، فهي المعين الطبيعي على الإصلاح.

وهناك فئات داخل الإدارة العليا والقضاء وخارجهما، لا تثق بالمناهج الجديدة، و من الطبيعي أن تبدى ارتيابا بنيات دعاة الإصلاح السياسي، أو بنتائج خطواتهم.

ومن خطل الرأي أن ينساق الراغبون في الإصلاح السياسي والمجتمع المدني، إلى التشنج في مخاطبة الجهات التي يرغبون في تطويرها، حتى لو كان هجومهم عليها مبررا، فمهاجمة هيئة القضاء، ذات مردود عكسي، ومتى شعر الرؤساء النافذون أن الإصلاح مفروض عليهم، وأن ثمة هجوما عليهم، سعوا إلى إفشال مشروع الإصلاح عند تطبيقه.

المشكلة سياسية، فلا ينبغي أن يضيع الإصلاحيون جهودا في إصلاح القضاء، ففي سلك القضاء، نأخذ مثلا القضاة في المملكة العربية السعودية، هم أكثر الشرائح الاجتماعية تدينا وإنصافا، وإحساسا بالعدالة، وأكثرها نزاهة واستقامة، وقد يتصور من لم يمارس أنه يسهل إقناعهم، لأن أسلوب الإقناع بالحكمة والموعظة الحسنة ذو مردود فعال، ولكنه على المدى الطويل.أنهم يعرفون في قرارة أنفسهم، أن تطوير الوسائل والتفريعات، يعزز قيمة القضاء والقضاة معا،ويعزز تطبيق الشريعة، ويسد الثغرات التي يتسلل منها الإهمال والقصور.

نعم أسلوب الإقناع بالحكمة والموعظة الحسنة ذو مردود فعال، متى ما أدرك الإصلاحيون أن القضاء غير النزيه، إنما علته النظام السياسي الجائر، الذي على المدى الطويل، أدى إلى التآلف مع الظلم والجور، ففقد القضاء استقلاله، وعندما فقد استقلاله؛فقد نزاهته، فصار السارق الصغير؛يقاضى عند السارق الكبير، فشكل ذلك تربة خصبة لتضييق نطاق تطبيق الشريعة،على الأفراد العزل، والشرائح الاجتماعية الأضعف، وفتح الباب الموارب لرياح الإمبريالية والمهيمنة، وأنياب العولمة.

وعلى كل حال فإن أي هيكل الذي يجري إصلاحه، يتعرض لمتاعب الانتقال من حال إلى حال، فلو ضربنا لذلك مثلاً الانتقال من نظام المحاكمة السرية، إلى النظام المحاكمة العلنية، كم من الإجراءات والأدبيات والعادات، تحتاجها المحاكم لإقامة محاكمة سياسية علنية يحضرها الجمهور والمجتمع الأهلي، من إعلاميين ومحقوقين ومهتمين بالشأن العام، وحقوق إنسان وأسر وأصدقاء المتهمين، وكل ذلك يحتاج إلى تأهيل عناصر إصلاحية، قادرة على أن تدعم الإصلاح ، وتسهل عملية الانتقال.

ولكن كل هذه المصاعب التقنية في الانتقال من المحاكمات السرية إلى العلانية؛تهون عندما نتذكر أن دولة الجبر والجور العربية؛ لا تريد محاكمات علنية لدعاة حقوق الإنسان، بله المعارضين السياسيين ، لأن ذلك يكشف فسادها وغطرستها أمام الرأي العام.

ج- المعلومات: توافرها و معايير صحتها:

من أهم المشكلات التي تدفع بالإصلاح السياسي إلى الفشل أو الإخفاق؛ أن يكون الراكبون سفينة الجهاد السياسي السلمي؛ ذوي خبرات ضعيفة في المجال الذي يريدون الإصلاح فيه، وأهم ذلك نقص المعلومات، إن من الخطورة أن يعتمد المطالبون بالإصلاح على معلومات انطباعية أو مجزأة، عن الوضع الذي يريدون إصلاحه، دون تحليل علمي، مبني على معلومات إحصائية موضوعية .

إن الخبرات الضعيفة والمعلومات المشوشة،قد تشوش عملية الإصلاح برمتها؛ فلنأخذ القضاء مثلا، إن المعلومات المتوافرة القليلة ، لا تستطع تشخيص المشكلات بصورة موضوعية، ولم يجر تحليل كيفي ونوعي، يتناول الأمور الجوهرية مثل : أنواع الدعاوى التي تقام أمام المحاكم . ومن الذي يتولى الدفاع في الدعاوى أفرادا أو منظمات. وكم المدة التي

تستغرقها الدعاوى حتى الفصل ومدة المحاكمات؟ وما إجراءات التقدم بالدعوى؟ . وكم مرة تؤجل المحاكمات؟ وما مواطن زيادة العبء ومواطن الهدر في الأقسام؟.

عندما يطالب بإصلاح أي جهاز ثانوي كالصحة أو التعليم فضلا عن جهاز رئيسي كالقضاء، تثور الجهات المحافظة على الوضع القائم: كل شيء على ما يرام،أنتم واهمون، هذا الجهاز لا يحتاج إلى إصلاح! .

عند ذلك ما ذا يكون جواب المطالبين بالإصلاح؟

الجواب! يحتاج إلى برهنة،والبرهان هو استبانات الإحصاء. ليس الحَكَم في حاجة الجهاز إلى الإصلاح هم العاملون فيه، الحَكَم هم المستفيدون من خدماته، بذلك يصبح استفتاء الجمهور المستفيد مسألة ضرورية. كما أن مستهلكي السلعة هم الذين يقيمون جودة أي بضاعة وسلعة،ومدى مناسبتها لهم، كذلك الطلاب والآباء ومستوى الخريجين هو الحكم في صلاح المدرسة ومناهجها، وكذلك المترددون على المستشفيات، هؤلاء هم الذين يلامسون مدى فائدة أي خدمة تقدم لهم، ولهم –وحدهم-الحق في تقييمها، ولا مصداقية لقول غيرهم: من العاملين في الجهاز إن كل شيء على أحسن حال.

ولذلك لابد من استفتاء المواطنين العاديين، الأكثر احتكاكا بهذا الجهاز أو ذاك، وذلك يحقق ثلاثة أهداف:

الأول: تقييم موضوعي يكشف نقاط الضعف والقوة معا،في الجهاز الذي يحتاج إلى إصلاح.

الثاني:وضع خطة إصلاح تعالج نقاط الضعف.

الثالث: وضع معارضي الإصلاح ومعوقيه من داخل الجهاز وخارجه؛ وجها لوجه أمام تقييم الجمهور ، الذي أنشئ الجهاز لخدمته، ومدى رضاه ومدى ثقته في مستوى الخدمات المقدمة له. فلو حد جئنا إلى مفردة حق المتهم في توكيل محام وحقه فى علنية المحاكمة لوجدنا من فوائدها:

1-أن تدرك السلطة التنفيذية، أن اتهامها وتشهيرها ودعاوها ليست من دون مراقبة الجمهور ومحاسبته.

وهذا يحد من إطلاق يدها في الاعتقال المتعسف، وإجبار الصحفيين والكتاب والناشطين السياسين، على كتابة تعهدات الصمت.

2-أن أي تعذيب أو تفريط بحقوق السجين، سيكون تحت المجهر.

3-أن تدرك العناصر التي تمارس التعذيب أو تدلس عليه في جهازي المباحث والقضاء، أن هذه الممارسة وكذلك التدليس، لن تمرا من دون تشهير (أمام الرأي العام)بمن فعلها أو دلس عليها، حتى لو مرت من دون قصاص(في المحاكم).

4-أن يدرك القضاة أن للعدالة ثلاثة شروط:

عدالة الأنظمة، فنظام قضائي عادل، خير من ألف ضمير قاض فاضل.

الثاني: أن الضمير الفاضل لا يتفاعل من دون النظام العادل.

الثاني: أن الحصن الذي يصون العدالة من الانتهاك، هو الجمهور، كما قال تعالى "ولولا رهطك لرجمناك و ما أنت علينا بعزيز".

الرابع: ممارسة ضغط شعبي على العناصر المترددة والرافضة، لتجنب الفشل الذي تنحدر إليه جهود الإصلاح المنعزلة عن التأييد الشعبي، لأن أي إصلاح من دون دعم الجمهور؛ معرض للإخفاق.

29=هشاشة ثقافة دعاة الإصلاح السياسي: من أهم أسباب الإخفاق

أ- لكي لا يكون المجتمع المدني قناعا لروح قمعية :

هناك لبس يتحول إلى أن يشكل أهم الملاحظات؛ على بعض دعوات المجتمع المدني ومفرداتها كحقوق الإنسان، أن يتخذ شعار المجتمع المدني ، مركبا للوصول إلى غايات مضمرة غير معلنة، أو أن يستخدم لفرض حزبية ضيقة.

ينبغي الاعتراف بأن الإصلاحيين أنفسهم ؛ غير قادرين -أحيانا- على التخلص من الأمراض الوراثية التربوية العربية، ولأصحابها حق في الدعوة إلى ما يعتقدون، ولكن من حق الجمهور أن يعرف ما وراء الشعارات من غايات، ومن حقه كشف قناع دعاة حقوق الإنسان أو المجتمع المدني، الذين يستخدمون هذا الشعار، استخداما فئويا مغلقا، أو وسيلة للشهرة والمال.

دعاة حقوق الإنسان والمجتمع المدني والحكم الشوري، مجاهدون محتسبون (احتسابا سياسيا)، ومطالبون بالحذر من الجري وراء مكاسب حزبية أو فئوية أو شخصية وبالحذر من الحسابات الصغيرة؛ فالتخندق خلف هذه الحسابات الفئوية والحزبية والشخصية أضاع في البلدان العربية والإسلامية كثيرا من الطاقات.

من أجل أن ينجح الإصلاح السياسي في أي بلد عربي ينبغي أن يكون خطابه وطنيا؛ يتناغم مع جميع الأطياف الاجتماعية والثقافية، وجميع المناطق والطبقات، سواء أكان دعاته من دعاة الإسلام، أو من دعاة الاشتراكية أو القومية أو الوطنية.

لأن مبدأ الحكم الشوري الذي يجسد سيادة الأمة، هو أساس العدل السياسي؛ الذي لا عدل اجتماعيا دون التأسيس عليه، وهو مطلب كل الناس، من سائر الطوائف والأطياف، وهذا يوصل الناس إلى دولة أهل القبلة، التي جسدها علي بن أبي طالب الخليفة الراشدي الرابع، وعبد الله بن الزبير وعمر بن عبد العزيز في تعاملهم مع الطوائف والأطياف، كالخوارج أي مفهوم الدولة الإسلامية الرحبة المتسامحة، دولة أهل القبلة:الدولة الوطنية، التي تخلص الناس من أنياب الدولة المذهبية المذهبية والحزبية والعائلية المفترسة.

الناس محتاجون إلى أن يدرك كل فريق ثقافي أو تيار اجتماعي؛ أن مبدأ الحكم الشوري الذي يجسد سيادة الأمة، هو أساس العدل السياسي؛ الذي يقوم عليه العدل الاجتماعي.

وأن يدرك كل فريق أن قيم المجتمع المدني هي خارطة الطريق الطويل، إلى الحكم الشوري: الدستوري، وأن يقدمها على ما عداها، حتى يتم رسوخها في المجتمع، ومادام الإسلام في أصل خطابه يحتوي ذلك المفهوم تقريراً أو إقراراً، تفصيلاً أو إجمالاً، فلا مشكلة في بناء الآليات والإجراءات، ولا في بناء النظم والنظريات.

وينبغي أن يتنادى الإسلاميون واللبراليون والقوميون جميعا إلى شعار "إذا "اتفقنا على أن الأساسي هو الإصلاح السياسي:البيعة الشرعية:قوامة الأمة:الدستور،فلن يضرنا الاختلاف في المذاهب والثانويات" وشعار "يجب علينا الاتفاق على السياسي، وليعذر بعضنا بعضا في ماعداه"

إن المشكلة هي كيف يدرك عدد غفير من الفقهاء أن الحكم الشوري هو الإجراء المناسب، في الدولة العربية الإسلامية الحديثة، الذي يجسد مفهوم البيعة الشرعية:قوامة الأمة، وكيف يدركون أنه دون قوامة الأمة لا يمكن قيام العدل والقسط، الذي هو شطر وظيفة رسالات الأنبياء!! التي أرسلوا بها، وصرح بها الذكر الحكيم"لقد أرسلنا رسلنا بالبينات، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان" لماذا أنزل الله التنزيل وأرسل الرسل صلى الله عليهم وسلم؟ "ليقوم الناس بالقسط"(سورة الحديد انظر تفسير البغوي وغيره).

ب=الإخلاص للإصلاح السياسي:

وعلى كل حال فإن الشرط الرئيس في دعاة الحكم الشوري والمجتمع المدني ؛ أن يكون أكثر جهدهم ونشاطهم منصبا على هذا المجال، وأن تكون له الأولوية على اهتماماتهم الأخرى، ولاسيما عندما يفترق الطريقان، وأن لا يجيروا هذا الرصيد الضخم في حسابات الاهتمامات القصيرة الأمد، والانتماءات الصغيرة الهدف، أو الفئوية المحدودة، وأن لا يملوا من التكرار والتذكير، وأن لا ينشغلوا بالإصلاحات الفرعية، وأن لا يستعجلوا ظهور النتائج.

إن دعاة الحكم الشوري والمجتمع المدني لابد من أن يكونوا محتسبين، يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة، فهم من الآمرون بأعظم معروف بعد التوحيد(العدل)، والناهون عن أعظم منكر يبيد الأمم، وهو الحكم الجبري الجائر، والأصل في مشروعية جهادهم السلمي قوله تعالى:"ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون".

ولا بد لكي ينجحوا من أن يكون شعارهم قوله الرسول صلى الله عليه وسلم: "خير الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر"، سواءً كان السلطان سياسيا أم كهنوتيا أم اجتماعيا أم ثقافيا، لأن الجهاد السلمي في سبيل الإصلاح السياسي، ليس أفضل أنواع الاحتساب فحسب، بل أعلى كعبا من الجهاد العسكري، فقد نص الحديث الشريف على أنه خير الجهاد، والحديث دليل

صريح خاص، وهو وإن كان ظنياً، لكن مجموع الدلائل الظنية، كما قرر الشاطبي في الموافقات ولو كانت من الآحاد، تنتج لنا قاعدة قطعية هي أن (الجهاد السياسي) أفضل أنواع الجهاد اليوم على الإطلاق.

ولا بد لهم من الصبر على ثنائية الجهل والخوف التي تفتك بالأمة"يا بني أمر بالمعروف وأنهى عن المنكر، واصبر على ما أصابك، إن ذلك من عزم الأمور" (لقمان:.....)، فـ "ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك".

ج= تحديد الهياكل والنظم الإجرائية للهدف:

إن من عوامل الإخفاق؛ أن يكون الساعون في الإصلاح غير مدركين –أحيانا- ماهي المصطلحات الدقيقة للعمل الذي يريدون إصلاحه، فيكونوا غير قادرين على شرح أفكارهم بعبارات محددة وليكن نموذجنا استقلال القضاء.

1- **ماذا يقصد بمصطلح استقلال القضاء؟**
2- **(الهياكل / الإجراءات /النظريات)**
3- **الفصل بين السلطات**
4- **ما يتطلبه استقلال القضاء من هياكل: المحكمة الشرعية الدستورية العليا. المجلس الأعلى للقضاء..... المدعي العام.**
5- **المدعي العام يتبع ماذا ؟**
6- **كم مدة البقاء في الوظيفة القضائية..**
7- **من يعين القضاة.**
8- **الصفات المهنية.**
9- **الثقافة القانونية والتدريب.**
10- **تجديد وتوحيد وتدوين القواعد القضائية.**
11- **سرعة البث في القضايا.**
12- **عوامل حصانة القاضي المادية والمعنوية.**
13- **الشئون المالية والإدارية هل تضم إلى السلطة القضائية.**
14- **علاقة جماعات المجتمع المدني، ولاسيما جمعيات القضاة والمحامين.**
15- **الشفافية.**
16- **الترقية والتأديب.**
17- **عدم المركزية وتصميم الهياكل الإدارية.**
18- **تنفيذ الأحكام القضائية بيد من.**
19- **كيف يستطيع القضاء مراقبة قرارات السلطة التنفيذية وأوامرها، ويبت في سلامتها.**

20- هل هناك قضاء خاص يناقض مبدأ (القضاء الطبيعي). الذي يقتضي المساواة.

د= من الأهداف إلى الآليات: معرفة ماينا سب البيئة:

النماذج الناجحة في بلد متأخر ، لا تكاد توفق إلا قليلا مع النماذج الناجمة في بلد آخر . (دليل استقلال القضاء: 50) ففي أمريكيا يصادق الرئيس على أسماء جميع القضاة بعد موافقة مجلس النواب. وفي هذا الإجراء تدخل سياسي، وتستغربه الدول التي تعمل على الحد من تسيس تعين القضاة.

كما أن انتخاب القضاة فكرة مستخدمة في أمريكيا ، بيد أنها تستغرب عند دول أخرى (دليل : 50) .

وفي بعض الدول دون بعض تضم الشئون المالية والإدارية إلى السلطة القضائية، وفي بعض الدول دون بعض تضم هيئة الادعاء العام إلى السلطة القضائية، وفي بعض الدول دون بعض يتولى القضاء تنفيذ أحكامه بنفسه.

وفي بعض البلدان دون بعض تلحق إدارة السجون بوزارة العدل. وهناك دول تشرك العامة في القضاء ، من خلال آلية (المحلفين) ، وهناك دول لا ترى ذلك.

إن من أسباب تعثر الإصلاح أن يركز المصلحون على سؤال ماذا يجب إصلاحه أي على الأهداف، دون أن يركزوا على كيف يكون الإصلاح أي الوسائل (انظر جانسون : دليل : 196) .

وكثير من الإصلاحيين ينادون بالإصلاح ويظنون التغيير سهلا، ويقولون: لو أرادت الدولة أن تغير كذا وكذا؛لتغير بعد شهر كل شيء، ولو أراد الوزير كذا وكذا لفعله خلال شهر وينسون إن ذلك يتطلب إيجاد برامج ووسائل وآليات.

(فنأخذ استقلال القضاء أيضا نموذجا)، سنجد أن الإصلاح يتطلب :

1- إدارة الإجراءات المالية بتوثيق احتياجها وتبريرها وقدرتها على الإقناع به ووضع أولويات واستثمار الذكاء في التنافس مع الجهات الأخرى .

2- إدارة العلاقات مع السلطتين النيابية والتنفيذية ، من خلال قنوات رسمية وغير رسمية ، لتوصيل الاحتياجات والخطط والنشاطات، ومعرفة مواقف المعارضة من الأشخاص والهيئات .

3- تقديم وتنظيم خدمات للمحاكم .

4- وضع أنظمة إدارية .

5- وضع أنظمة إحصائية لقياس الأداء .

6- تطوير إجراءات وضع السياسات التي تعتمد على جميع مستويات المسلسل القضائي .
7- وضع برامج تدريبية في الإدارة للأشخاص الذين يتولون هيكل الأعمال السيادية .
8- إشراك نقابة المحامين .
9- إقناع الجمهور .
10- التخطيط الاستراتيجي للمستقبل (وليام : دور إدارة المحاكم في تعزيز استقلال القضاء : دليل : 172) .

د=تحديد المشكلات:

لكن من أهم المشكلات التي تدفع بالإصلاح إلى الفشل وربما الإخفاق؛ أن تكون الخبرة العاملين في البرنامج الإصلاحي ضعيفة في المجال الذي يريدون الإصلاح فيه، وأهم ذلك نقص المعلومات، إنه ينبغي أن يتذكر الذين يقدمون خدمات صحية أو تعليمية ، أو قضائية ، أن تقيم الجمهور هو الحكم ، لأن النظر في إلى الجمهور على أنه لا يفهم ، وأنه ليس جديراً بالثقة هي جوهر الخلل . ومجابهة معوقي الإصلاح في مرفق كالقضاء؛ باستبانات إحصائيات تتضمن رأي المستفيدين من خدماته ، تلفت انتباهه ، إلى أنه منعزل أو متواصل معهم ، وهذا من عوامل تقبله الإصلاح.

فكثير من المنادين بإصلاح القضاء ، يعتمدون على معلومات انطباعية ومجزأة ، دون تحليل إحصائي تجريبي ، وهذا يشوش عملية الإصلاح برمتها .

إن من الصعوبة أن تثمر جهود العاملين في إصلاح مجال يفتقرون إلى فهمه ، وفي مجال إصلاح القضاء ، فلا بد أن يعرف الراغبون في الإصلاح ، ما الذي تفعله المحاكم فعلاً، كيف يقيم جهودها الجمهور الذي يستهلك خدماتها.

وقد تعثر الإصلاح القضائي في أندنوسيا (وإن لم يخفق)، لأن المعلومات المتوافرة قليلة ، فلم تستطع تشخيص المشكلات، ولم يجر تحليل كيفي ونوعي ، يتناول الأمور الجوهرية مثل :

1- ما هي أنواع الدعاوى التي تقام أمام المحاكم .
2- من الذي يقيم الدعاوى لأفراد منظمات .
3- من الذي يتولى الدفاع في الدعاوى أفرادا أو منظمات.
4- كم المدة التي تستغرقها الدعاوى حتى الفصل .
5- أنواع الدعاوى التي يحتمل عرضها على القضاء .
6- مدة المحاكمات .
7- إجراءات التقدم بالدعوى .
8- كم مرة تؤجل المحاكمات .

9- هل هناك ما يدل على احتمال زيادة المتقاضين ، إذا كان أداء المحاكم أكفأ؟.

10- ما مواطن زيادة العبء ، ومواطن الهدر في الأقسام (انظر أريك جانسون : دليل : 192).

30=معرفة كيفية مجابهة معوقي الإصلاح من أهم أسباب النجاح:

أ- تقدير حجم العوائق تقديرا موضوعيا:

إن عددا كثيرا من الناس ، لا يقدرون الحاجة إلى الاعتراف بالمخاطر التي يتعرض لها الأشخاص الذين ينادون بالإصلاح أو يدعمونه ؛ عندما يتغيا الإصلاح تغيير الشكل الهيكلي ، فإن ذلك بطبعه يؤثر على المجال السياسي .

لأن المنادين بالإصلاح والمقدمين عليه والموافقين عليه ، يجدون في العادة أنفسهم ، أمام عديد من وجهات النظر المتباينة والمعارضة ، من داخل الجهاز المراد إصلاحه ومن خارجه، وذلك يحتاج إلى تأن وتدرج ، ودعم من الجمهور .

وهو قد يستغرق وقتاً ، لو أن بلداً أراد أن ينقل القضايا الإدارية والمالية؛ من ملاك وزارة العدل إلى ملاك السلطة القضائية لكان محتاجاً إلى ما يلي :

1- مساندة الجمهور وجمعيات المجتمع الأهلي المدني ولاسيما المحامين الإعلاميين .

2- توفر الإرادة السياسية .

3- دعم السلطة القضائية واهتمامها وتحمسها من خلال تكوين قيادة ذات مقدرة إدارية داخل أعضائها . وتصميم هياكل إدارية ملائمة . (وليام ديفيس : دور إدارة المحاكم في تعزيز القضاء : دليل : 171) . ووضع أساليب مبتكرة لمواجهة المشاكل (وليام ديفيس: دور إدارة المحاكم في تعزيز القضاء: دليل : 171) . وتخطى الأساليب البيروقراطية (وليام ديفيس: دور إدارة المحاكم في تعزيز: دليل : 172) . وعندما تفشل السلطة القضائية في ذلك ، فإنه سيكون مدعاة لتدخل السلطة التنفيذية والنيابية (وليام ديفيس: دور إدارة المحاكم في تعزيز: دليل : 173) .

وينبغي أن تكون هناك استراتيجية تتبع لمجابهة معارضة الإصلاح.

الأول : المشكلات العميقة الجذور (مثال ذلك أن استقلال القضاء في بلد عربي كالمملكة العربية السعودية ، لا يمكن تعزيزه من دون تجديد الثقافة القضائية العباسية التراثية التي يدافع عنها، ثلة من المقلدين تحت لافتة تطبيق الشريعة خوفا من القوانين العلمانية) ، ولذلك فكثيراً ما تبذل جهود كبيرة ، ولكن النجاح محدود أو نسبي ، دون مستوى الأهداف والتوقعات.

إن الإصلاح يهدد كثيراً من المصالح ، فالقضاء النزيه يحد من سيطرة المسئولين المهيمنين، والهيئات النافذة ، التي اعتادت على التصرف المطلق ، فوق القانون وبعض الناس يستفيدون من الفساد.

مشاكل استقلال القضاء ، تكون في أغلب البلدان من الموروث الثقافي للدولة ، ومن الصعب استئصالها سريعا، لذلك يحتاج استئصالها ، إلى إجراء تغييرات مجتمعة أوسع، وذلك أمر يجعل معارضة إصلاح قوية ، ومن الصعب التغلب عليها، وهناك الكثير الذي يتم المخاطرة به (دليل : 50).

و القيادة القضائية عادة تحافظ على الوضع الساند

وهناك فئات داخل القضاء وخارجه لا تثق بالمناهج الجديدة .

والهيكل القضائي نفسه قد يتعرض للخسارة ، ولاسيما القضاة الكبار ، الذين اعتادوا أن يسيطروا بآرائهم على قضاة المحاكم الأولى منهم ، وليس لهم استعداد نفسي للتغيير، ومن أجل ذلك فإن القضاة الشباب ، هم الحليف الطبيعي للإصلاح.

ولابد من هياكل للحوافز ، فدون الحوافز الكافية ، لن يرغب العاملون في الاستماع إلى النقد، ولن تترسخ الإصلاحات ، (انظر ، جانسون :دليل:197) .

ب=دور المستفيدين من التخلف: القضاة الراكدون والفاسدون مثلا:

لا يمكن أن ينجح إصلاح تعليمي، إذا لم يتحمس المدرسون والفنيون المشرفون في التعليم، حتى ولو كانت الأفكار الإصلاحية صحيحة وصالحة، وكذلك تعزيز استقلال القضاء.

فالقضاة الفاعلون حلفاء طبيعيون وفاعلون ، لتأييد استقلال القضاء ، والقضاة الذين لا يشاركون ، أو يشعرون أن الإصلاح يهاجم أشخاصهم أو مراكزهم ، معارضون للإصلاح محتملون .

إن تشكيل نقابة للقضاة ، أحد الآليات الفعالة لإشراك القضاة ، ولاكتشاف العناصر الراغبة في الإصلاح.

ينبغي أن تشارك الهيئة القضائية كلها في الإصلاح، ولا يكفي أن يكون ذلك في المستويات العليا .

قد يعتبر القضاة المحافظون والفاسدون الإصلاح القضائي خسارة لنفوذهم ، لأنه يقلل السيطرة على قضاة محاكم الدرجة الأولى، وينقل مسئولية التحقيق الجنائي، إلى قضاة الدرجة الأولى ، ومن أجل التغلب على هذه المقاومة تكون أفضل الاستراتيجيات هي العمل عن قرب ، مع قضاة جميع المستويات ، بل وتنفيذ مبادرات الإصلاح بالتعاون معهم ، حتى لا يعتبروا الإصلاح مفروضاً عليهم ، من خارج الهيئة القضائية خاصة، ولا سيما مع من هم أكثر تقبلاً للتغيير ، ومن هم أكثر الناس إحساسا بالعدالة، وأكثر الناس نزاهة واستقامة..

من أجل ذلك يجب تحاشي مهاجمة (أشخاص)الهيئة القضائية ، حتى لا يشعر القضاة بأن هناك هجوماً شخصياً عليهم ، ينبغي إقناع القضاة بأن الإصلاحات تحسن من وضعهم (مارجريت بوبكن . بحث.استقلال القضاء :دليل: 138)

ج=إقناع المسيطرين أن الإصلاح لمصلحتهم

من عوامل الإصلاح؛أن يفترض الإصلاحيون أن القيادة يمكن أن تستجيب للإصلاح، لكي يتجنبوا شعورها بأن دعاة الحكم الشوري والمجتمع المدني انقلابيون، لأن الحكم الجبري الجائر؛لم يحدث اليوم، بل تاريخه أكثر من ألف وخمس مئة عام، ولا يليق بالإصلاحيين إلا أن يحسبوا العقبات حساباً صحيحاً، لأن الاندفاع في الإقدام، يفضي إلى الإحجام، والتذبذب والتراجع والتساهل ، الذي يؤدي إلى فشل أو إخفاق ولكن ذلك لا يكفي ، فلابد من آليات داخلية للتعزيز والتطبيق.

وافتراض أن القيادة يمكن أن تستجيب للإصلاح؛ لايعني أن الإصلاح سيبدأ من الأعلى إلى الأسفل، لأنه –لو بعث (ميكادو) عربي سيعانى من مراحل تقدم غير منتظمة ،كما يؤدى إلى الكثير من التأخر بسبب توفه لعقبات سياسية واجتماعية وثقافية.

ولذلك يصبح البدء من الأدنى هو الأولى (إدوين ريكوش : استقلال القضاء في أوربا الشرقية: دليل : 80) .

إن الإصلاح المؤسسي ، يتطلب دعما من الأغلبية في المجتمع يؤكد الحاجة إليه (مارجريت بوبكن : دليل : 115) .

لا يمكن نجاح أي إصلاح سياسي دون حشد التأبيد الشعبي ، وذلك لا يتم من دون الاعتماد على جهود جماعات المجتمع الأهلي المدني ، ونقدم جمهورية الدومينيك نموذجاً ، لما ينتجه التعاون الاستراتيجي بين ممثلي المجتمع الأهلي المدني والقضاة والمسئولين والسياسيين لتنبي الإصلاحات الضرورية ، وتطبيقها تطبيقاً مناسباً (مارجريت ، دليل : 135) .ولذلك لابد من تأييد الإصلاحات اجتماعياً .

بناء علاقات داخل الهيئة القضائية وخارجها ، من قضاة ومحامين وأساتذة جامعات ، ونقابات وفي التعليم العالي الذي يخرج القضاة أو يدربهم (ككليات الشريعة)، وجماعات الأعمال وإعلاميين ومثقفين.

وحتى لو تمت الموافقة الرسمية على الإصلاحات ، لابد من التأبيد الشعبي ، والوعي الكافي بتطبيقها ، خلال مرحلة التنفيذ ، وهي مرحلة صعبة وغير منتظمة ومكلفة ، وتواجه عواقب غير متوقعة (مارجريت بوبكن : 137)

من المهم إصلاح القضاء ، ولكن الأهم من ذلك أن يكون الإصلاح شورياً حوارياً ، وهذا يعني أن يبدأ المصلحون من القاعدة الشعبية .

فقد تظهر معارضات لا تستطيع المؤسسات الرسمية مجابهتها . ولكي يؤخذ رأي الجمهور في أمر ما ، ينبغي أن تكون لهم الخلفية المعرفية، والاحتكاك المباشر بهذا القطاع، وتعد الشفافية وكثافة المعلومات، أحد عناصر ذلك، كنشر الأبحاث ، وإعداد تقرير سنوي ،

وتفعيل قانون حرية المعلومات ، ونشر أعمال مكتب الشكاوي والمكاتب النزاعات . (انظر جانسون : دليل 197).

إن أفضل سلاح يواجه به معارضو (النظام الشوري) ، هو سياسة الإعلان عن نتائجه الإيجابية ، مقارنة بالنظام الجبري الجائر ، الذي تم التحول عنه في الدول الحديثة.

د=استنفار القوى المتضررة من الفساد:

تحتاج حملات الحكم الشوري إلى مؤيدين مثقفين وذوي خبرة ، على دراية بالموضوعات المطروحة ، وبإمكانهم التعامل مع المعارضة بروح التسامح والعقل والصبر وسعة البال كما أرشد الله في كتابه الكريم إلى أسلوب الدعوة "فقولا له قولا لينا، لعله يذكر أو يخشى"

ويحتاج الإصلاح إلى تكريس وقت ، لزرع التأييد للإصلاح، ولا ينبغي توقع نتائج فورية، فقد يحتاج بث الوعي إلى أعوام تقصر وتطول، حسب استعداد البيئة والجهد المبذول، إنه كاستصلاح الأرض الزراعية، حسب نسبة التصحر، وحسب ما لدى الفلاح من أدوات وافية وكافية.

بخلاف ذلك سينجح معوقو الإصلاح في تأخيره، وسيضعون إشكالات عديدة، تؤدي إلى تهديده.

إن للإصلاح علاقة بالاستقرار السياسي ، وللاستقرار السياسي علاقة بالنشاط الاقتصادي ، والمناخ القانوني المستقر ، فيه دعم للنشاط الاقتصادي .

إن للإصلاح علاقة بالاستقرار السياسي ، وللاستقرار السياسي علاقة بالنشاط الاقتصادي ، والمناخ القانوني المستقر ، فيه دعم للنشاط الاقتصادي .

إن من أهم القوى المتضررة من الفساد السياسي هي الجماعات الاقتصادية، ومن المفيد تذكيرها بأن (الإصلاح السياسي) يساعد على الاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي يساعد على النشاط الاقتصادي، فلو أخذنا مثلا تعزيز استقلال القضاء، لوجدنا فيه دعما للنشاط الاقتصادي.

فهناك أنواع من الاختلال القضائي، ذات أثر سيء على الاقتصاد، مثل ترك تحديد القواعد القضائية(الأساس القانوني) التي تطبق عليها الوقائع، ومثل تساهل السلطة التنفيذية في تنفيذ أحكام القضاء على الكبار والوجهاء، فهناك أنواع من المفاسد ذات أثر سي على الاقتصاد، مثل الجريمة إخفاق السلطة التنفيذية أو فشلها في تنفيذ أحكام القضاء.

مثل عدم قدرة الجهات التنفيذية على لجم ظاهرة كتابة شيكات من دون رصيد، وعدم توافر المسئولية ، ومثل البيروقراطية المعقدة ، ومشكلات ملكية الأراضي (انظر جانسون : دليل : 199) .

ومثل كثرة الضرائب وفشو الرشوة ، وتعقيد الترخيص والتسجيل ، لأن البيروقراطيين يستغلون الإجراءات غير المتسقة وغير المرنة والمطولة، حتى يحصلوا على رشاوي (جانسون : دليل : 200) .

ومثل الخلل في توزيع أراضى السكنى والزراعة، ومثل تعقيدات إجراءات تملك الأراضي، لأن البيروقراطيين الفاسدين والمفسدين؛ يستغلون الإجراءات المطولة وغير المتسقة وغير المرنة ، حتى يحصلوا على رشاوي. وهذه الأمور تجعل من مصلحة جماعات الاقتصاد، تأييد (الإصلاح السياسي).

ولابد من وضع استراتيجية إعلامية ففي العديد من الدول تسيطر على وسائل الإعلام جماعات قوية من الصفوة تعارض الإصلاح السياسي، وفي العادة لا يفهم أكثر الصحفيين؛ فضلا عن الجمهور كيف يكون الإصلاح السياسي ، ولذلك يستخدمون لتعويق الإصلاح السياسي، وهم يشعرون أولا يشعرون.

وأفضل سلاح يواجه به معارضو الإصلاح ، هو سياسة الإعلان عن النتائج الإيجابية،للإصلاح القضائي مثلا، مقارنا بالنظام غير الكفؤ الذي يطالب بالتحول عنه وتغييره (مارجريت بوبكن:دليل : 139) .

وهناك أهمية كبرى لرأي مستهلكي الخدمات ، سواء كانت قضائية ، أم تعليمية أم صحية ، فاستفتاء الجمهور مسألة ضرورية ، لأن المستهلكين هم الذين يقيمون مدى فائدة أي خدمة، ولهم الحق في تقييمها ، ولذلك لابد من تضمين احتياجات وتجارب المواطنين العاديين ، ومدى ثقتهم في الخدمات المستهلكة. إن جهود الإصلاح المنعزلة عن رأي الجمهور ، ليس لها أهمية تذكر، (انظر أريك جانسون :دليل : 192).

31=لا نجاح لدعاة الحكم الشوري دون دعم شعبي

أ-الثقة الشعبية:

ومن الضروري أن يكون قوام تيار دعاة (الحكم الشوري) من العناصر ذات السمعة المشرقة المشرفة، التي تحظى بتقدير اجتماعي، التي أيضا تؤمن قولا وعملا وظاهرا وباطنا، بالحفاظ على ثوابت الملة والأمة والدولة،

الإصلاح في كل بلد عربي، فضلا عن بلد متدين ، لم ولن ينجح، ما لم يكن فكر دعاة(الحكم الشوري) محط إدراك شعبية، و لاسيما عندما يعالج ممارسات تخالف العدالة الشرعية، ولكنها مدعومة بتراث قمعي يتقنع الإسلام، ويفتك ممتدا كالأخطبوط بالقضاء والتعليم وحقوق المرأة والمواطنة والتعددية و الأغلبية والحل السلمي والتسامح، ونحوها من قيم المجتمع المدني.

فلن يكون لدعاة (الحكم الشوري) مصداقية شعبية، ما لم تكن لهم مصداقية دينية، ولن تكون لهم مصداقية دينية؛ ما لم تكن أفكارهم مؤصلا فقهيا، عبر العلوم الأربعة: أصول الفقه ومقاصد الشريعة والعقيدة والسياسة الشرعية.وعندما يستخدمون مصطلحات غير شائعة كالدستور، والمجتمع المدني والتعددية الفصل بين السلطات،

بنبغي أن يكون دعاة(الحكم الشوري) أصحاب كلمات العدل في تجمعات، من النخبة وأهل الاختصاص والخبرة من ذوى السمعة الحسنة، فى تخصصهم وسلوكهم العام الذين يتبعهم الناس ويثقون بكلامهم. هؤلاء الذين يطلق عليهم فى اللغة العربية (العرفاء)، أي الذين يتعرفون على اهتمامات الناس، ويصدرهم الناس لتمثيلهم وترسلهم الجماعات للتعرف على ما يهمها، كما قال الشاعر :

أو كلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا الى عريفهم يتوسم

ب=العوائق الثقافية:

بعض دعاة الإصلاح ينادون به ويظنونه سهلا، ويقولون: لو أرادت الدولة إصلاح كذا؛ لتغير خلال سنة كل شيء، ولو أراد الوزير إصلاح كذا وكذا؛ لفعل كذا وكذا خلال شهر، ولقد كتبنا وقلنا وفعلنا وعملنا، فلم نجد أي صدى.

من دون معرفة الجغرافيا التي يحاول الناس الغرس فيها، وتجري فوق تضاريسها عربة الإصلاح، لن يكون هناك تقدير صحيح للعوائق ولا للثمن الواجب دفعه، ولا توقع للمكاسب والخسائر.

هناك إستراتيجية للإقناع بفكرة الإصلاح، وهناك إستراتيجية لتنفيذ عناصر الإصلاح.

لكي ينجح الإصلاح لا بد من التعرف على طبيعة المشكلات، هل جذورها كالأثل في التربة العميقة، أم كالليمون والحمضيات في التربة السطحية، فالمشكل الدستوري مشكل قديم تراكمت مضاعفاته، منذ سقوط الحكم الشوري الراشدي، فانتج انتهاك استقلال القضاء مثلا، فصارت عوائق استقلال القضاء (الإسلامي)، في أي دولة عربية كـ(المملكة العربية السعودية) عميقة الجذور، لأنها متوارثة منذ بناء الصياغة العباسية للثقافة والقضاء أفكاراً ووسائل ونظريات.

المشكلة ليست في نصوص الشريعة، ولا في تطبيقها النبوي و الراشدي، بل في الاجتهادات الفقهية اللاحقة، التي نمت نموا مرضيا في مناخ الجبر والجور الأموي والعباسي، تفريعات ونظريات، وإجراءات وهياكل، تلك التي أدمجت في مفهوم تطبيق الشريعة، فاستقرت في جذور الموروث الثقافي للدولة والمجتمع، وتقنعت قناع الإسلام، فصار من يقاربها بإصلاح كمن ينجر إلى مثلث فرمودا، وكأنه يخلخل المقدسات، ويشكك بالمسلمات، وهو إذن مبتدع خبيث، بل أكثر من ذلك إنه داعية بدعة وضلالة. وينسى الناس أن أكثراً من هذه الأفكار والأطر إنما هي بدع ومنكرات سلطانية جبرية، التفت حول مفهوم القضاء الإسلامي المستقل قبل زمن الحكم الجبري.

لذلك لن يتحقق مبدأ (سيادة الأمة)، الذي هو روح النظام الشوري، من دون جهود متميزة، تنفض عن الفقه السياسي، ما شابه من التأويل والتحريف، وتعيد بناءه نظرياته وآلياته على صريح ما أوحاه الله عز وجل عبر الشريعة، وصحيح ما أوحاه الله عز وجل إلى الطبائع، عبر حقائق علوم الإنسان والطبيعة، كما أوحى "إلى النحل أن اتخذي من الجبال بيوتا ومن الشجر ومن ما يعرشون"، ومصدر الوحيين واحد " كل من عند الله".

ج=ثقافة دعاة الإصلاح:

ومن الصعب وضع مشروع نظري للإصلاح السياسي من دون شرطين:

1-ثقافة سياسية واجتماعية يدرك بها الإصلاحيون ما هو مفهوم (الحكم الشوري) وبلياته ونظرياته وضماناته، كالدستور واستقلال القضاء في المعايير الدولية، وما هو المجتمع المدني، وما تجمعاته الأهلية.

2-قدرة نفر من دعاة الإصلاح على اجتهاد فقهي، يستطيعون به معرفة ما ينسجم مع الإسلام منها، من وسائل تحقيق الشورى، التي جربتها الدول الشورية، فأقامت بها ميزان العدالة.

لكن المشكلة التي تعرقل (الإصلاح السياسي) في بلد متدين مضاعفة؛ فعديد من الراغبين في (الإصلاح السياسي)،غير قادرين على صوغ خطاب فقهي يؤسسون عليه الخطاب السياسي، ويقنعون به الجمهور، ومن جهة أخرى، في المقابل فإن غالب أهل الثقافة الدينية،من ذوي (الاتجاه الإصلاحي) غير قادرين على صياغة خطاب إصلاح سياسي.

وليس من المحتمل أن يكون قوام دعاة (الدستور والمجتمع المدني)، من المتخصصين في الدراسات الدينية، لأن أغلبية شرائح الثقافة الدينية، من الفقهاء وعلماء الشريعة، ليس لديها رؤية كافية، إما في الحاجة إلى الإصلاح، وإما في كيفية الإصلاح المطلوب، وإما في وسائله وآلياته هياكله وإجراءاته.

وهذا يتطلب أن يكون تيار (الحكم الشوري) معبراً عن (تمازج) اختصاصات من أجل صياغة (اجتهاد جماعي)، أي نتيجة تعاون فكري وثقافي، بين ذوي التخصص في الدراسات الدينية، الذين يؤمنون بأولوية بالإصلاح السياسي، وذوي التخصص في الدراسات الاجتماعية والسياسية، الذين يؤمنون بضرورة التأسيس على العقيدة الإسلامية.

ومن الضروري أن يحتوي تيار (الحكم الشوري) على مهارات متكاملة، بأن لا تقصر على ذوي التخصص الفني المحدد بالمجال الذي يراد إصلاحه، بل ينبغي أن يحتوي على عناصر عديدة، من أهل الاقتصاد والإعلام والسياسة والتربية والاجتماع، ولاسيما علم الاجتماع السياسي والقانون والفقه الدستوري.

بذلك يمكن تصفية مفاهيم (الدستور والمجتمع المدني) في مصفاة العقيدة الإسلامية، ونشرها بخطاب فقهي يلتزم بالسلفية الراشدية منهجا : ومنهج فقه الكتاب والسنة، ويجدد في

فقه الوسائل والتفريع، بذلك يزيل ماران على الشئون السياسية من بدع الجبر والجور، ويقرب المصطلحات والمفاهيم العلمية، ويشرحها بلغة مألوفة، تستطيع إقناع الآخرين، ويزيل ما رسخه الخطاب الديني العباسي الشائع، من تهميش للقيم المدنية على متن الروحية، ومهادنة للاستبداد والجور.

وهذا يتطلب أن يكون دعاة (الدستور والمجتمع المدني) قادرين على الإقناع من خلال خطاب تجديد إسلامي، مؤصل على الكتاب والسنة أولا، وبواقعية لا تقفز فوق تضاريس الجغرافيا الاجتماعية ثانيا.

د= تعدد جماعات الإصلاح مهم وانسجامها أيضا:

من مشكلات الإصلاح، أن كثيرا من الجهود تحصر تركيزها؛ على ما بذل من مال ومن جهد ومن إجراءات ومن بحوث، ولكنها لا تركز على النتائج، المرتبطة ببرنامج عمل، وقد تقوم بحملة إصلاحية إعلامية، دون أن توفر الإجراءات العملية للإصلاح المطلوب. وقد يطغى على الجهود-في البداية-فيض من الحماسة، فإذا بالحماسة الذي لا روية فيها تدفعها إلى مزيد من الاصطدام غير المحسوب النتائج، وإذا بالتنافر الثقافي أو الشخصي يفضي بها إلى التشرذم.

ومن أجل ذلك ينبغي أن تكون تتعدد الجماعات فرقا متحمسة لا جماعة واحدة ، وأن لا يمنع تعددها من تعاونها ، وأن نكون متفرغة طوال الوقت ، تضع استراتيجية إصلاحية وتنفذها، وتكون رأياً عاماً يدعم الإصلاح ، وتسعى إلى تذليل عوائق الإصلاح.

ومن المناسب اختيار مهارات متكاملة للإصلاح ، بأن لا تقصر على ذوي الذهنية الفنية المحددة، ولابد أن ينضم إلى كل جماعة عدد من أهل الاقتصاد والإعلام ، والسياسة والتربية والاجتماع (انظر أريك جانسون : إطار برامج استقلال القضاء : دليل 190).

32=الذين يرجون صلاح المستبد دون طوفان الجماهير يحصدون عصف الرياح

أ-الاستراتيجية:

لا يمكن أن ينشأ (الحكم الشوري) ولا أن تتبناه أي دولة قمعية، مالم يفرضه طوفان جهاد سلمي شعبي، ولا يمكن توفير دعم شعبي من دون خطاب ثقافي مقنع، يستطيع أن يؤثر في القاعدة والقمة معا، فينشر أولا ثقافة المجتمع المدني، ويطالب بإقامة هياكله ثانياً، وثالثاً ليحشد رأيا عاما كافيا يطالب الدولة بـ(الإصلاح السياسي)، أو يؤيده على أقل تقدير، ويسهم في تذليل عوائقه.

لأنه لا يمكن أن يحدث (الإصلاح السياسي) من دون معارضة، من عديد من المنتفعين من تراكم المشكلات والذين يقدمون مصالحهم الخاصة على مصالح الشعب العامة، أو الذين

يتهيبون التطوير، ويستريحون للمألوف، ومن ثم فإن حشد التأييد الشعبي؛ يخفف ضغوط معارضيه ،ويكتشف الفرص المناسبة.

من أجل ذلك لابد من وضع استراتيجية(خريطة طريق)، للانتقال من (الحكم الجبري) إلى (الحكم الشوري) خطوة خطوة، كي لا تتعثر فيصيب تعثرها المتحمسين بالإحباط.

من أجل ذلك يحتاج دعاة (الحكم الشوري) إلى اتفاق ثقافي على الأساسيات، ليس من الضروري أن يتبلور تجمعه على شكل أشخاص أو أطر -إذا لم يمكن ذلك- ولكن من الضروري أن يتبلور على شكل (تيار) في الأفكار والمفاهيم، يحدد الأهداف والوسائل، ويتضافر أهل هذا التيار،على تقديم مبادرات وحلول، واقتراح إجراءات ومعالجات، و على حشد رأي رسمي وشعبي.

من أجل ذلك ينبغي أن يتداعى الراغبون في الإصلاح؛ من الذين يدركون خطورة الاستبداد، إلى التعاون في تكوين (التيار)، تحت عنوان الطغيان هو الطوفان الذي يهدم البلدان، وسدود الطوفان هي مبدأ قوامة الأمة، وجوهره (النظام الشوري) وإطاره (النظام الدستوري)، وسفينة العبور إليه هي الجهاد السلمي، عبر تجمعات المجتمع المدني الأهلية.

ب- كيف تذلل العقبات الاجتماعية؟:

إنما نجح الاستبداد في تدمير قيم الكرامة والحرية والعدالة والاستقامة، في المجتمعات العربية لأسباب منها:

وأولها: تشر ذم النخب الثقافية، بين دعاة أسلمة، لا يثمنون (الحكم الشوري) ، ودعاة تحديث قد يدركون أهمية (الحكم الشوري) ولكنهم لا يثمنون أهمية أسلمة خطاب (الإصلاح السياسي).

لقد أسهم تفتيت تجمعات المجتمع المدني الأهلية، في شل المهتمين بمصالح الأمة عن بلورة خطاب إصلاحي سياسي ونشره، من أجل إقناع الجماهير به ، فصارت النخبة الثقافية، غير قادرة على حشد تجمع واع فعال، يدفع نحو الإصلاح السياسي.

ثالث العقبات: ظل دعاة الإصلاح منذ دولة الحكم الجبري القديمة إلى الحديثة يتوسلون لها، ليحصلوا على فتات إصلاح تعليمي أو تربوي أو اقتصادي أو إداري، دون أن يلاحظوا أنهم كمن يحاول تحلية البحر الميت المالح.

رابع العقبات: كيف تنتشر في مجتمع فرعوني صحراوي قيم المجتمع المدني نظريا في (التصورات)، كالحوارية وقبول الاختلاف والتعددية والأغلبية والتسامح والالتزام بالاقتصار على الصراع السلمي في حل أي خلاف، و المرونة وأساليب التفعيل السلمي، فضلا عن أن تجسدها في التصرفات، عبر تجمع المواقف، لكي يعبر الناس عن مواقف إصلاحية فعالة من دون عنف؟.

قد يشكك بعض الناس بقولنا: إن الخط العام لثقافتنا العربية الصحراوية بين حالين: صمت الأغلبية المطبق الذي لا يمكن التنبؤ بنتائجه، وعنف الأقلية المنفلت، ولكن جهيزة (الوقائع) قطعت قول كل مخطيء ومجامل ومداهن.

الدليل على ذلك ما جرى من أحداث عنف تبرهن على وجود المأزق(الذي شكك فيه بعض الناس)، وتبرهن على أن المأزق أنتج حلولا إحباطية عنيفة من القلة، تفجر غضبها في بصورة غير مألوفة، وهذا مؤشر على أن الثقافة الصحراوية الفرعونية الشائعة غير قادرة على إنتاج حلول سلمية، هذا يدل على أن المجتمع العربي في شق آخر منه فرعوني لا يملك ثقافة مقاومة، بل يستسلم لجلاديه.

وهذا ينذر بتفاقم الكوارث، ولكنه لا يلزم منه أن تكون سكة الإصلاح السياسي طويلة، ولا أن الفرص ضئيلة ولا أن المستقبل ينذر بالكوارث، فإن وسائل الاتصال الحديثة؛ فرضت واقعا جديدا أعجز دولة الجبر العربية عن السيطرة على مواطنيها،وستكتشف الجماهير سريعا؛ أن السبيل الوحيد لـ(الحكم الشوري)، هو المظاهرات والاعتصامات، التي مزقت بها الشعوب المضطهدة نيرها

ليس دور الملأ أو النخب وعظ المستبد، لأنهم سيكرسون إفلاس دريد بن الصمة عندما قال:

نصحتهم نصحى بمنعرج اللوى فلم يستبينوا النصح إلا ضحى الغد

دورها أن (نؤذن) في آذان الناس: (الحكم الشوري) هو الحل، و(المظاهرات والاعتصامات والإضرابات) هي سكة الطريق التي لاتضل.

ج= الأزمات فرص سانحة ينبغي انتهازها :

إن جميع حركات الإصلاح السياسي والديني، التي وقعت في المجتمعات القديمة والحديثة، ليس سبب نجاحها هو صحة الأفكار وحدها، بل أيضا مناسبة الحقل للبذور، فالزراعة في حقل صحراوي جديب، تختلف عن الزراعة في حقل خصيب.وهناك أسلوبان لنجاح الإصلاح:

الأول: تراكم أعراف الإصلاح على المدى الطويل،وهذا ما تحتاجه المجتمعات الضخمة.

الثاني: ثورة إصلاحية، لا تكون إلا بشرطين:

أولهما: تضافر كوكبة من نخب الإصلاح الناشطين الذين يعرفون أن(الحكم الشوري) هو العلاج، ولا يضيعون أوقاتهم وأوقات الناس في الأمور الثانوية التي ينبغي إصلاحها، فكثير من الناس يعرف أن المريض يحتاج إلى علاج، ولكن المهم أن يعرفوا –وهذا هو بيت القصيد ماهو العلاج؟ ومن أين يبدأون؟، وكيف يسيرون؟.

ثانيهما: وجود أزمات اجتماعية أو سياسية أو قومية، تؤكد أن المؤسسات السياسية القائمة؛ عاجزة مترهلة ضعفت الثقة بها، من ما يجعل النظام الجبري القائم كله عرضة للسقوط

السريع، فيضطر القيادة للبحث عن الحلول العملية، التى لابد أن تكون خطوات كبرى نحو (الحكم الشوري).

ولن يلتحم كثير من الناس بمشروع الإصلاح: (الحكم الشوري) ما لم توجد أزمة اجتماعية أو سياسية أو قومية، يصل فيها اختلال المعايير إلى مستوى الأزمة(الأنوميا)، الذي يشير إلى أن المؤسسات القائمة في مأزق.

من أجل ذلك ينبغي اهتبال الفرص، فالفرص كالرياح لاتهب كل حين، والعالم العربي عامة كشف عجز الحكومات المستبدة عن تحقيق مجتمع التنمية والعدالة والحرية والكرامة والاستقامة.

ومن حسن حظ المجتمع العربي أن الحكومات العربية المستبدة ارتخت قبضتها الفولاذية، بسبب تراكم إخفاقها.

لا يتوقع أن يجئ حاكم عربي يؤمن بالحكم النيابي من تلقاء نفسه، كما جاء (ميكادو) اليابان؛ ولكن على دعاة الإصلاح السياسي اهتبال الفرص السانحة، عبر حشد الجماهير في الميادين والشوارع، في جهاد سلمي، واستثمار الرياح:.

إذا هبت رياحك فاغتنمها فإن لكل ذارية سكونا

33= نواة الإصلاح نكاثر الجمعيات المدنية ولا سيما الحقوقية والسياسية

أ= من المقالات الفردية إلى البيانات الجمعية:

قول كلمة الحق والعدل، ليس محصورا بالفرد، بل عام للفرد والجماعة، ومن هنا تأتي أهمية التجمعات الأهلية.

فلا بدّ أن تتواكب الكلمات، كي تصبح مشاريع للإصلاح، وذلك أمر لا يمكن أن يتحقق، إلا بتحول الكلمات الموجزة العابرة، إلى مشاريع إصلاح عبر البيانات والمذكرات.

وهذا أمر يدعو إلى أن تتآلف الكلمات، على شكل مشروعات إصلاح كلية، يشترك فيها كل مختص بما يستطيع، فتصبح المشاورة والمراجعة، عنصراً ضرورياً لسلامة الفكرة والوسيلة، وذلك أمر يجعل كلمة الجمع أفضل وأجدى من كلمة الفرد، وهذا يشير إلى أن التجمعات المدنية الأهلية، هي الأعوان على الحق، الذين ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم أن فقدانهم يفشل مساعي المصلحين.

أهم أسباب فشل كثير من جهود الإصلاح، أنها جهود فردية، لم تتخذ صيغ المشاريع العملية الواقعية، إنما كانت كلمات فردية، لا تشكل رأياً عملياً، ولا تحظى بدعم جماعي.

وكثير من الناس يشعرون بالراحة، عندما يعلمون أن فلاناً قال كلمة حق، لأن فلاناً قال ما يشعرون به، ولعلهم يشعرون بأن واجبهم أيضاً قد تم، بل ربما ظنوا أن النهي عن المنكر قد تم أيضاً، لأنه فرض كفاية، وبذلك سقط الإثم عن الباقين من الساكتين، وهم يقولون هذا دون أن

يدركوا أن كلمة الحق عندما قيلت، بفي المنكر ماثلا لم يزل، فإن برئت ذمة قائل منفرد، يغرد خارج السرب، لم تبرأ ذمة الساكتين.

وهذا يؤكد أن قول كلمة الحق لا تبرأ به الذمة إلا إذا زال السوء والباطل، ولا يزول المنكر بقول أو مذكرة واحدة، بل لا بد من تكاتف النخبة.

وهذا ما يؤكد وجوب تشكيل التجمعات المدنية ، من أجل الضغط على الحكومات المستبدة، لإجبارها على تحسين سلوكها.

ولذلك جاءت نصوص الجهاد والأمر بالمعروف بصيغة الجماعة، لأن الخطاب لعموم الأمة، قال تعالى: (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون). والآية ظاهرة تأمر أن تنهض ثلة من المسلمين داعية للخير، أي أن يكون ثمة تجمع وتكتل أهلي كبير، وهذا أقرب احتمال لمفهوم أمة.

ومعنى ذلك كما بيّن الأصوليون أن فرض الكفاية، يصبح على القادرين عليه فرض عين، فهو بطبيعته في أكثر الأحوال لا ينهض بحمله إلا جماعة كبيرة أو تجمعات كبرى لأنها هي التي تقدر عليه، كالجهاد والأمر بالمعروف والنهي على المنكر، وهو على هذه الجماعة فرض عين.

وبذلك تصبح كلمة الحق والخير والعدل واجباً عينياً، على الناس جميعاً، وليس محصورا بالأقرب إلى صفة (العرفاء) كالمثقفين والمفكرين والعلماء والفقهاء وأساتذة الجامعات ورجال الصحافة والفكر، والمختصين في الميادين التي يشيع فيها المنكر.

وهذا ما عناه الشافعي رحمه الله بقوله: «إن الواجب الكفائي مطلوب على العموم، مراد على وجه الخصوص» (أصول الفقه لأبي زهرة: 36-38)، أي أنه مطلوب من المسلمين كافة، ولكن الذي يقوم بهم هم القادرون عليه. أي أنه فرض عين على القادر عندما يقوم بالمبادرة، وفرض عام على الباقين الذين يجب عليهم أن يعينوا المبادرين، وهذا التصور لا يتم دون تنفيذه اليوم من دون تجمعات التجمعات الأهلية المدنية.

ب= التجمعات المدنية هي سفينة العبور من الحمم العضوض إلى الحكم الشوري:

في المناخ الاستبدادي المعادي لحقوق الإنسان ؛ يمكن أن يكون لنشاط المجتمع الأهلي ، المعني بحقوق الإنسان أثره على المناخ العام ، من خلال ممارسة ضغوط داخلية وخارجية ، من شأنها أن توفر مساحة أكبر للإصلاح السياسي كاستقلال القضاء (ستيفن جولاب مساهمات المجتمع المدني في استقلال القضاء : 182).

لكن لابد من المخاطرة المحسوبة بتشكيل التجمعات، الجمعيات التعاونية عربة الإصلاح الأولى، ولابد من التجمع والتنظيم والتنسيق، ولكن الناس عندما يكونون مدفوعين إلى الإصلاح مجبرون على الاختيار، وليس في الاختيار مكاسب مطلقة، بل مكاسب نسبية، وثمة خسائر لا

يمكن تجنبها (أريك جانسون بحث ، إطار برنامج استقلال القضاء . كتاب دليل تعزيز استقلال القضاء ونزاهته : دليل :189) .

بذلك يمكن توفير مناخ ملائم للإصلاح :

إن أهم قنوات التعاون للإصلاح هي :

1- جماعات حقوق الإنسان ، (كما تم في أندنوسيا) .

2- جماعات الطلبة .

3- جماعات العمال (كما في تجربة يوغسلافيا وبولندا) هذه الجماعات تقوم بدور المحفز الساند (جانسون : 196) .

ج=أشكال تجمعات المجتمع المدني الأقرب إلى عون الإصلاح السياسي:

ثمة أشكال من جماعات المجتمع المدني الأهلية، تقدم عونا كبيرا للإصلاح عند تطبيقه:

1-دور جمعيات القضاة: متى ما كان في الجهاز المراد إصلاحه (كالقضاء): نقابة أو جمعية، كانت الجمعية عونا كبيرا على الإصلاح. إن تشكيل نقابة للقضاة؛ هو أحد الآليات الفعالة لتعزيز استقلال القضاء، فهي مجال اكتشاف العناصر الفعالة الراغبة في الإصلاح، لكي تقوم بالتأثير في من حولها .

2-دعم المثقفين : تحتاج حملات الإصلاح السياسي إلى مؤيدين مثقفين وذوي خبرة، على دراية بالموضوعات المطروحة، و بإمكانهم التعامل مع المعارضة بروح التسامح والعقل والصبر وسعة البال، كما أرشد الله في كتابه الكريم إلى أسلوب الدعوة "فقولا له قولا لينا لعله يذكر أو يخشى".

3-دور الإعلام :ولابد من وضع استراتيجية إعلامية، فأغلب بلداننا العربية كالعديد من الدول النامية، ذات الإعلام الموجه والمؤمم، أو حتى غير النامية التي تنمو فيها جماعات المصالح الشخصية القوية، وبهذا وذاك تتكاثر صفوة تعارض الإصلاح السياسي. لأسباب عديدة.

وأهم سبب يحتاج إلى تفهم، هو أن وسائل الإعلام قد لا تحيط علما بكيفية الإصلاح، ولاسيما أن (الإصلاح السياسي)، يحتاج إلى ثقافة خاصة، وقد لا يتم تثمينه أيضا، فعديد من دعاة الإصلاح، فضلا عن أساتذة الجامعات، فضلا عن رجال الإعلام، فضلا عن الكتاب، فضلا عن الجمهور، لا يدركون أو لا يثمنون أنه لا يمكن عدل دون نظام شوري، ولا يمكن نظام شوري دون مبدأ(قوامة الأمة على الحاكم) ولا يتشخص هذا المبدأ إلا بـ(النظام الدستوري) ومفرداته كالمجتمع المدني وتجمعاته الأهلية و استقلال القضاء، إلخ.

وفي العادة لا يفهم كثير من الصحفيين كيف يكون إصلاح القضاء، وتعتبر استراتيجية التعامل مع وسائل الإعلام عنصراً حيوياً، في حفز جهود التأييد اللازم للإصلاح والحفاظ عليه.

ولكي تنجح دعوة (الحكم الشوري) ينبغي أن تصبح إحدى وسائل الإعلام مهتمة بها، بحيث تعتبر الإصلاح السياسي موضوعاً أساسياً محوريا، فتوفر له الكثير من الدعاية والرعاية، وتثير النقاش وتطالب بالشفافية. وتعتبر استراتيجية التعامل مع وسائل الإعلام عنصراً حيوياً، في جهود خلق التأييد اللازم للإصلاح والحفاظ عليه .

ولكي ينجح الإصلاح ينبغي أن تصبح إحدى وسائل الإعلام مهتمة بهذه العملية ، حيث تعتبر الإصلاحات موضوعاً أساسياً ، فتوفر له الكثير من الدعاية والرعاية ، وتثير النقاش وتطالب بالشفافية، وثمة صور كثيرة في الدول الحديثة تثبت نجاح هذا البرنامج، ومن نماذج نجاحه الائتلاف الذي تكون في الدومينيكان في تكوين هذه العلاقة مع وسائل الإعلام (مارجريت بوبكن : دليل : 138)

3-دور المحامين: للمحامين دور مهم عندما يكون الكلام عن ضمانات حقوق المواطنين، بإنشاء جماعات المجتمع المدني الأهلية، وتعزيز استقلال القضاء؛ والفصل بين السلطات الثلاث، فهم أقرب فئات المجتمع المدني إلى تثمين الإصلاح السياسي، لأن التعاون مع المحامين يسبق التعاون مع القضاة ويمهد له، ليعمل الطرفان سواءًا في سبيل الإصلاح السياسي.

وإذا كان الكلام عن تعزيز استقلال القضاء؛ وحقوق الإنسان والمتهم والسجين؛ فإن أقرب فئات المجتمع الأهلي المدني للتعاون ، هي العناصر التي لم تنغمس في الفساد، ولا سيما المحامين الذين لم تصبح لقمة العيش قبلتهم.

34=لا ينجح خطاب إصلاح سياسي إن لم يحرك الجماهير

أ= الإصلاح يبدأ من الشعب لا من الحكومة:

إن الافكار الصحيحة ، مهما كانت واضحة فى رؤوس العرفاء و(الأعيان)، لا تستطيع التغيير ، ما لم تحملها الجماهير ، كما اشار المفكر مالك بن نبي في (الظاهرة القرآنية).

من أجل ذلك ينبغي أن ينزل خطاب العرفاء إلى الشارع، وأول أدواته وضوح الخطاب، وقدرته على الاجتذاب.

ويجب على الجميع انتزاع حرية التجمع والإجتماع، والتظاهر والاعتصام، فهي حق للإنسان في الدولة الإسلامية، حق يكتسبه الإنسان ذاتيا، لا يحتاج إلى استئذان أحد، ولا يجوز للدولة أن تنقص منه ، فإن انتقصته أو منعته، فمنعها إياه منكر يجبب أن تتضافر الأمة لإنكاره،إذ لا يجوز للفرد ولا الجماعات التنازل عنه، لأن قيام المسلمين بالتعاون للتعبير عن مشاعر أو مصالح خاصة بجماعة ، أو عامة بالأمة من حقوق الناس ولا يمكن قيام الناس بفرائض الإسلام ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، من دون تجمعات.

إن من أسباب فشل كثير من جهود الإصلاح،أنها قدمت في إطار نخبي، لم ينتشر في الحقل الشعبي، وبلغة غير مفهومة، بل وقدمها بعضهم وكأنهم نواب عن المجتمع في معرفة ما

يصلحه ويفسده، وكأنهم ينبغي أن يساق الناس سوقا إلى التحديث، ولم يستندوا إلى التفعيل الشعبي، ففقدت مشاريع الإصلاح دعم المجتمع، وصارت معزولة، فسهل على الحكم المستبد إحباطها وإسقاطها، وتشويه دعاتها، قبل وأدهم وضربهم.

ب=لماذا ينبغي خاطبة الشعب أولا وحشده؟:

إن الأصل في (الإصلاح السياسي) أن يبدأ من الأدنى إلى الأعلى، من القاعدة الشعبية، عبر انتشار قيم المجتمع المدني أولاً، وعبر قيام تجمعاته الأهلية ثانياً، لأن الإصلاح السياسي لا يتم إلا بقرار سياسي والقرار لا يتخذ إلا بمطالبة شعبية فاعلة.

نعم قد ينشأ إصلاح فوقي،(على طريقة ميكادو) أو (حمد قطر).لكن الإصلاح الذي يبدأ من من قمة الهرم العليا إلى الأسفل ، قد يعانى من مراحل تقدم غير منتظمة، كما قد يؤدى إلى الكثير من التأخر، بسبب تعرضه لعقبات سياسية واجتماعية وثقافية، وقد يصبح الإصلاح غير راسخ، ما لم يرافقه البدء من الأدنى، و تفعيل قاعدة الهرم. وحشد التأييد الشعبي، كما حصل في أوربا الشرقية.

في ظلال تفتت تجمعات المجتمع المدني وبساطتها،(في الخليج العربي مثلا) يحتاج الناس إلى مزيد الجهد والوقت، وإلى واقعية في التعامل مع مراكز القوى المحافظة، من أجل الحصول على تأبيدها، أو على أقل تقدير من أجل تخفيف ضرباتها.

مرة أخرى لا يمكن أن ينجز إصلاح سياسي، من دون ظهير شعبي ، وتقدم جمهورية الدومينيك، نموذجاً لما ينتجه التعاون الاستراتيجي بين المجتمع الرسمي والمجتمع الأهلي الرسمي بما فيه من أمراء ومسئولين وقضاة ، والأهلي بما فيه من أفراد وهيئات من محامين ودعاة حقوق الإنسان ومهمتين بالشأن العام وإعلاميين لتنبي الإصلاحات الضرورية، وتطبيقها تطبيقاً متدرجا.

ولكن حتى لو تمت الموافقة الرسمية على الإصلاحات، لابد من التأييد الشعبي أو حتى لو بدأت بها، في استراتيجية التنفيذ، والوعي الكافي بتطبيقها، خلال مرحلة حشد التنفيذ، وهي مرحلة صعبة وغير منتظمة ومكلفة، وتواجه عواقب غير متوقعة.

من المهم أن يكون الإصلاح مؤسسيا دستوريا: وهو الانتقال من الصيغة الحكم الفردي إلى (الحكم الشوري) وتحديد صلاحيات السلطة التنفيذية بأنها تنفيذية، وإنشاء السلطة النيابية المنتخبة وتعزيز استقلال السلطة القضائية والفصل بين السلطات الثلاث.

ولذلك يحتاج دعاة الإصلاح إلى تكريس وقت كاف، لزرع ثقافة(النظام الدستوري) الذي هو قالب(الحكم الشوري) ولا ينبغي توقع نتائج فورية ، إذ قد يحتاج ترسيخ المفاهيم والوعي إلى أعوام، تماما كاستصلاح الأرض الزراعية، حسب نسبة التصحر، وحسب ما لدى الفلاح من همة وخبرة ومال وأدوات.

من دون مراعاة ذلك قد يطرح المحافظون والمعوقون، إشكالات على الإدارة السياسية، تؤدي إلى التأخير، وقد تفتعل عند التطبيق مشكلات، تؤدي إلى تعطيل الإصلاح.

فقد تظهر معارضات لا تستطيع المؤسسات الرسمية مجابهتها، إذا لم يكن دعم الجمهور حاضرا، ولكي يكون للجمهور رأي واع متجمع فعال في أمر ما، ينبغي أن تكون لهم الخلفية المعرفية، بمدى الحاجة هذا إلى (الحكم الشوري) وقالبه (النظام الدستوري).

وهذا يتطلب الاحتكاك المباشر بالجمهور، والشفافية وكثافة المعلومات، ونشر الأبحاث، والدراسات والتقارير وجداول الإحصاء، وتفعيل قانون حرية المعلومات.

ترى هل يستطاع ذلك في بلد كالسعودية، والأمراء الإصلاحيون إما غير مؤمنين بأن الجمهور هو الذي يصون الإنجاز؟ و إما أنهم متأثرون بأراجيف المحافظين التي تزعم أن الإصلاح الدستوري خطر عليهم؟.

من المهم البدء بالمطالبة بجماعات المجتمع المدني الأهلية: لتفعيل(الإصلاح السياسي) في القاعدة الشعبية؛ وينبغي حشد تيار من النخبة الفعالة يطالب به ، وقد يتطلب ذلك بناء علاقات إيجابية شتى، في أوساط الفقهاء والوعاظ ، وخطباء المساجد وأئمتها، وقنوات التعليم الديني، والقضاة والمحامين وأساتذة الجامعات،ورجال الأعمال والتجارة والاقتصاد، وأهل الإعلام والصحافة والأدباء والكتاب.

ويحتاج أيضا إلى البداية بإنشاء جماعات المجتمع المدني الأهلية، فلها أثرها على المناخ العام، من خلال التعبير عن الآراء بحرية، وذلك من شأنه أن يوفر مساحة أكبر للإصلاح.

إن الإصلاح إنما تم في بلدان أخرى بشق سبل للتعاون والتناغم معها، أن أي مشروع إصلاحي لن يتفاعل من دون مشاركة جماعات المجتمع المدني الأهلية، وجذبها إلى مساعدة الإصلاح، فالتنسيق له نفس أهمية تدابير الإصلاح نفسها. وفي التنسيق إيجابيات وسلبيات.

ولكن الناس عندما يكونون مدفوعين إلى (الإصلاح السياسي) لهم مواقف ومصاعب ومفارق طرق شتى، وهم مجبرون على الاختيار، ليس بين ما هو أسود وأبيض، بل بين ما هو أسود حالك وما هو أسود فاتح أحيانا.

ولا بد أن يتقبل دعاة الإصلاح السياسي، عديدا من المخاطر والخسائر التي لا يمكن تجنبها، بنفوس غير محبطة ولا يائسة، من أجل تحقيق إيجابيات أفضل، قد لا يكون من العسير أن يصدر نظام، يقرر حق السجين في توكيل محام، وحقه في محاكمة علنية، ولكن عند التطبيق تظل قرون معوقي الإصلاح.

فلو بدأنا مثلا بمفردة من مفردات استقلال القضاء، وهي توكيل المحامي وأن تكون المحاكمة علنية، على أساس أن أول إجراء يدل على السير في طريق محاكمة عادلة هو العلانية ، وكل محاكمة سرية له فإنما هي غير عادلة، كم من المصاعب التي تحدث عند تطبيق ذلك ؟

من أجل ذلك لا بد أن حض المجتمع الأهلي على إدراك غزارة فوائد هذه المفردة من منظومة الإصلاح السياسي.

ج=تحقير فقهاء الملك العضوض الجماهير وتهميشهم دورها أهم أسباب رسوخه:

احتقار فقهاء الإحباط دور الجماهير: إن من أهم أسباب الإخفاق السياسي، النظرة التقليدية للرأي العام، فقد درج كثير من أهل العلم، على تصوير الرأي العام، بأنهم همج رعاع، يضرون إذا اجتمعوا، وينفعون إذا تفرقوا،-كما قال أحد فقهاء الاستبداد العباسي- فانفصل الجمهور الصالح عن القلة المصلحة، وصاروا يؤيدونها بالقلوب، ساكتين ساكنين، وهم بأيديهم يؤيدون الباطل، بل إن كثيراً منهم يدخلون في إطار أعوان الظلمة. وكثير منهم من الشياطين الخرس، وكثير آخر لا يختلف عن الظلمة في نوع الظلم ، بل في الدرجة ، فقادة الظلم في الدرك الأعلى وأولئك في الدرك الأسفل.

وتحقير الشعب نظرية، لا أصل لها في الشريعة، فالمصلح إذا لم يكن يندمج في رهط يعينه ويحميه من أنياب الطغيان، ضاع في وادي النسيان، وكذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم، لولا رهط بني هاشم، وكذلك شعيب لولا عصبيته (ولولا رهطك لرجمناك) وقد أشار الحديث الشريف إلى صعوبة مهمة المصلحين الذين لا يجدون أعواناً على الخير.

لقد أبعدت عامة الناس عن خطاب(الحكم الشوري) ، فتمسكوا بتقاليد الحكم الجبري، وغفلوا عن مقاصد الشريعة، واستسلموا لكل طاغية، فصاروا أداة في يد الحاكم الجائر، يحارب بهم كل إصلاح، ويشكل رأيهم حسب هواه، وذلك أمر أدى إلى اغتيال المجتمع، ودمار البلاد وهلاك العباد، وغلبة قوى الاستكبار، وأفضى بالدول والحضارات إلى الزوال.

الرأي العام : ثلاثة أنوع :

والرأي العام غير المستنير الخامل: هو المضلل الذي يستمد الطغاة من صمته قوة، فيضربون دعاة (الحكم الشوري).

النوع الفعال الفوضوي: وهو متحرك من دون تنظيم، من دون استراتيجية، تعبيرات ومواقف آنية، لم تتأمل الخريطة قبل ركوب الراحلة، ولم تقدر مسافة السفر ومشقته، كهبات الرياح، تهب مرة عابرة، ثم تهدأ قبل ان تصل إلى غاية.

الراي العام الواعي المتكتل، وهو الواعي بالمفاهيم، المتكتل في تنظيم أو شبه تنظيم، فهذا كما قال (ميرابو) هو الضمان النهائي، ضد استبداد كل حاكم (الانظمة السياسية / يحيى الجمل : 123).

فللرأي العام الفعال المنظم، دور في الجهاد المدني السلمي خاصة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عامة، ولا يتم جهاد ولا أمر بفضيلة ولا نهي عن رذيلة من دونه.

أ – دور الأعيان والعلماء:

إن الإنسان المفرد، قد يغامر ويخاطر، فيقول كلمة الحق والعدل، أمام السلطان الجائر، ولكن أصوات الأفراد الأشتات، ضئيلة الجدوى في أغلب الحالات. وأقوى منها وأكثر جدوى صوت الأفراد المتعاونين ، وقد يزيل صوت الرهط بعض المنكرات، وقد يحمي داعية القسط ، كما قال تعالى " لولا رهطك لرجمناك " ولكن الجمع القليل، لا يستطيع في أكثر الحالات أن يزيل سوءاً ولا جوراً.

لا يزيل المنكرات الجوهرية، في الأمة، التي شرعتها دول الاستبداد والجور المتعاقبة، إلا طوفان الرأي العام. فالرأي العام إذا ضغط وطالب، يصل إلى المرام، ويلجم الفساد باللجام.

أجل كثير من جماهير الرأي العام غير قديرين على صياغة الكلمة، أو غير قادرين على بلورتها، وقد يخفى عليهم الأمر، فيحتاجون إلى من ينبههم ويبصرهم، إنهم يدركون أن الجسد مريض، ولكنهم قد لا يستطيعون تحديد الداء، ولو حددوه، لما استطاعوا وصفه، ولو استطاعوا وصفه لما استطاعوا تحديد العلاج، ولكن رفع الراية وتحديد الوسيلة والغاية؛ إنما هو دورالأعيان والعرفاء.

الملأ المصلح فى كل مجتمع يقوم بدورين:

الدور الأول: يصوغ بالكلمات: التي تحدد المرض الأساس، ويفرزه عن الأعراض والمضاعفات، وبقدم مشروع الإصلاح (الحكم الشوري)الذي هو العلاج

الثاني : بالمواقف يجسد الوسائل، من خلال صبره على الخوف والفزع ، واستعداده للتضحية بالوظيفة والراحة والنفس ايضا ، واستعداده لدخول السجون، واستعداده للاستشهاد. فهذا هو شرط النخبة التي تجنح بمواقفها الكلمات على غرار قول الشاعر :

إنا جعلنا للخلاص جسومنا×

جسراً فقل لرفاقنا أن يعبروا

فالناس على كل حال يحتاجون إلى من يبادر ويتقدم، لأنهم إن لم يستطيعوا بلورة الأفكار، أو إنشاء الحلول، لم يفتهم أن ينصروا الفرد والرهط، حتى تتحول الكلمات إلى مواقف.

وكل من الفرد والرهط والجمع القليل، والتجمع الهزيل، أعزل معرّض للأذى، فهو معرّض لقطع الأرزاق تارة، ولقطع الأعناق تارة أخرى ولا بدّ من مناصرته، فالجهاد المدني لا يقوم بقائد أو رائد مخذول، إذا لم يشدد أزره، ويحمي ظهره، كالجهاد العسكري، لا يقوم بقائد مهما كان بارعا، إذا كان مخذولا، كما وقع للخليفة الراشد علي بن أبي طالب.

إن من أخطائنا الثقافية والاجتماعية الكبرى، أن نركز على دور قائد ملهم ، أو بطل منقذ، ونتجاهل سنن الله الاجتماعية، التي تعلمنا أن الجماهير هي التي تغير مجاري أنهار الحضارات

والأمم،وهذا يؤكد أهمية العمل الجماعي في الإسلام، الذي يقوم بالتعاون على البر والتقوى، وقد شهد التاريخ على هذه القضية، بأن قولة كلمة الحق، إذا لم يحملها إلا المفرد والرهط والجمع القليل، تتعرض للمصادرة والاستئصال، فتذهب وكأنها صرخة في واد، أو نفخة في رماد.

لقد سجل التاريخ الإسلامي، مواقف مئات الأفراد التي نادت بالإصلاح، ولكن جهودها لم تؤد إلى التغيير المنشود، إذن ليست القضية إذن موقف فرد أو رهط أو تجمع قليل أو هزيل، يقدم نصيحة جريئة، فيهان أو يضايق أو يستشهد، وتستمر عجلة الجور والاستبداد، تدوس العباد، وتنشر الفساد.

ب=الجماهير هي النهر إذا جرى:

والذي يتأمل الجهود الخيرة، عبر التاريخ الإسلامي، يمكن أن يستنبط أسباب إخفاقها:

1 ـ أنها جهود فردية، وجهود الأفراد قد تستطيع أن تتحدى التيار مرة أو مرتين، ولكنها لا تستطيع أن تستمر، فضلاً عن أن تغير مجرى النهر، إذا وقف الناس حولها يتفرجون، واكتفوا بالتأييد الصامت الساكن. وعندما لا تنصر جهود الأفراد، بأعوان كثار، تضيع كلمة الحق عبر الرياح.

2 ـ أنها قد تنخدع بالجماهير الذين يؤيدونها بعواطف عابرة غير مستمرة ولا مستقرة ، فتنتج عملا متواصلا، والفساد لن يخف، مهما قبّل الناس جبين المجاهد المدني والمصلح السياسي كلما لقوه، ومهما احتشدوا لزيارته وسماع كلامه، ومهما أحيوا الليل بالصلوات والدعاء له في القنوت ومهما صلوا على جنازته بمئات الألوف،.

3=ان الجماهير معبأة فكريا بخطاب استسلام مستقر مستمر، يجعلها تندرج في خداع النفس بدعوى إنكار المنكر بالقلب، واستسلام الجسد والروح لقوى الفساد،فالخطاب الديني المحرف لا يقول لها إن (الحكم الشوري) عديل الصلاة، بل يقول إن العدالة من فروع الدين والثانويات.

4=وفوق ذلك عبئت الجماهير بخطاب يجعلها ترى التنازل عن الكرامة أمرا لا بأس به، ففقدت الفكر الذي يقول لها إن الكرامة أهم من الحياة، وإن الغضب والحمية والغيرة، صفات إنسانية لا يتنازل عنها إلا العبيد.

5= فقدان الاستراتيجية والخطة والتنظيم: لأن جهود الإصلاح في الأغلب تتجه نحو الحاكم الفرد، فتجابهه بشجاعة وتضحية، ولكنها قد تستفزه وتستثير خوفه وغضبه معاً،(دون أن تحسب رد فعله وكيف يكون رد فعلها على فعله منتجا) فيزداد ظلماً وبطشاً، وتزداد قوى الإصلاح ذلاً وتهميشاً. فهي تفتقد الاستراتيجية والخطة وتفتقد التنظيم: لا يتغير الفساد السياسي بتعبيرات طيبة وجدانية محمودة، تشكل ردود فعل وقتية، وغفلة عن الأسلوب المنتج عند مقاومة الجور والفساد، لأنها غير عملية حركية.

إن الطغيان الذي رسخ عبر الأجيال؛ لا يجابه إلا بالتخطيط البعيد المدى، تماما إنه كشراسة الحية، ولا بد للمصلحين أن يسلكوا لكي ينجحوا أسلوب القنفذ مع الحية، الذي يبدأ بها من ذنبها، وهي تحاول أن تنهشه، فيحتمي بشوكه، فيأكلها فترا فترا، حتى لا يبقي إلا رأسها، عند ذلك يصبح رأسها(ما دام بلاجسد) بلا وظيفة حبلا من مسد!

لا تنجح جهود الإصلاح، ما لم تنهج الأسلوب السلمي لإصلاح السلطة، عبر التجمعات المدنية الأهلية ، المعنية بالشأن العام، كهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فى شقي الشريعة المدني والروحي معا. وجمعيات حقوق الإنسان، وروابط العلماء، والجمعيات المعنية بشأن خاص، يخدم تلقائيا الشأن العام، كنقابات أهل المهن، وجمعيات العمال وجمعيات الفلاحين والتجار والعاطلين عن العمل.

وأهم هذه الجمعيات المنتظر دورها في الإصلاح الاستراتيجي، الذي يؤدي إلى تغيير مؤسسي في الحياة السياسية والاجتماعية:ثلاث تجمعات: جمعيات حقوق الإنسان، ونقابات العمال، وروابط الطلاب.

ج – التجمع السياسي المدني الأهلي فريضة شرعية:

إن نصوص الجهاد والأمر بالمعروف، جاءت أوامر عامة تخاطب الجماعة، فهي لم تخاطب الفقهاء ولا الأمراء بل خاطبت الشعب مباشرة.

يقول الله تبارك وتعالى: (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون).

فالخطاب موجه إلى جميع الأمة، وهو يطالب الأمة (العامة) أن تنتدب أمة (خاصة) أي (فئة) قوية إلى الإصلاح والخير والمعروف، أي طائفة أو فرقة أو جماعة أو جمعية، والأمة المطلوب تكوينها، لا يكفي في التعبير عنها أنها جماعة، بل إنما هي تجمع وتكتل، وجمعيات حقوق الإنسان من الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فلا منكر أفظع من الظلم والاستبداد ، ولا معروف أرفع من (الحكم الشوري.

قرر العلماء أن الأمر بالمعروف والخير من فروض الكفاية، كالقضاء والإفتاء، وإنشاء المصانع والمزارع، وبناء المرافق العامة، إذا قام بها ما يكفي من جماعات وتجمعات، برئت ذمة الجميع.

ومن البديهي أن فرض الكفاية، وإن خوطب به جميع أفراد الأمة، لا يجب القيام به إلا على من تأهل له وقدر عليه، فعلاج المرضى، لا يقدر عليه الفلاح الذي لم تتجاوز خبرته إطار الزراعة، والقضاء بين الناس لا يقدر عليه إلا الفقيه الفطن. فكيف يكون ذلك فرضاً على الجميع؟

إن الخطاب الموجه لجماعة الأمة، يدلّ على أن ذلك فرض على جميع المكلفين، فكيف يكون دورهم؟ إن دورهم يتمثل في قيامهم بمساعدة العناصر القادرة على أداء الواجب (مباشرة)، من خلال تذليل العقبات ، ومؤزرتها بالمال والنفس والنصح والجهد.

وهذا معنى قول الشافعي رحمه الله في تعريف واجب الكفاية فقال: "إن الواجب الكفائي مطلوب على العموم، ومراد به وجه الخصوص" كما أشرنا في مقالة سابقة.

فجماعة الأمة كلها مطالبة بتهيئة الأسباب، والتعاون على البر والتقوى، ليقوم نظامها الاجتماعي، وتحفظ كيانها، وإذا لم يقم الناس بالتعاون وتهيئة الأسباب للفئات القادرة أثم الجميع، ما دام المنكر قائماً، والمعروف مطموساً.

وقد وضح الشاطبي في الموافقات هذا المعنى فذكر: "إن القيام بالفرض قيام بمصلحة عامة، وهم [أي جماعة الأمة] مطالبون بسدها على الجملة، فبعضهم قادر عليها مباشرة، وذلك من كان لها أهلاً، والباقون وإن لم يقدروا عليها قادرون على إقامة القادرين". فالقادر إذن مطالب بإقامة الفرض بنفسه لأنه أهل لذلك، وغير القادر مطالب بتقديم ذلك القادر، إذ لا يتوصل القادر إلى أداء الواجب إلا إذا أعانته الجماعة.

وذلك بناء على القاعدة الأصولية "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب" قال أبو زهرة «القادر عليه أن يقوم بالعمل بالفعل، وغير القادر؛ عليه أن يمكّن القادر» (أصول الفقه: 38).

فإذا قام القادر بإنكار المنكر، ولم يزل المنكر، فقد برئت ذمته – وحدها – إن كان ذلك الإنكار نهاية استطاعته، وأثمت الأمة، لأنها لم تتضامن معه في إنكار المنكر، وإن زال المنكر، برئت ذمة الجميع كما قال الزحيلي «لأن الواجب على الأمة، أن تعمل بمجموعها على أن يؤدي الواجب الكفائي فيها، فالقادر بنفسه.. على أداء الواجب الكفائي عليه أن يقوم به، وغير القادر عليه أن يحث القادر ويحمله على القيام به، فإذ أدى القادر الواجب؛ سقط الإثم عنهم جميعاً، وإذا أهمل أثموا جميعاً، فيأثم القادر، لإهماله واجباً قدر على أدائه، ويأثم غيره لإهماله حث القادر، وحمله على فعل الواجب... وهذا التضامن في أداء الواجب الاجتماعي الذي جاءت به الشريعة الإسلامية» (أصول الفقه للزحيلي: 1/63) مبدأ التضامن عظيم ، والتجمعات الأهلية المدنية اليوم، أكثر وسائله نجاحا.

36=المندمجون في الملك العضوض الذين يزعمون يجاهدونه بالقلوب هل هم من ورثة الأنبياء أم من ورثة الكهنوت؟

أ=عندما يكون المجرمون أصبر من المحتسبين:

من أكثر ما يؤسف في ثقافتنا؛أن تجد المجرمين واللصوص ومروجي المخدرات، يواجهون السجون والقتل والعذاب، بشجاعة وصبر، وهم يسعون في سبيل شهواتهم، وهم يعلمون أن لهم الخزي في الدنيا والآخرة. وأن تجد الصالحين ، يجبنون عن إعلان الحق، ويزعمون أنهم قد أنكروا بقلوبهم.

وهم والله واهمون، فلو صدقوا في ما زعموه من إنكار القلوب، لظهرت العلامات على الأجساد والأرواح، فإن القلب إذا اشتعل، بان على الجوارح اللهيب، وارتفع في الأفق الدخان.

تعصي الإله وأنت تزعم حبه × هذا محال فى القياس شنيع

لو كان حبك صادقا لأطعته × إن المحب لمن يحب مطيع

ومن المؤسف أن الإنكار بالقلب؛ وهو على كل حال دعوى من دون برهان، لا يطبقه هؤلاء الناس إلا في ميدان المصالح العامة، أما مجال المنافع الخاصة، فإن المرء منهم ينتفض كالليث الهصور، إذا انتقص من رزقه الشهري أو ماله، دينار أو ريال، أو ضاع له مقدار عقال، ولكنه إذا رأى الفساد العام، همس: الشكوى إلى الله، وقبع مدّعياً أنه أنكر بقلبه.

ومن أجل ذلك نرى كثيراً من الفقهاء، أقل من غيرهم من المثقفين والعلماء وعامة الناس، حرصاً على الإصلاح المدني، ووعياً بأولويته وأهميته، ولذلك كانوا أقل إدراكاً لأهمية قول كلمة ووقفة الحق في الأمور العامة، وأقل وعياً ومعرفة بالواقع ونوازله وأحداثه، يعانون من بطء حيوية في مواكبة الحياة المدنية.

بل إنك تجد بعض الفقهاء مركزا فى وعظ الامير على إعفاء لحيته ، ولا يهمه إلا أن يعفى الامير لحيته ، أما أن يحلق الأمير لحية الأمة، ويفرط فى مصالحها ، فباب الضرورة له مفتوح على مصراعيه:

أغاية الدين أن تحفوا شورابكم × يا أمة ضحكت من جهلها الأمم

ب=لكي لا يكون العوام أصبر من الفقهاء والعلماء:

من ما يضاعف تبعة الفقهاء والعلماء والأعيان؛ أن كثيراً من عامة الناس بل ومن المتعلمين والمثقفين، لا يكادون يتحركون لإنكار منكر، ولا لإقامة معروف، إلا إذا تقدمهم أحد الفقهاء، فإن سكت سكتوا، وإن نطق نطقوا.

وقصر قول كلمة الحق، أو توقع إعلانها على لسان فقيه، يدل على أمر حسن هو ثقة المسلمين بالفقهاء، ولكن الناس لم يدركوا أن الفقهاء وإن لم فى سلوكهم من (تقصير) في

حملة الأمانة، ولكن في ثقافتهم (قصور) كبير عن فقه التوازن،بين شقي العقيدة الروحي والمدني، وهذا القصور أصابهم في الصميم.

لأن منهاج التعليم الديني الذي رسخ في عصور الفساد السياسي العباسي يعاني من قلة نشاط، وبطء حيوية.

لكن قصر حركة الجهاد المدني على قيادة رجال هذا المنهاج، يورث شللاً في الحركة، وخللاً في التدبير. ولكنه من جانب آخر من مساوئ العادات الاجتماعية، التي جرى الناس فيها على الركود والجمود، حتى حمّلوا الفقهاء مسؤولياتهم، ليريحوا أنفسهم من عناء المجاهدة والمصابرة، ويحصروا التفكير والمبادرة، في مجال الأمر بالمعروفات السياسة والنهي عن منكراتها بالفقهاء، وكأن هذا الجهاد المدني خاص بالفقهاء من كبار وصغار، أو بمن ينتصب للتدريس في مسجد أو يتخصص في حقل من حقول الشريعة ، فيحمّلون فقهاءهم كل همومهم وهم قاعدون.

وهذا السلوك جهل بالشريعة ، بينه المبعوث لنشر الشريعة، فلم يشترط الرسول صلى الله عليه وسلم أن يكون قائل كلمة الحق والخير والعدل، فقيهاً مجتهداً، أو عالماً أو مفكراً أو أستاذا جامعيا، أو طالب علم مثقفاً، لأن قول كلمة الحق واجب عام، على الخاصة والعامة، كل بحسب حاله، والشريعة لم تشترط أن يكون المجاهد والآمر بالمعروف عالماً، وإنما اشترطت أن يكون الآمر بالخير على بصيرة من ما يأمر به. كما قال تعالى: (قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة). المهم أن يكون الإنسان صاحب بصيرة، في ما يحتسب فيه.

وإنكار الرشوة ونهب أموال الأمة، وإفساد تربيتها واحتكار مناصبها، وتولية الفاسدين؛ لا يحتاج الاحتساب فيه إلى بصيرة عالم ولا فقيه، لأنهم أمر بديهي يدركه غافل ونبيه

ج= من هم ورثة الأنبياء؟

على أن الفقيه المقتصر على شق العقيدة الروحي، ليس هو الفقيه فى معجم القرآن والسنة والعصر الراشدي، فالقرآن عندما امتدح الفقه لم يحصره بالمعنى الاصطلاحي الذي شاع (في العصر الأموي وما بعده)، والفقه فى معجم القرآن والسنة والعصر الراشدي، إنما معناه العقل والرأي الثاقب وحسن التفكير والتدبير(كما شرحت في كتاب البرهان).

العلماء الراسخون هم الذين يعرفون أصول قوة الأمة وصفاء الملة ، ولا يكون ذلك بالغفلة عن السياسة، لكن لوراثة الأنبياء مدلولا آخر يختص بالعلماء (المصلحين)العاملين من أهل الاجتهاد العام، العارفين بالحياة العامة، فهم المعنيون بقول الرسول صلى الله عليه وسلم «العلماء ورثة الأنبياء» فوراثة الأنبياء لا تكون إلا بالتأسي بهم، ومن بعض الدين ففرق بين فريضة الحكم الشوري وفريضة الصلاة؛ ليس من ورثة الأنبياء، بل من ورثة الرهبنة والكهنوت.

والأنبياء أعمالهم أكثر من أقوالهم، الأنبياء قدموا التوحيد محورا لشقي العقيدة: الروحي الفردي، وشقها المدني السياسي، فأقاموا (الحكم الشورى) كما أقاموا الصلاة والصيام، فمن ظن وراثة الأنبياء تأليف كتب وإلقاء محاضرات، وقبض ثمن ذلك شهرة وصيتاً وتكريماً فقد أبعد النجفة.

ورثة الأنبياء هم من سعى للدفاع عن حقوق الناس احتسابا، ولم يجعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اكتسابا.

ورثة الأنبياء هم من رفعوا علم الجهاد بالنفس والنفيس في سبيل إصلاح المجتمع، ولم يكتفوا المواعظ الروحية.

وعلى كل حال فإن العمل في مجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا يختص بريادة فقيه ولا مبادرته ولا قيادته. فعلى كل فرد واجبه، ولكل فضله وريادته.

أجل! من المتوقع أن يكون العلماء الذين يعتبرون أنفسهم ورثة الأنبياء أولى الناس بالدفاع عن الميراث، ولكن قصر حركة الجهاد المدني عليهم، قول بغير دليل، لا سيما والجهاد حركة ووعي ومواهب قيادية عملية، قد لا تتوافر فى كل عالم.

لأن قيادة الجهاد المدني والسياسي وريادته، إنما يقوم بها (العرفاء)، سواء أكانوا من الفقهاء أم من أساتذة الجامعات، أم من المثقفين أم من المهتمين بالشأن العام، الذين لهم بروز اجتماعي، هم الذين يجسدون اهتمامات الأمة، فتقدمهم وتصدرهم.

فتكليف الفقهاء بهذا العبء أمر غير صحيح، وكذلك كان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيهم حفاظ للقرآن وقراء، وفيهم من هو أكثر ريادة، كأبى بكر وعمر وإن لم يكن أكثر حفظا للقرآن.

ولذلك ينبغي الحذر من ربط قافلة الإصلاح المدني والسياسي، مقطورة بعربة فقيه، من من ركزوا الإسلام في المناسك، وهمشوا القيم المدنية، والحذر من جعلها محددة بطاقتهم، فكل مسلم قصد وجه الله بعمله، وراعى الغايات والوسائل الشرعية، مجاهد مدني بكلمة أو وقفة، وإن قل علمه، إذا حسن عمله.

بل ينبغي الحذر من الاكتفاء بفتاوى العلماء المحافظين على الصياغة العباسية والمملوكية للعقيدة والتربية والثقافة، التي ركّزت الدين في المناسك وهمشت القيم المدنية ولا سيما السياسية، فذلك منزلق خطير، فضلاً عن قصر الإصلاح على ريادتهم.

ولو قرأت كتب هؤلاء الغافلين وفقنا الله وإياهم لعرفت أنهم فى واد من الغفلة سحيق عميق، وأن أساليب عزة الامة وقوتها فى عالية الهضاب.

37=من هو شيخ الإسلام؟ ومن هو العلامة؟ لكي لا يمسي فقهاء القنوت والسكوت المندمجون في الاستبداد رواد الأمة

أ= قيم الإسلام المدنية والسياسية مدركة بالفطرة والخبرة:

إدراك قيم الإسلام المدنية، أمر لا تنحصر معرفته بالفقيه المتخصص في كلية أو جامعة، فالأحكام الشرعية الضرورية، روحية ومدنية يدركها كثير من الناس، لأنها من ما يعلم من الدين بالعادة والبداهة، لا يحتاج فيها المسلم، الذي نشأ في بيئة إسلامية، إلا أن يفتح عينيه ويعمل بيديه ليكون من " أولى الأيدي والأبصار".

والبصيرة في أمور الاستبداد والظلم ، ليست هلالا يتراءاه الناس على رؤوس الجبال ، بل هي شمس مشرقة في كل ميدان . ولو خفيت تفصيلات بعض أركان الإسلام الروحية، كشعائر الحج ودقائق الإيمان بالغيب لما خفيت الأخرى، كالصلاة والصيام.

ولو خفيت بعض شعائر الإسلام المدنية، كالمواريث لما خفيت الأركان السياسية الكبرى، فأركان الدين المدنية الكبرى(الحكم الشورى)، وفروعه كالعدالة والزكاة والإدارة والاقتصاد والشورى ليست أموراً ملتبسة، يحتاج المحتسب فيها إلى علم شرعي دقيق، ولذلك لم تشترط النصوص الشرعية أن يكون المحتسب عالماً أو فقيهاً، إنما اشترطت أن يكون عارفاً بما يأمر به وينهى عنه.

إنما الأمر المحصور التعمق فيه بالفقهاء هو شق الشريعة الروحي والفردي، كأمور الغيب والمناسك، ولا يكون الفقيه مجتهدا إلا إذا اتسع إدراكه إلى معرفة شؤون (الحكم الشورى)، بذلك يكون الفقيه من أهل الاجتهاد العام، وجديرا بلقب العالم الراسخ كما نبه القرطبي، وجديرا بوراثة الأنبياء، في الإفتاء والتعاليم والقضاء وريادة العمل العام.

إن قيم الإسلام المدنية (عامة)والسياسية خاصة، أوضح من القيم الروحية وأبين، إذ يدرك أكثرها وأهمها كل إنسان، سواء أكان مسلماً أم غير مسلم، لأنها من الأمور البديهية الضرورية، التي لا تحتاج إلى علم واستدلال.

فقد جرت العقول السليمة بمقتضى الفطرة الخبرة، في الأمم المدنية، التي أشادت الحضارات والدول الشامخة، على إدراك أن (الحكم الشورى)، شرط في أي حكومة، وأن التجمعات الأهلية المدنية هي ضمانة (الحكم الشورى)، وأن حيوية المجتمع تظاهرات واعتصامات وبيانات هي ضمان حقوق الشعب وحرياته ، وأن جو الحرية السامية، هو المناخ التي تنمو فيه المجتمعات، هذه أمور عرفتها كل أمة وملة ودولة، مسلمة وغير مسلمة. وينبغي للفقهاء أن لا يكونوا في آخر القافلة.

كما أجمعت الأمم قديمها وحديثها مسلمها وكافرها على الالتزام بأمهات الفضائل، فأجمعت على فضل التواضع والإنصاف، وعلى فضل الصدق والأمانة، وعلى فضل العفة وقدسية الزواج، وعلى فضل الكفاية والتخصص، وعلى فضل الجد والدأب والصبر، وعلى فضل التشاور والحوار ، وفضل التكتل والتعاون لما ترى لها من العواقب الحميدة، وجرت أيضاً على

كره الظلم والإجحاف، وسوء الأثرة والاستكبار، وقبح الجور والطغيان، وقبح الزنا واللواط والمسكرات والمخدرات، لما ترى لها في حياتها الدنيوية، من العواقب الذميمة.

إن الإحالة إلى أهل العلم بالشريعة، في كل قضية خفية أو جلية، أمر غير مشروع، بل هو من علامات الجهل العام، الضارب بأطنابه، في المجتمعات الإسلامية، إن عالم الشريعة إنما ينبغي أن يسأل عن الأمور الخفية التي يحسنها، رغم أن قوله سواء أكان مفتياً حكومياً أو شعبياً، ليس نصاً لا يجوز الخروج عليه.

ثم إن الوثوق بقول العالم مستمد من قوة دليله، لا من قيمة شخصه.

ثم إن الصياغة العباسية للفكر، وإن صلحت لبيئات غابرة صارت من أسباب الجمود في بيئاتنا المعاصرة، فيندر أن ترى العالم الشرعي، الذي يدرك كليات الشريعة ومقاصدها في المجال المدني والسياسي.

ب=فقيه شجاع دون أعوان كصقر مكسور الجناح:

وعندما يصبح الفقيه من دون أعوان يصبح كالطير المنتوف، لذلك صار من المألوف عند الفقيه التقليدي المنتوف ، أن يلتمس المخارج والحيل، لتبرير ظلم مبين، أو ارتشاء فظيع، أو إهمال في شؤون الأمة مريع، وربما برر السكوت عن إنكار الظلم، بدفع المفاسد المقدم على جلب المصالح، ولكن ليس لديه مسطرة تثبت أن كم الفساد المتوقع أكثر من الصلاح المنتظر، وربما برر السكوت عن الفساد؛ بأن الفساد موجود في كل الدول، فيكون بذلك من " حزب التبرير " .

ولكن أخطر الأمور، أن يظن الناس أن قول الحق خاص بقيادة فقيه سواء أكان المنكر في مجال شعائر المناسك أم في مجال شعائر المدنية، فإن أحجم أحجموا، وإن أقدم أقدموا.

ج=لكي لا نصبح سكوت فقهاء الملك العضوض حجة:

والخلاصة أنه لم يرد دليل في محكم الشريعة، ولا في حقائق علوم الإنسان والطبيعة ينص على أن قول كلمة الحق والعدل والخير خاص بعلماء الدين، ولا أنه محصور بقيادتهم، بل ولم يرد في الشريعة ما يقصر الإصلاح على إذن طائفة من المفتين، واشتراط ذلك كهنوت نصراني، تسرب إلى الأمة الإسلامية، منذ العصر الوسيط، في عهود الجمود والركود.

إن الله سبحانه وتعالي ، لم يجعل حفظ دينه وشرعه ، للأمراء ولا للفقهاء ، إنما جعله للأمة، ولذلك جاء الخطاب القرآني: يا أيها الذين آمنوا ، فى الشئون عامة والمدنية خاصة ، فى شئون الحرب والسلم ، وقد جاء ذلك فى أكثر من مئة موضع فى كتاب الله.

ولذلك نص الإمام ابن تيمية ، على أن الأمة هي الحفيظة على الشريعة، بل إن القرآن حذر الأمة ، من انحراف الفقهاء والأمراء ، ولذلك عقد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ، فصلا فى كتاب الوحيد " باب من أطاع الأمراء والفقهاء فى غير طاعة الله ، فقد اتخذهم أربابا

من دون الله "، ووضح ذلك المفسرون ، فى تفسير آية التوبة : اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله (انظر تفسير القرطبي والمنار).

د- تقصير المتدينين في الإصلاح المدني والسياسي:

و تخاذل المتدينين عن الإصلاح المدني والسياسي ناتج عن حصر الدين بالمناسك، وقلة الاختلاط بالناس، وضعف التمرس بالحياة، وقد يسوغ السكوت عنه لو كان مسلكاً محدوداً خاصاً بجماعة أو مكان، ولكنه ظاهرة عامة في عديد من البلدان الإسلامية عامة والعربية خاصة تمارس باسم التدين.

ولكن التدين ليس محصوراً بالثانوي من الدين من مظاهر وطقوس، ولا بإطالة لحية ولا تقصير ثياب ولا بحمل مسواك، وغير قليل من الملتزمين فى ظاهرهم في جانب الشريعة الروحي كالصلاة والصيام والذكر وقيام الليل والدعاء،؛ إنما هم غارقون في منكرات من البدع المدنية كالغيبة والنميمة وتزكية النفس والإعجاب بالذات، وقلة العدل والإنصاف مع الموافقين فضلاً عن المخالفين، وضمور المرونة في النقاش مع الموافقين، والوقوف من الشريعة على المظاهر والشعائر، وتركيز الدين في شؤون العبادة الفردية الروحية الخاصة، وضيق الأفق في فهم شطر الدين المدني، والتقصير في بر الوالدين، وصلة الأرحام والأقارب، والتقصير عن المشاركة في الشأن العام، والانحباس في تربية أهلهم وأولادهم، وترك مجتمعهم.

وهذه الأمور التي غرقوا فيها وهم لا يشعرون، إنما هي من الكبائر، لأن اثرها على المجتمع أخطر من ما لاحظوه على اللبراليين من جانب . ولأن تفريطهم فى شعائر الدين المدنية هو الذي أوحى للبراليين بمحاكاة الغرب ، كما ذكر الغزالي وعلال الفاسي وغيرهما.

إن جهل أغلب الفقهاء عامة وطلاب العلوم الدينية والمتدينين عامة بمفهوم المجتمع المدني أعظم دلالة على جهلهم بالشريعة . ولذلك لا ينبغي للمرء أن يزكي نفسه، فكم من معصية خفية يشعر بها أو لا يدري، ولا ينبغي للمرء أن يسيء الظن بإخوانه ويحتقر جهودهم ولو كانوا فساقاً، فرب عاص أدرك بذله وانكساره، ما لم يدركه ملتزم بعجبه واغتراره.

وقصر الجهاد المدني على المتدينين مسلك غير شرعي، يعني احتكار الصواب والإخلاص، واحتكار علو الهمة في جلب النفع العام، واحتكار الشجاعة والتضحية، وذلك أمر لا يتسق مع الشريعة، لأن الشريعة أمرت بقبول كلمة الحق من أي إنسان، «فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها» كما في الحديث الشريف.

وتفتيش بواطن الناس، ليس أمراً مشروعاً للحاكم، فضلاً عن غيره من الناس، وإساءة الظن بالناس ظلم وإجحاف، والسنة هي الاعتراف بالفضل لأهله، والإنصاف للقريب والبعيد، والاعتماد على الظواهر في الحكم، على الأشخاص وترك البواطن لله، وتشجيع كل فاعل خير، والثناء عليه بما صنع، وإن كان مستتراً بالمعصية أو بدعة، بل وإن كان معلناً لبدعة أو معصية، ما دام قد قدم خيراً لعموم الناس.

ولو افترضنا أن المجاهد المدني لم يستطع أن يكون نموذج الإخلاص لله، ولم يقدر أن يبرئ نفسه من حظوظ النفس العاجلة، فإن ذلك لا يقدح في مشروعية جهاده المدني وإصلاحه، ولذلك فإن تركه الجهاد المدني والإصلاح أمر محرم مذموم، فالصحابة رضوان الله عليهم، لم يكونوا على درجة واحدة، لا في التضحية والإيثار، ولا في الإخلاص ولا في الابتعاد عن حظوظ النفس، وقد ذكر الله عنهم، وهم خيرة الأمة، أنهم ليسوا سواءً في الإخلاص فكان منهم السابقون واللاحقون، ومنهم المهاجرة والأنصار، ومنهم أعراب يبحثون عن الغنائم، وبمجموعهم انتصر الإسلام.

لا يتوقف صلاح العمل العام على الدوافع والنيات الخوالص، إنما المهم النتائج والآمال والمحصول المتجمع في البيدر، في الحياة الدنيا، إنما يتوقف صلاح العمل على الدوافع في الحياة الآخرة.

وكم كلمات مضيئة ومواقف نابضة قام بها رجال ليسوا من الفقهاء ولا من القراء، لأنهم ملكوا البصيرة الشجاعة والإخلاص والفقه الكافي، وإن لم يملكوا الفقه الوافي، وأذكر منها أن أحد العامة في إحدى بلدان نجد خلال النصف الأول من القرن الرابع عشر، استمع إلى الخطيب وهو يدعو، فعندما قال الخطيب: اللهم العن الظلمة، قال العامي: ألا تسمع يا مهنا؟ (اسم أمير الإقليم) وعندما قال الخطيب: وأعوان الظلمة قال الرجل: ألا تسمع ياابن نحيط؟ (اسم مساعد الأمير)!!.

38=كيف صار ليبراليون وغير متدينين
طلائع دعاة حقوق الشعوب المدنية والسياسية؟

أ – قصر الإصلاح السياسي على المتدينين وهم كبير:

الجهاد المدني ولاسيما السياسي للمطالبة بـ(الحكم الشوري)جهاد مفتوح، لكل قادر عليه، فلم يرد في الشريعة الإلهية (فضلا عن الطبيعة البشرية)ما يقصر الأمر بالخير والنهي عن الشر، على فريق دون فريق، ولم يشترط فيه أن يكون القائم به من المتدينين الوامين بالفروض، المحترزين من اقتراف الكبائر.

فاشتراط الصلاح الذاتي ، شرط كمال لا شرط صحة في الجهاد السلمي، كما قرر الفقهاء فى باب الحسبة، ولذلك قال بعض الفقهاء مشروع لمحتسي الكئوس أن ينهى بعضهم بعضا عنها!، بل مشروع للإنسان أن ينهى الناس عن المنكر، وإن مارسه قصداً لا عفواً وسهواً، وإن كان ملوما، كما نص التنزيل، فقال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لِمَ تقولون ما لا تفعلون) وقال: (أتأمرون الناس بالبرِّ وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون؟).

وتوبيخ القرآن، توبيخ على نسيان العمل الصالح، لا على التصدي للأمر به. ولا ينبغي أن يفهم منه الفهم الشائع: أنه لا ينبغي للإنسان أن ينهى الناس عند التدخين، ما دام يدخن. على طريقة الشاعر:

يا أيها الرجل المعلم غيره × هلا لنفسك كان ذا التعليم ؟

تصف الدواء لذي السقام وذي الضنى× كيما يصح به وأنت سقيم

لأن المدخن يستطيع أن ينصح غيره ولا سيما أصحابه وأولاده،فيقول: السعيد من وعظ بغيره ، والشقي من وعظ بنفسه ، لا تدخن يا بني لأن التدخين شر عادة .

هذا في باب الأمر بالمعروف. فما بالك بالجهاد السياسي الذي هو فرض على الخاص والعام؟، ولم يرد نص في قصره على العدول، وقصره على المتدينين أو العدول، حكم دون دليل، وقصر نظر في الشؤون العامة.

فقد ذم الله تبارك وتعالى الأعراب مراراً في القرآن، وفند مزاعمهم وعنجهيتهم، ولكنه عندما عاتبهم وذمهم بأنهم لا يفقهون؛ طالبهم بالجهاد، ولم يأذن لهم بالقعود عن الجهاد، (كما نصت سورة التوبة).

ولم يحصر الله الجهاد بالسابقين الأولين، من المهاجرين والأنصار، ولم يرو أن المصطفى منع مسلماً من الجهاد لفسقه، أو لأنه غيرصالح، أو لأنه مسلم لما يدخل الإيمان والإحسان قلبه، بل قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر». وقال: «إنه الله يؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم».

ولذلك لا ينبغي للمسلم المتلبس ببعض المعاصي الظاهرة، فضلاً عن المتلبس ببعض المعاصي الباطنة، فضلاً عن المسلم العادي، أن يحبس نفسه عن قول الحق وركوب قطار الإصلاح المدني السلمي، محتجاً بأن في الساحة من هو أولى منه، أو بأن الناس سيفسرون جهده الخيّر تفسيراً سيئاً.

لا ينبغي للعاصي أن يحبس نفسه في نفق المعصية، فيجمع بين معصيتين: ارتكاب الرذيل، والسكوت عن قول الحق ودعم الفضيلة، فإن سعيه في الأمور الجلى، من مقامات الجهاد التي تحت ذنوبه حتا، كما يحت البرد أوراق الشجر، وسعيه فيها يرفعه إلى أعالي الدرجات.

ب – ريادة الليبراليين في مجال قيم الإسلام المدنية:

ولا ينبغي للمتدينين أن يظنوا أن الأمر بالخير السياسي والمدني والنهي عن شرهما؛ وقف عليهم ولا على الفقهاء، ولا على من يثقون بمسلكهم، فيضيّقوا ما وسع الله، ولا سيما في مجال الجهاد المدني.

إن الجهاد المدني يحتاج إلى شرطين: أن يكون أصحابه من " أولي الأيدي والأبصار" فهو يحتاج إلى معرفة موضوعية وعي، وإدراك وحسن تأت أولاً. ويحتاج ثانياً إلى شجاعة

وإقدام، في عصر كثر فيه الخائن، وقلَّ فيه الأمين، وكثر تفريط الصالحين المتدينين وخمولهم، وكثر وعي غير المتدينين وحيويتهم، فكم من مواقف مشرفة، لأناس غير متدينين، لعل الله يرفع بها درجاتهم مع الصالحين والصديقين، كما رفع بها أمتهم إلى صفوف الدول التي أقامت (الحكم الشوري).

إن من يقرأ تاريخ البلدان العربية الإسلامية الحديثة، يجد أن النخب الليبرالية والعلمانية والاشتراكية بل وغير المسلمة أيضاً، هي التي قادت حركة الحداثة الاقتصادية والتقنية والمدنية، بترجمة العلوم التطبيقية، والعلوم الإنسانية، وإنشاء الجامعات ودور التعليم، وإشادة البنوك ومراكز التجارة والاقتصاد، وبناء المستشفيات وتخطيط المدن، ومؤسسات الضمان الاجتماعي ورعاية البائسين.

وأهم من ذلك كله (الحداثة السياسية)، فقد سبقت النخب الليبرالية والعلمانية والاشتراكية إلى المناداة بالنظام الدستوري الذي هو قالب (الحكم الشوري) الذي يقوم على توزيع سلطة الدولة على ثلاثة أعمدة:القضاء المستقل والمجالس النيابية والسلطة التنفيذية، وتحديد سلطات الحكومة.

ورادت النخب العلمانية مجالات المجتمع المدني وتجمعاته الأهلية كقنوات الصحافة والطباعة والإعلام. ونادت بقيم المجتمع المدني كالتعددية والمواطنة والتسامح والحرية والعدالة والمساواة، وهذا الذي قامت به من شطر الشريعة المدني الذي غفل عنه الفقهاء في ظلال الاستسلام لغبش الاستبداد..

وليت المتدينين سكتوا وتعلموا غمطوا تلك النخب الليبرالية والعلمانية والاشتراكية التي قادت الحداثة التقنية والاقتصادية والسياسية، لأن بعض علماء الدين المفرطين والمتزمّتين، يفتقدون الموضوعية والإنصاف، في الحكم على الناس، فإذا رأوا مسلماً شجاعاً يقول كلمة الحق، وهو ليس متديناً أو ليس من جماعتهم أو من طائفتهم أو من معارفهم، أخذوا بالتنقيب عن حياته، والتفتيش عن سيئاته، وسبروا دوافعه ومواقفه، بمسبار سوء الظن بالآخرين، وبالغوا فى التشكيك والإرجاف، وكأنهم أحد تلامذة فرويد في تحليل دوافع الشاذين والمشردين، وكأنهم محكمون في مدى استحقاقه وسام الجنة، وربما بخلوا عليه بكلمة ثناء وإنصاف واعتراف، وكأنهم هم الموقعون عن رب العالمين، وكأنهم هم أولياء الله المؤتمنين، فضللوا الجماهير ردحا طويلا وشككوا بالنظام الدستوري.

وأوامر رب العالمين لا تحتاج إلى توقيع، فالله لا ينوب عنه أحد من خلقه وعبيده. ولا أحد يوقع عن رب العالمين إلا الأنبياء المرسلون ، وإنما أولياء الله هم الصالحون المصلحون الذين يصلحون ما أفسد الناس، ويطالبون بـ (الحكم الشوري).

ج=الإعلاميون والفنانون أكبر جهادا سياسيا من فقهاء الصبر على الإمام الجائر :

إن من يقرأ تاريخ المسلمين والعرب الحديث، يلاحظ كثرة الذين قالوا كلمة الحق أمام السلطان الجائر، من من قد ينعتون –حقيقة أو وتوهما- بالليبرالية أو العلمانية، من الأدباء والمثقفين والصحفيين، والعاملين في المسرح والتمثيل.

بل إن عدد الذين عانوا السجن وذاقوا الجوع والأذى من العاملين في الصحافة وحدها، في سبيل حرية التعبير والرأي والاجتماع والتجمع أكثر من عدد الفقهاء.

وهذا يؤكد أن أغلب الفقهاء، في سلوكهم ومواقفهم – كما هم في مؤلفاتهم ومواعظهم – لا يدركون أهمية بناء (الحكم الشوري)، ولذلك لم يثمنوا أهمية الدفاع عن حقوق الشعب وحرياته الشرعية، ولم يثمنوا أولوية الدفاع عن العدالة الاجتماعية. وسبب ذلك خلل فى جذور الفكر الإسلامي فى صياغته العباسية، (ومزيد التفصيل والتعليل في كتابي (المصباح في زجاجة)

من أعجب العجب أن تجد كثيراً من الاتجاهات التي يلمزها الفقهاء والمتدينون – بالحق والباطل - بالقومية والعلمانية واليسارية، تتصدر للإصلاح السياسي والمدني، فتبني الجامعات وتنشئ المستشفيات ومراكز الخدمات، وتقيم بروج الاقتصاد والتجارة. وتجابه استبداد السلطة وجورها، وتتحمل الفصل والسجن والعذاب والقتل، في سبيل الأفكار والمبادئ التي تؤمن بها.

وأن تجد كثيراً من القراء، الذين يتلون كتاب الله، آناء الليل والنهار، صرعى وصفة أضعف الإيمان، يتعايشون مع الاستبداد والظلم وهم يعلمون ما للكلمة والوقفة الإصلاحية التي تطالب بالعدالة والشورى من أجر عظيم.

وليس أقسى ولا أفظع على الأمة من تصدر هؤلاء الفقهاء للدفاع عن الاستبداد والتخلف بسبك خطاب ديني محرف،(كما فعل الفقهاء السعوديون الموظفون) ولمز دعاة الدستور والمجتمع المدني باللبرالية والعلمانية، ومن يستطيع منازلتهم، إلا من استعد ولم يبال بنهشهم عرضه ودينه وسمعته، وبدعمهم الطاغية في فصله من رزق أولاده وسجنه طويلا:

فلو أني بليت بهاشمي خنولته بنو عبد المدان
صبرت على أذاه إذن ولكن تعالى فانظري بمن ابتلاني

39=الإخلاص لوجه الله في الجهاد المدني والسياسي مطلوب

وليس شرطا للنجاح السياسي

أ - هل النية مطية في الإصلاح المدني:

المسلم المحروم من يضيع أجر الجهاد المدني الأكبر ، فيجعل موسم الأجر والثواب والجهاد، ميدان خيبة خسارة، ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر، قالوا: وما الشرك الأصغر يا رسول الله؟ قال: الرياء. يقول الله عز وجل يوم القيامة إذا جازى العباد بأفعالهم، اذهبوا إلى الذين كنتم تراءون في الدنيا فانظروا! هل تجدون عندهم الجزاء» (رواه أحمد والطبراني والبيهقي وقال الزين العراقي: رجاله ثقات) وقال صلى الله عليه وسلم، في ما يرويه عن ربه في الحديث القدسي: «من عمل عملاً، أشرك فيه غيري فهو له كله وأنا منه بريء، وأنا أغنى الأغنياء عن الشرك» (رواه مسلم).

فليحذر الإنسان من وساوس الشيطان، فإن الشيطان ما يزال بالمؤمن حتى يوقعه في المعصية الظاهرة، فإذا أفلت المؤمن وعرف الدرب وسار، نازعه الشيطان يحاول أن يوقعه في المعصية الخفية، فيقع في الرياء والشرك، فيصبح عمله يوم القيامة كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف.

ومن أجل ذلك فإن على الإنسان أن يخلص في البدء نيته الحسنة،وأن يجدد الإخلاص في كل حين، حتى يثبته الله على الإخلاص والاستقامة، ثم ليثق بعد ذلك بأن الله سيمنحه الاستقامة، وتتنزل عليه الملائكة وتبتعد عنه الشياطين، كما قال تعالى (إن الذين قالوا ربُّنا الله ثم استقاموا تتنزَّلُ عليهم الملائكة ألاَّ تخافوا ولا تحزنوا وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون * نحن أولياؤكم في الحياة الدنيا وفي الآخرة) عندها يكون من المؤمنين الذين ثبت الله الخلوص من الرياء والزيغ في قلوبهم، كما وعدنا الله تبارك وتعالى: (يثبِّت الله الذين آمنوا بالقول الثابت).

فليحذر الإنسان من أن يشرك في الطاعة غير الله، فيحبط عمله، كما قال تعالى (وقدمنا إلى ما عملوا من عمل؛ فجعلناه هباءاً منثوراً) كأن يمتطي الإنسان خدمة الأمة ورعاية المصلحة العامة، لكي يقال إنه بطل مصلح، و كأن يقول كلمة الحق عند الطاغية، لكي يقال عنه إنه شجاع جريء، ومن فعل ذلك فقد خسر حظ المجاهدين وحظ الشهداء، كما ورد الحديث الشريف عندما سئل الرسول صلى الله عليه وسلم عن الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية: أيهم في سبيل الله؟ فقال: "من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله".

ولكن هل النية الصالحة مطية؟، بحيث أنها إذا لم تتوافر لم ينجح الجهاد المدني من أجل (الحكم الشوري) ولذلك ينبغي لقائلي كلمة الحق والعدل والخير؛ أن لا يقولوها، إلا إذا تأكدوا من إخلاص نياتهم لتصح أعمالهم؟.

هذا صحيح في شطر الشريعة الروحي: الإيمان بالغيب وشعائر المناسك كالصلاة والصيام والتسبيح. فلا يقبل الله منها عملاً صالحا من دون صلاح نية فاعله.

ولكنه ليس صحيحا في شطر الشريعة المدني إذا نظرنا إلى (الأجر الدنيوي فرديا وجماعيا)، وإنما هو صحيح إذا نظرنا إلى (الأجر الأخروي فرديا)، فإن أجر الجهاد عسكرياً أو مدنياً، لا يكون إلا لمن جعل وجهة الله قبلته، وإصلاح الأمة راحلته.

ب – ليتوقف الإنسان عن العمل الروحي إذا داخله الرياء أما المدني فلا:

في شق الشريعة الروحي على الإنسان أن يتوقف عن العمل، إذا تبين له من نفسه الرياء كقراءة القرآن ونوافل الحج والعمرة، حتى يصحح النية ويجدد الإخلاص.

أما في شق الشريعة المدني فليس عليه أن يتوقف، بل عليه أن يستمر إذا كان متأكداً من صواب اتجاهه، كالصدقة والهبة وعون الضعيف وإغاثة الملهوف. لسببين:

الأول : حتى لو كان الإنسان يريد جاها أو مالا أو سلطة مادية من خلال قيامه بعمل مدني أو سياسي ، فهذه الأمور إذا لم تكن مقاصد أصيلة للعمل، بل كانت تبعية،لا تقدح فى الإخلاص (كما بين الشاطبي فى الموافقات).

بل وحتى لو كان العامل فى مجال المصلحة العامة ، صاحب غرض شخصي أصلي ، كالمال والشهرة والسلطة المادية، لأن نيته له وحده ، وعمله (سراب عند الله)، ولكن ليس سرابا (عند الناس) لأن المسلمين ينتفعون، بما يقام من مستشفيات ومواصلات ، ومدارس وبنوك.

فهذا هو المعني بمثل قوله صلى الله عليه وسلم " إن الله ينصر هذا الدين بالرجل الفاجر" . ولكن المهم فى هذا المجال أن يعرف الناس عامة والعاملون معه خاصة حقيقة مقاصده، لكي لا يضل بهم الطريق، أما أن يكون راكبا ضمن ركاب، فليس فى ذلك ما يمنع من مشاركته.

الثاني:أن الإنسان معرض لوساوس الشيطان ، حتى لو كان أتقى الناس، فالأنبياء على فضلهم لم يعصموا من وساوس الشيطان، وهذا المعني واضح صريح في القرآن . ولكنهم معصومون من الاستمرار على ذلك. وهذا المعنى ذكره المفسرون (كالقرطبي مرارا) فى التفسير، فى مثل قوله تعالى " إن عبادى ليس لك عليهم سلطان" وبينوا أن المقصود بالسلطان الغلبة والاستمرار، لا الفلتات والخطرات . حتى لو خالط الإنسان شيء من وساوس الشيطان. لأن الإنسان العادي لو ظل على وتيرة ثابتة، لا يداخلها حظ من حظوظ النفس، لكان في طبقة الأنبياء والصديقين.

ولكن القرين من شياطين الإنس والجن، يحاول إفساد العمل الصالح، فربما افتخر الإنسان بعمله وأعجب به، وربما ارتاح للثناء والمديح، وربما رضي عن نفسه.

ولا معول على هذه الهواجس ونحوها من الخواطر العابرة ، التي لا يكاد ينجو منها ابن آدم، إذا لم تصبح عادة مألوفة، بل لا بأس بها حتى في شعائر المناسك، لأن من الطبيعي أن

يرتاح المرء، إذا شعر بأنه عمل أمراً ذا جدوى، ومن خلال ذلك يحس براحة الضمير والاطمئنان النفسي إلى القيام بالواجب.

وهذه الخواطر والأحاسيس، من اللمم الذي لا يقدح في الإخلاص، وهي من الوساوس التي لا ينبغي للمسلم أن لا يتوقف عن العمل بسببها، فإن شياطين الجن والإنس إذا عجزوا عن المؤمن، ارتد كيدهم إلى الوسوسة، والوسوسة لا تقدح في الإخلاص.

ولذلك فإن الصحابة لما شكوا إلى الرسول وسوسة الشيطان قال لهم «الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة» أي أنه يوسوس في الخواطر، ولكن المؤمنين بقوتهم يردعونه، فلا يؤثر عليهم في ميدان العمل. كما قال تعالى: (إن الذين آمنوا إذا مسهم طائف من الشيطان، تذكروا فإذا هم مبصرون).

بل إن الوسوسة لا تقدح فى إخلاص التوحيد، ولا تؤدي إلى فتنة حياة أو ممات، كما قال عبد الحق الإشبيلي «إن سوء الخاتمة لا يكون لمن استقام ظاهره، وصلح باطنه، ما سمع بهذا قط، ولا علم به والحمد لله، إنما يكون لمن كان له فساد في العقيدة أو الإصرار على الكبائر، وإقدام على العظائم، أو لمن كان مستقيماً، ثم تغيرت حالة وخرج عن سننه، وأخذ في طريق غير طريقه، فيكون عمله ذلك سبباً لسوء خاتمته، وسوء عاقبته والعياذ بالله» (الاعتصام: 70/1) وصدق الله العظيم حين يقول: (يثبِّت الله الذين آمنوا بالقول الثَّابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة) [إبراهيم: 27].

وينبغي للمناضل المدني والسياسي ، كلما مرت به حالات الضعف ونازعته نفسه إلى الرياء، والإعجاب بالنفس عند الثناء، أن يدعو الله بقلب حاضر، بالأدعية القرآنية والنبوية المأثورة مثل (ربَّنا لا تُزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا) وقوله تعالى: (قل أعوذ برب الناس * ملك الناس * إله الناس* من شر الوسواس الخناس * الذي يوسوس في صدور الناس *من الجنة والناس) ومثل دعاء عمر بن الخطاب المأثور: «اللهم اجعل عملي صالحاً، واجعله لوجهك خالصاً» والدعاء الذي اعتاد المصطفى ترديده «يا مثبِّت القلوب ثبِّت قلبي على دينك».

ج– الدفاع عن المصالح الشخصية والفئوية لا يقدح في الإخلاص:

ولا يقدح في إخلاص جهاد المرء المدني أن يكون مدافعاً عن مصلحة خاصة بأهل بحيه،أو قريته أو بلدته، أوقبيلته وجماعته أو بنقابته أو بتخصصه، ما دامت المصلحة الخاصة بهم، لا تتعارض مع المصلحة العامة للأمة، فهو شبه راع وكل راع مسؤول عن رعيته، وما دام قادراً؛ فقد تعين عليه إنكار المنكر وجلب المعروف.

فقد نص علماء الأصول، على أن فرض الكفاية، يصبح فرض عين على القادر، ما دام المدافع مقدماً النية الحسنة المخلصة لوجه الله، قال المصطفى الكريم: «خيركم المدافع عن

قومه ما لم يأثم» (رواه أبو داود) وسئل أيضاً: "أمن العصبية أن ينصر الرجل قومه في الحق؟ قال: «لا ولكن من العصبية أن ينصر الرجل قومه بالباطل» (رواه أبو داود).

بل ولا يقدح في أجر المرء أن يكون مدافعاً عن نفسه أو أهل بيته، لأنه راع أيضاً ومسؤول عن رعيته، والدفاع عن الحق الخاص أمر مشروع، ولو قتل المدافع في سبيله، لكان في عداد الشهداء الأخيار، كما نص الحديث.

وإذا قدم الإنسان النية الحسنة المخلصة لوجه الله، فكل مظلمة تصيبه في نفسه وماله وعرضه ونسله وجاهه، يعد دفاعها جهاداً مدنيا، حتى لو لم يستحضر المدافع الإخلاص لوجه الله، ما دام قد استحضر توفير الاستقرار لنفسه وأهله، لأن ذلك من ما هو مستقر في سنن الله في الطبيعة، وكل ما هو مستقر في الفطرة والطبيعة، فإنما هو من سنن الله في الشريعة، ولا سيما إذا نوى بذلك أن يلقن الظالمين درساً، كي لا يسترسلوا في طغيانهم وجورهم وفسادهم، فلولا كثير من المواقف الفردية، «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض».

والمدافع عن حقه، سواء استحضر هذا المعنى أم لم يستحضره، خير مِن مَن ترك حقه تهاوناً وكسلاً، أو ظن ترك حقه في الدنيا أوفر له حظ في الآخرة، فهذه الأفكار من وساوس التخلف ودروشة الرهبنة، لأن المظلوم إذا ترك حقه احتساباً، شجع الظالمين على مزيد من ظلم الآخرين، وتأمل كم في قصة القبطي الذي شكا ابن عمرو بن العاص إلى عمر من حكم.

ومن ما يغلط فيه كثير من الناس، أن يعتبروا المدافع عن المصلحة الخاصة، إنساناً غير مخلص أو نفعياً لا يتحرك إلا عندما يصل إليه الأذى، وما أدركوا أن الدفاع عن المصلحة الخاصة جهاد مدني بالضوابط التي ذكرنا، وما فطنوا إلى أمر أهم من ذلك، وهو أن الإنسان في الغالب لا يتحرك إلا إذا اكتوى، ولا يشارك الناس إحساسهم إلا إذا اصطلى.

وكثير من المصلحين لم تنضج تجربة الإصلاح فيهم، إلا عبر ظلم نزل بهم أو بأهلهم، أما ترى أن من حكم الصوم أن يحس الغني بالجوع، ليتصدق على الفقراء. وربما كانت وفاة وليد المرء بسبب داء عجز عن علاجه الأطباء أو أهملوه، سبباً في قيامه بواجب إصلاح المشفى أو إنشائه، ولربما كان إخفاق أولاد الإنسان في الدراسة، سبباً لمطالبته بإصلاح منهاج التعليم كله.

على أن المؤمن الكيس يستطيع أن يخلط تجربته الخاصة، بأتون تجربة المجتمع والوطن العامة، فيصبح دفاعه عن المصلحة الخاصة دفاعاً عن المصلحة العامة، ولا ضير عليه في ذلك، ولا قدح في أجر جهاده، متى ملك النية الحسنة المخلصة لوجه الله، وأحسن العمل.

د – صواب دون إخلاص، خير من إخلاص دون صواب:

لا ينبغي المصلح أن يتوقف عن الجهاد المدني في سبيل المصلحة العامة، حتى لو لم تكن نيته منضبطة بالضوابط الشرعية للإخلاص، لأن الجهاد المدني في الميدان يكسبه إخلاصاً

ونقاءاً وصفاءاً، كلما عانى وجرَّب واكتوى، فيصبح أتون العمل له كبوتقة النار التي تنفى الخبث، عن الذهب ويصبح المجاهد المدني فى بوتقة التجربة كالآنية غير النظيفة، يزيدها تقليبها في تيار الماء نظافة وجلاءًا، كما ذكر الإمام المودودي رحمنا الله وإياه.

وكل مجال خير ونفع عام، يتوقع أنه سيقود صاحبه إذا وفقه الله إلى الإخلاص لوجه الله، كما قال مجاهد رحمه الله «طلبنا العلم للدنيا، فأبى العلم أن يكون إلا لله». وكما ذكر العلماء كالشاطبي في الموافقات، أن الرسوخ في علم الشريعة يقود في الغالب إلى بلوغ درجة الإخلاص والصفاء.

40=نشر دعاة الحكم الحكم الشوري ثقافة التسامح والبدء بأنفسهم من عوامل النجاح/ للهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون

أ – ما يقال لك إلا ما قيل للرسل من قبلك:

الجهاد السلمي المدني عامة والسياسي خاصة، حارس جزيرة (الحكم الشوري) تلك المباركة، ،الآمنة من موج الفتن، وهي الجنة التي ترفرف أغصانها وظلالها في صحراء الجفاف، وقبس من النور يمزق طبقات الديجور.

والمجاهد السلمي بعلمه ويقينه من أجدر الناس بأن يؤثر الآجل الباقي، على العاجل الفاني، ومن أجدر الناس أن يضرب نموذج التضحية، بكل ما يحبه الأنانيون أهل الشهوات من متع وملذات، وتعلق بزينة وزخرف الحياة، وما فيها من أهل وأولاد، وجاه وشهرة ومال، وهو بسلوكه يوقظ الهائمين وراء السراب، في حظوظ النفس العاجلة، في شهوات الرياسة، وشبهات الفكر، ويوقظ الغارقين في نومة الكهف.

ومن أجل ذلك فهو أجدر الناس، وهو يرفع بصره إلى السماء، مشفقاً على الذين خفضوا أبصارهم إلى الأرض، بالصبر على الأذى. ومسامحة المخالفين، وتلمس الأعذار لهم، وترك سوء الظن بهم، وترك تفتيش نياتهم، والتحلي بالحلم وسعة الصدر، والتجمل بالعفو والصفح، والابتعاد عن رد الفعل المتشنج.

لم تجر العادة أن يستجيب، من شرب خمر السلطة والشهرة والمال لناصحيه وواعظيه، ولا سيما إذا كانوا من دون أعوان. لأن الحاكم والرئيس والمدير الذي ألف الثناء والمديح، من المحيطين به، من المداهنين والمرائين والمنافقين، ومن الخادعين والمخدوعين، من حاشيةٍ وموظفين ونواب ومرءوسين، لم تجر العادة أن يتهلل وجهه فرحاً، بكلمة حق وعدل، ولذلك لا عجب إذا نصب مثلث اغتيال المصلحين: فمد شباك بوليسه، وانتضى سيف قضائه، واعتلى

منبر إعلامه، وحاول قمع كل مناد بـ (الحكم الشوري) وحاكم كلمة الإحسان والفضل، لأن المتغطرس قد اعتاد أن لا تسأل عن ما تفعل، ومن شب على شيء صعب تعديله عنه كما قال الشاعر:

والنفس كالطفل إن تهمله شب على×

حب الرضاع وإن تفطمه ينفطم

ب=جرب رد فعل إمام مسجد تنتقده لتتصور ردفعل حاكم عضوض:

ولا عجب أن يثور الحاكم ويهيج، وأن يشعر أن مجاهدي السلم المدني يريدون خرق هيبته، أو أنهم يريدون كرسيه وما تحته من وفر، وما حوله من مجد، فهذا أمر مألوف في مدير الدائرة الصغيرة، إذا جاء واعظ يأمره وينهاه، أو يذكر له عجزه أو جهله، إذا به ينتفض ويرغى ويزبد، ويقول له: تعال اجلس مكاني، فأدر العمل أفضل مني. أو يقول: أنت تطمح إلى هذا الكرسي، ولو لم يقلها بصريح العبارة، لأسرها في نفسه، وقالها لمن يثق به من صحبه. حتى إمام المسجد فى الحارة، لو نصح بشيء لما كان سريع الاستجابة ـ إن استجاب ـ لأن ثقافة النقد والتقويم، ذات حظ سيئ في مجتمعاتنا المتخلفة.

ج=ضحايا الملك العضوض أبصارهم قريبة المدى وهم بحاجة إلى التفهم:

وأكثر الناس في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، يكرهون التضحية والعمل الخيري العام، ويحبون ظلال الأنانية والأثرة، ويستكينون للراحة ولو في مستنقع الذل، ولذلك يصعب عليهم أن يتصوروا الطموح النموذجي المثالي، الساعي في سبيل المصالح العامة ولا سيما الكبرى، فهم يقيسون المجاهد السلمي المدني على أنفسهم، فليعف عنهم وليسامحهم، إذا تصوروه طامعاً في مال، أو طامحاً إلى مكانة، أو باحثاً عن وظيفة، أو طالب شهرة وجاه، أو حاقداً على أشخاص أو مؤسسات، أو ثائراً منتقماً لنفسه، بسبب ظلم أو حيف أصابه، أو بسبب حرمانه من منصب أو مكسب، ولذلك فإن المصلح أولى الناس بالصفح:

كن كالنخيل عن الأحقاد مرتفعاً×

بالصخر يرمي فيلقي أطيب الثمر

ثم إن الحاكم الطاغية أيضاً معذور، لأنه وجد كثيراً من الفقهاء والعلماء والخبراء والمفكرين، يتظاهرون بلباس الإخلاص والدفاع عن المصالح العامة، وهم ـ عفوا أوقصدا ـ، يخدمون مصالح خاصة أو فئوية ثانوية. وبعض أهل العلم يقدم النصائح والأفكار، التي توصله إلى شخب أثداء البقرة الحلوب، فينبغي للمصلحين توطين النفس على دفع الثمن، بالصبر على المحن في أنفسهم أو أموالهم أو أعراضهم أو راحتهم أولا. والحلم والتحلم والصبر والتصبر على الأذى ثانيا، فما من مصلح إلا وقد اتهم بشتى التهم، وبذلك أرشد الله نبيه صلى الله عليه

وسلم (ما يقال لك إلا ما قيل للرسل من قبلك). وكما قيل " من ركب طريق الاصلاح فقد تصدق على الناس بعرضه".

41=الإنصات إلى المعارضين /رحم الله امرءا أهدى إلي عيوبي

أ=ياأيها الرجل المعلم غيره!:

عندما ندعو إلى الإصلاح؛ نقع في أخطاء صغرى وكبرى، الأخطاء الصغرى طبيعية في في كل عمل، ولكنها لا تضر العمل كثيرا، أما الكبرى فهي مصدر الكوارث، وحتى لو غفر الله لمن أخطأ "فقال:اللهم أنت عبدي وأنا ربك"، لكن البحر لن يغفر لمن أصابه الغرور أو القصور.

أهم شيء أن ندرك عندما ندعو إلى (الحكم الشوري) ؛ أن داعي الإصلاح نفسه، ليس مبرءاً من الذاتية، مهما حرص على الموضوعية، فله عيوب صغرى أو كبرى، وهنات هينات أو غير هينات، وهو على كل حال نبتة فى هذا الحقل، وليس بريئاً من الزلل، فى أموره العامة والخاصة ، وليس معصوما من الخطأ عندما يوجه وإن نصح، فقد تكون فينا عجلة نظنها حماسة، وقد تكون فينا حدة يظنها صراحة، وقد يدفعنا التوتر والإحباط إلى التقصير في حقوق من حولنا من أهل وأصحاب.

ب=حب التصدر والترؤس يمحق النجاح والصلاح:

وأكثر المتحمسين للإصلاح،لا يكاد يسلم من حب الزعامة، وقد يكون فيه نزوع الى الشهرة والتصدر.ولذلك قال أيوب السختياني عن الفقهاء «حب الرئاسة آخر ما ينزع من رؤوس الصديقين»، ولا ريب أن حب الترؤس يقدح في الإخلاص، بل إن حب الترؤس يدفع الناس إلى غمط من حولهم، وإلى كثرة الصراع والخلاف،الذي يضيع ثواب المحتسبين، وفوق ذلك هو من سمات المجتمع البدوي المتخلف، ومن أجل ذلك تخفق حركات الإصلاح، إذا لم يتدرب أفرادها على التواضع والإيثار ونكران الذات.

من أجل ذلك ينبغي للمصلح الحرص على التخلص من هذا الداء، المكين في النفس البشرية،وقد لا يدرك هذه النواقص، فيظن أن الناس إزوروا عن الخير، لأنهم لا يريدون الصواب، ومن أجل ذلك لا بد له من النقد الذاتي ، بأن يسأل من حوله: ما هي عيوبي على طريقة أبى بكر رضى الله عنه : " رحم الله امرءا أهدى إلى عيوبي " وما دام يخطئ فليعذر الخطائين.

ج=استعجال النتائج :

من أهم أخطاء دعاة الإصلاح استعجال النتائج، وسرعة الملل واليأس، أجل من الطبيعي أن يضيق صدر داعية الإصلاح السياسي، إذا وجد الناس من حوله يهمسون أو يجاهرون، ويكيلون له التهم ويسيئون به الظنون،ولكنه لن ينجح إذا استسلم لليأس والملل والجزع.

ولن ينجح إذا لم يدفع بالتي هي أحسن، ففي المجتمعات المتخلفة ينبغي للمحسنين الناشطين أن يتوقعوا كثيراً من الأذى، بأسباب عديدة، منها الحسد والمنافسة، فضلاً عن المخالفة والخصومة، ولذلك قال ابن تيمية "ما خلا جسد من جسد، فالكريم يكتمه واللئيم يعلنه".

ينبغي للمصلح أن يتعود الصفح والتغافل، حتى يقنع الناس بسلامة طويته، فقد يعتبرونه مندفعاً مغروراً، أو حاقداً موتوراً، أو مريضاً نفسياً، يحب الصراع والمشاكسة، أو مجنوناً مخبولاً.

لأن كثيراً من الناس، يفهمون الصحة النفسية على غير ما شرع الله، فيظنونها التوافق مع القيم والأعراف السائدة، ولو كانت متخلفة فاسدة، وأنها القدرة على اتقان "الاسترخاء" ، ولا يدرون أن الصحة النفسية الحقيقية بالمعنى الشرعي الموضوعي، هي العمل الإيجابي المستمر، والحض على النفع والتحذير من الفساد، ذلك أمر غفل عنه كثير من الناس.

وكذلك لا ينبغي للمجاهد السلمي المدني أن ييأس إذا وجد من ذوي القربى والصداقة، أو من غيرهم من يحذره من العواقب، ومن يعتبره ساذجاً، ومن يعتبره متهوراً يلقي نفسه في المهالك، متعجلاً متسرعاً، أو غراً لا رأي له، أو متعصباً متزمتاً، أو خيالياً مثالياً، أو عنيداً متصلباً، ينطح برأسه الصغير الهش، هضبة الجبل الصلب، وليعذرهم إذا رددوا أمامه قول الشاعر:

كناطح صخرة يوماً ليوهنها×

فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

فالمجاهد السلمي عند ضامري الضمائر المشغولين بالأنانية؛ مغامر أهوج، كالوعل الذي ينطح الصخرة برأسه، فيتحطم رأسه، وتبقى الصخرة، وهذا في ميزان التفكير القريب صحيح، أما في ميزان التفكير البعيد فباطل هراء، ورحم الله الإمام أحمد، عندما سمع أن أحد شهداء الرأي: احمد بن نصر الخزاعي في فتنة خلق القرآن قد خر صريعاً فقال: ما أصلبه وما أجلده أو كلمة نحوها، ولم يقل: مسكينٌ ناطح الصخرة فلقى حتفه!!.

فلا بدّ للمجاهد المدني من أن يرد السيئة بالحسنة، والغضب بالحلم، والعنف بالرفق، والعدوان بالصفح، وأن يحذر من الاستفزاز، الذي يلجئه إلى الشطط في الدفاع عن الذات، والرد العاطفي الهائج، وقد يقوده إلى التطرف، ويبعده عن حسن التصرف، فيحيد عن سُنَّة العدل والإحسان، وينزع إلى ما لا يليق بذوي العقول الراجحة، وقد يوقعه ذلك التعصب في الباطل والهوى.

د–إذا مسه الشر جزوعا:

وينبغي للمجاهد المدني والسياسي أن يتذكّر أن سلوك المستكبرين من الرؤساء والمترفين متشابه، رغم اختلاف الأزمنة والأمكنة، كأنهم توارثوه كابراً عن كابر، فليعذرهم وليصفح عنهم، وليدرب نفسه على التحمل حتى يتحمل وعلى التحلم حتى يحلم، وعلى التصبر حتى يصبر، وعلى التشجع حتى يشجع فالتحمل والحلم والصبر والشجاعة من الأخلاق المكتسبة، التي ينال حظ منها غير قليل، بالرياضة والتمرين والتجربة.

وليتذكّر أنه لا يمكن أن يتم جلب خير ولا دفع شر، إلا بالصبر والتحمل، ولذلك قرن الله الأمر بالحق بالصبر فقال تعالى في ما حكاه عن لقمان وهو يعظ ابنه: (يا بنيَّ أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما أصابك إن ذلك من عزم الأمور) [لقمان: 17].

وليتذكّر مواقف الصالحين والصابرين، قال خباب بن الأرت رضي الله عنه: «شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو متوسد بردة له في ظل الكعبة، فقلنا: ألا تنتصر لنا؟ ألا تدعو لنا؟ فقال: قد كان من قبلكم يؤخذ بالرجل، فيحفر له في الأرض، فيجعل فيها، ثم يؤتى بالمنشار، فيوضع على رأسه، فيجعل نصفين، ويمشط بأمشاط الحديد، ما دون لحمه وعظمه، ما يصده عن دين الله» (رواه البخاري).

وليتذكّر صفح الأنبياء والمرسلين، الذي صوره القرآن الكريم في مواضع كثيرة، كقول بعضهم: (وما لنا ألاَّ نتوكَّل على الله وقد هدانا سُبُلنا ولنصبرنَّ على ما آذيتمونا وعلى الله فليتوكَّل المتوكِّلون) [إبراهيم: 12].

وليتذكّر الآيات الكريمة التي أمرت بالصبر وأوصت به كقوله تعالى: (يا أيُّها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتَّقوا الله لعلكم تُفلحون) [آل عمران: 200] وقوله: (وبشِّر الصابرين * الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون * أولئك عليهم صلوات من ربِّهم ورحمة وأولئك هم المهتدون) [البقرة: 155-157].

وليتذكّر الأحاديث الشريفة، كقوله صلى الله عليه وسلم: «من يرد الله به خيراً يصب منه» (رواه البخاري) وقوله: «إن عظم الجزاء مع عظم البلاء، وإن الله إذا أحب قوماً ابتلاهم، فمن رضي فله الرضا، ومن سخط فله السخط» (رواه الترمذي وابن ماجه).

وليكن متمثلاً بالصالحين والصديقين، الذين يندر أن يجد منهم من لم يبتل في ذات الله، فضلاً عن الأنبياء والمرسلين، فليصفح وليغفر، وليكن شعاره قولة أحد الأنبياء، حينما ضربه قومه حتى أدموه، كما ورد في الحديث، قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «كأني أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، يحكى نبياً من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، ضربه قومه، فأدموه، وهو يمسح الدم عن وجهه، ويقول: اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون» (رواه البخاري ومسلم).

فهر س (الكلمة أقوى من الرصاصة) الجهاد السلمي الأكبر

آية صريحة:

وحديث صحيح صريح:

شكر

المقالة الأولى الفريضة الغائبة: الجهاد السلمي

أ=أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر:

ب=الفرق بين الأمر بالمعروف والجهاد السلمي:

ج=عناصر الاتفاق بين الجهاد السلمي والعسكري:

د=الفرق بين الجهاد العسكري والسياسي السلمي:

2=لماذا فاق جهاد الكلام جهاد الحسام؟ لأن الأعمال بالنتائج

أ – الحفاظ على داخل الحصن أفضل من نشر الإسلام في الخارج:

ب= أن المجاهد الواحد قد يرد شرا كبيرا عن الأمة:

ج=ترسيخ مبدأ الصراع السلمي:

د=لأن الإسلام لم ينتشر إلا بالعدالة:

3=لماذا فاق مجاهد الكلمة مرتبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟

أ= ما ذا تقتضي الأولويات؟:

ب=لكي لا تتبدد الطاقات في الثانويات:

ج=الأمر بالمعروف الاجتماعي (احتساب)عادي

والأمر بالمعروف السياسي جهاد جهاد أكبر

4=لماذا فاق صريرُ قلم الرصاص أزيزَ قذيفة الرصاص؟/لأن الأجر حسب المشقة أيضا

أ –مخاطرة من يقول للجائر :اتق الله، أعظم من مخاطرة المحارب:

ب=المجاهد السلمي عرضة لتشويه عرضه ودينه(اجتماعيا):

ج=المجاهد السلمي عرضة لتحطيم سمعته(قضائيا):

5=فرد أعزل أمام دولة مدججة بأنواع السلاح

على قدر أهل العزم تأتي المصائب:

أ=صبر المجاهد السلمي ليس صبر ساعات

إنما هو صبر سنوات وأعمار:

ب=أسرة المجاهد المدني تحاصر معه:

ج=صبر سنوات بل أعمار لا صبر ساعات:

د=لا نامت أعين الجبناء

6=كيف يؤطر أمراء تطرف وعنف الحكم العضوض بأسلوب (باسم الله رب الغلام!):

أ – نموذج البطل الشهيد في ثقافتنا:
ب= حديث باسم الله رب الغلام وسوء فهم عند بعض الفقهاء:
ج – نتائج جهاد السلام أبقى من جهاد الحسام:
د=عندما ينقلب السحر على الساحر:
7=الجهاد المدني الأكبر قوة الجماهير الشعبية الناعمة
كيف تدك عروش الجبابرة؟
أ– الطاغية ينهزم في جولات تكشف ستره أمام الناس:
ج= البوصلة والثبات عاصم المصلحين من الانقلاب من سجون السفاح إلى دواوينه:
ب=كشف ستر الفقهاء والقضاة المندمجين في (الحكم العضوض):
ج= البوصلة والثبات عاصم المصلحين من الانقلاب من سجون السفاح إلى دواوينه:
8=شعار "الشهيد الحي" حقيقة أم من أوهام الرهبان؟/ الجهاد المدني حتى الاستشهاد مشروع لدحر الاستبداد
أ= أوهام في لباس سنن:
ب=مشروعية تعريض النفس للأذى والسجن:
ج= مصطلح الشهيد الحي :أليس من أدب الرهبنة؟:
9=ما المخرج من النظام التربوي الذي يفرز أمة "كغثاء السيل"؟
الإيثار يعلمنا التضحية والأنانية تعلمنا الجبن والخوف
أ=مشروعية تعريض النفس للقتل:
ب=لافرق بين تعريض النفس للقتل ومباشرة قتلها:
ج=للحكم العضوض أساليب ينبغي التصدي لها بأساليب فعالة:
د=محطات الرحلة الثلاث: الإيثار فالتضحية فالنجاح:
10=إن لم نتعلم من الإفرنج والهنود فلنتعلم من النحل والنمل و القرود كي لا نستمر أمة مستعبدة "كغثاء السيل"
أ=الإرادة والنجاح:
ب=إن لم نتعلم من القرآن والسنة: أفلا نتعلم من النمل والنحل:
ج=كيف نتعلم من القرود
11=متى انهد الحكم الشوري؟
عندما نادى الرهبان بجهاد القلوب
أ – ترك الجهاد السياسي هو الذي هدّ بيتنا:
ب – جهاد طغيان ولاة داخلي سلمي قبل حرب عدوان غزاة خارجي لماذا؟
ج – صيانة المسلمين من الاستسلام للاستبداد

أولى من دعوة غيرهم إلى الإسلام:

12=الجهاد المدني الأكبر (إنما هو السياسي)

أ=بناء قيم المجتمع المدني وسائله قبل الجهاد العسكري :

ب- لماذا نصف الجهاد السياسي بأنه الجهاد المدني الأكبر:

ج= عشرة مبادئ وعشر وسائل:

د=جلاء غبار بدع الملك العضوض عن سنن الحكم الشوري:

13=الجهاد المدني الأصغر/جهاد العمران

أ- الجهاد الصناعي:

ب- الجهاد الاقتصادي:

ج- جهاد الاختراع التقني :

د- النموذجان دعاة الصهيونية ودعاة الإسلامية:

14=أسوار قلعة الملك العضوض أربعة:اجتماعي وثقافي ديني وقضائي

أ- الطغيان السياسي له أسوار:

ب=ثقافة الاستسلام للطغاة أهم أسوار القلعة:

ج=عندما تندمج الثقافة الدينية في حضن الطغاة:

د=عندما تصوغ الثقافة المتخلفة قضاءا متخلفا:

هـ= عن السلطان الاجتماعي الجائر:

15=فساد الفكر السياسي في ظلال الانقياد للاستبداد: الموعظة السياسة السرية نموذجا:

أ – لا خلاف في مشروعية البدء بالقول اللين:

ب=ولكن لا يجوز الاكتفاء بالوعظ السري:

ج= الموعظة السرية استثناء فمتى يشرع البدء بها:

د– القاعدة:اجهر واصدع بما تؤمر:

16=كيف أضاعنا فقه ضباب الملك العضوض أكثر من ألف عام

عندما حصر المطالبة بحقوق الأمة بتوسلات سرية؟

أ-عندما قال قاضي الملك العضوض:لا يسوغ أن ينصح الأمير علانية إلا بإذنه:

ب=حتى التعذيب الوحشي أوجب قضاة الملك العضوض إنكاره سرا:

ج=الموعظة العلنية هي القاعدة و السرية استثناء:

17=مفهوم الحكمة والفتنة

بين عصر الحكم الشوري وعصور الملك العضوض

أ= (الحكمة) بين زجاجة المصباح وأوهام عصور الملك العضوض:

ب– لأن الملك العضوض أصل الفتن يجب جهاد الاستبداد حتى الاستشهاد:

18= ماهو أهم أسباب الاستسلام للإمبريالية الأطلسية والشيوعية ؟

إنه فقه الاندماج في الملك العضوض الذي استمر أكثر من ألف عام

أ=فقه خدمة الملك العضوض بني على لي النصوص وإيثار متشابه الأدلة على محكمها

ب= ر فعوا لافتة السلف الصالح كقميص عثمان لتضليل الناس:

ج=فكيف نصد الإمبريالية بخطاب ديني يحمي الحكم الجبري فضلا عن العضوض ؟:

19=الكلمة أمام السلطان الجائر مشروعا إصلاحيا

أ – الكلمة المكتوبة:

ب – كلمة الجماعة فى بيان أو خطاب عام:

ج= الكلمة بيانا فكريا عميقا يشخص مشكلا ويقدم حلا:

20=الكلمة أمام السلطان الجائر مشروعا سياسيا

أ= المشروع الإصلاحي يبدأ بالأساسيات:

ب- وضوح المفاهيم و الإحاطه بها:

ج-تأسيس خطاب عقيدي يسهل العبور من الحكم العضوض إلى الشوري:

د=جهاد الملك العضوض لا يكتب في رواق، بل في الميادين والأسواق:

21=فقه الأولويات/كارثة الملك العضوض (وهي الكفر البواح)أولى بالإنكار

أ= الفقيه المندمج في ضباب الفرعنة والصحراوية مهزوم: دوره ترسيخ التأزيم:

ب=في ظلال الملك العضوض ساد الغلو ووئد التسامح والتعـــــددية:

ج=وازداد الطغيان عندما انشغل الفقهاء بالثانويات عن الأولويات:

22=المتنسك المكتفي بقنوته من أعظم من أعان الملك العضوض بسكوته

أ=الزاهد المعتزل مؤمن ضعيف أم شيطان أخرس:

ب =اختلال سلم القيم : الهـروي والقرعاوي نموذجا:

ج= لكي لا يضل الناس بصلاح الأشخاص والإخلاص عن صلاح الأفكار:

23==إنكار الناس على المستبد كيف يحتاج إلى استئذانه وهو وكيلهم ؟

أ – الفرق بين الجهاد العسكري والمدني:

ب – استئذان السلطان وفقه المداهنة:

ج – كيف يستأذن السلطان في الحسبة عليه؟

24=حقوق الأمة لا توهب بتوسلات وعاظ سرية بل تنتزع بالتضحيات

أ= النصح في القرآن والحديث هو الإخلاص وليس الموعظة:

ب=مطالبات أحرار بحقوق وليست توسلات رهبان ولا شحاذين:

ج=الفرق بين المطالب الحقوقية والمواعظ والشحاذة:

د=تحريك الرأي العام:

25= هدف الإصلاح السياسي واحد في كل أمة ودولة وملة(الحكم الشوري) لكي لانختلف في البديهيات

أ- مقصد الإصلاح السياسي:

ب= الاستراتيجية: فرز الهدف الأساسي من الثانوي:

ج=عناصر النجاح:

د= الحكم الشوري قالبه النظام الدستوري فما عناصر الدستور؟:

26=لماذا فشلت مشاريع الإصلاح العربي؟:

أ=من أين يبدأ الإصلاح في أي بلد عربي متخلف سياسيا، كالبلدان الخليجية؟.

ب=محورالعقيدة السياسية في الإسلام:الحكم الشورى وأكبر معاول هدمها الحكم العضوض:

ج=من تجارب فشلنا السياسي ألا نستمد نجاحنا؟

27=خريطة طريق الإصلاح السياسي

في الاستراتيجية والوسائل:

أ-أهمية الإستراتيجية :

ب=الخطاب الوطني العام لا الفئوي الخاص:

ج= توعية الجماهير قبل تحريكها:

28=القوى المستفيدة من الملك العضوض كيف يتغلب عليها

أ-القوى المناهضة للإصلاح:

ب-دور الجهاز المراد إصلاحه(كالقضاء) :

ج- المعلومات: توافرها و معايير صحتها:

29=هشاشة ثقافة دعاة الإصلاح السياسي: من أهم أسباب الإخفاق

أ- لكي لا يكون المجتمع المدني قناعا لروح قمعية :

ب=الإخلاص للإصلاح السياسي:

ج= تحديد الهياكل والنظم الإجرائية للهدف:

د= من الأهداف إلى الآليات: معرفة ماينا سب البيئة:

30=معرفة كيفية مجابهة معوقى الإصلاح من أهم أسباب النجاح:

أ- تقدير حجم العوائق تقديرا موضوعيا:

ب=دور المستفيدين من التخلف: القضاة الراكدون والفاسدون مثلا:

ج=إقناع المسيطرين أن الإصلاح لمصلحتهم

د=استنفار القوى المتضررة من الفساد:

31=لا نجاح لدعاة الحكم الشوري دون دعم شعبي

أ-الثقة الشعبية:

ب=العوائق الثقافية:

ج=ثقافة دعاة الإصلاح:

د= تعدد جماعات الإصلاح مهم وانسجامها أيضا:

32=الذين يرجون صلاح المستبد دون طوفان الجماهير يحصدون عصف الرياح

أ-الاستراتيجية:

ب- كيف تذلل العقبات الاجتماعية؟:

ج= الأزمات فرص سانحة ينبغي انتهازها :

33= نواة الإصلاح تكاثر الجمعيات المدنية ولا سيما الحقوقية والسياسية

أ= من المقالات الفردية إلى البيانات الجمعية:

ب= التجمعات المدنية هي سفينة العبور من الحمم العضوض إلى الحكم الشوري:

ج=أشكال تجمعات المجتمع المدني الأقرب إلى عون الإصلاح السياسي:

34=لا ينجح خطاب إصلاح سياسي إن لم يحرك الجماهير

أ= الإصلاح يبدأ من الشعب لا من الحكومة:

ب=لماذا ينبغي خاطبة الشعب أولا وحشده؟:

ج=تحقير فقهاء الملك العضوض الجماهير وتهميشهم دورها أهم أسباب رسوخه:

35= لا يشق طريق (الحكم الشوري) إلا طوفان التجمعات المدنية الأهلية

أ – دور الأعيان والعلماء:

ب=الجماهير هي النهر إذا جرى:

ج – التجمع السياسي المدني الأهلي فريضة شرعية:

36=المندمجون في الملك العضوض الذين يزعمون أنهم يجاهدونه بالقلوب هل هم من ورثة الأنبياء أم من ورثة الكهنوت؟

أ=عندما يكون المجرمون أصبر من المحتسبين:

ب=لكي لا يكون العوام أصبر من الفقهاء والعلماء:

ج= من هم ورثة الأنبياء؟

37=من هو شيخ الإسلام؟ ومن هو العلامة؟ لكي لا يمسي فقهاء القنوت والسكوت المندمجون في الاستبداد رواد الأمة

أ= قيم الإسلام المدنية والسياسية مدركة بالفطرة والخبرة:

ب=فقيه شجاع دون أعوان كصقر مكسور الجناح:

ج=لكي لا نصبح سكوت فقهاء الملك العضوض حجة:

د– تقصير المتدينين في الإصلاح المدني والسياسي:

38=كيف صار ليبراليون وغير متدينين طلائع دعاة حقوق الشعوب المدنية والسياسية؟

أ – قصر الإصلاح السياسي على المتدينين وهم كبير:

ب – ريادة الليبراليين في مجال قيم الإسلام المدنية:

ج=الإعلاميون والفنانون أكبر جهادا سياسيا من فقهاء الصبر على الإمام الجائر :

39=الإخلاص لوجه الله في الجهاد المدني والسياسي مطلوب وليس شرطا للنجاح السياسي

أ - هل النية مطية في الإصلاح المدني:

ب – ليتوقف الإنسان عن العمل الروحي إذا داخله الرياء أما المدني فلا:

ج– الدفاع عن المصالح الشخصية والفئوية لا يقدح في الإخلاص:

د – صواب دون إخلاص، خير من إخلاص دون صواب:

40=نشر دعاة الحكم الحكم الشوري ثقافة التسامح والبدء بأنفسهم من عوامل النجاح/ اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون

أ – ما يقال لك إلا ما قيل للرسل من قبلك:

ب=جرب رد فعل إمام مسجد تنتقده لتتصور ردفعل حاكم عضوض:

ج=ضحايا الملك العضوض أبصارهم قريبة المدى وهم بحاجة إلى التفهم:

41=الإنصات إلى المعارضين /رحم الله امرءا أهدى إلي عيوبي

أ=ياأيها الرجل المعلم غيره!:

ب=حب التصدر والترؤس يمحق النجاح والصلاح:

ج=استعجال النتائج :

د–إذا مسه الشر جزوعا: